



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



ترجمة الصفحات (10-66) من كتاب دارفور وازمة الحكم في السودان لمؤلفيه
صلاح محمد الحسن وكارينا اي ري

**A Translation of the pages from (10-66) of the Book entitled:"
Darfur and the crisis of Governance in Sudan"**

By Salah Mohammed Al Hassan and Karina Ay Re

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الترجمة

ترجمة الباحث : نزار عبدالله محمد محمد زين

اشراف: د. محمود علي احمد

مارس 2019م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الاستهلال

*وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ فَتَمَثَّلَ لَهَا ۖ وَكَانَ وَجْهَ رَبِّكَ لِلْعَالَمِينَ ﴿٣١﴾
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٢﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الايات (31-32)

الاهـداء

الي

من علمني النجاح والصبرامي وابي

الي

من افتقدته في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا ليشد من

ازري اخي نادر

الي

الملاذ الآمن والداعم اللطيف زوجتي وابتائي

الي

من دعمني معنويا وماديا لتحقيق الهدف (المؤسسة التي اعمل بها)

كلمة شكر

اتقدم بخالص الشكر وافر الامتنان للاستاذة الاجلاء بجامعة السودان كلية اللغات الذين تعلمنا علي ايديهم اساليب الترجمة وطرقها وانواعها واطمئنوا بالشكر الاستاذ الدكتور والمربي د/ محمود علي احمد علي مابذلة من جهد اشرفا وتوجيها جعله الله في ميزان حسناته 0

مقدمة الباحث

الترجمة او النقل هي عملية تحويل نص أصلي مكتوب ويسمي (النص المصدر) بين اللغة المصدر الي نص مكتوب (النص الهدف) في اللغة الاخري لذلك تعتبر الترجمة نقل للحضارة والثقافة والفكر وهي فن مستقل بذاته حيث انها تعتمد علي الابداع والحس اللغوي والقدرة علي تقريب الثقافات فالترجمه فن قديم قدم الادب المكتوب.

كتب هذا الكتاب بعد مدولات مؤتمر دارفور وازمة الحكم في السودان الذي عقد بمعهد الدراسات الاثيوبيه بجامعة اديس ابابا في الفترة من 21-23 فبراير 2008 بالتعاون مع مركز الدراسات الافريقية بجامعة كورنيل الامريكية وقسم التاريخ بجامعة فورد هام بنيويورك حيث يعمل مؤلفا الكتاب وحمل الكتاب نفس اسم المؤتمر وكتب مقدمة الكتاب البروفسير اندرياس اشيت مدير جامعة اديس ابابا الاسبق والكتاب يتكون من جزئين :

أ. الجزء الاول يحتوي علي خمسة فصول تناولت اصل وتطور الصراع والحرب في دارفور والنوع والحرب والعنف والقانون وحقوق الانسان والملاحقة القضائية والمجتمع المدني السوداني والدولة والكفاح من اجل السلام في دارفور 0

ب. الجزء الثاني عبارة عن ملاحق بدا فيها بالتسلل الزمني للاحداث الرئيسية في السودان ثم المسميات التي ظهرت في ازمة دارفور مثل الحركات المتمردة (العدل والمساواة ، الحركة الشعبية لتحرير السودان ، جبهة الخلاص ، المحكمة الجنائية، الحزب الشيوعي السوداني ، الكتاب الاسود، القراريين 1593 و 1706 ، المادة 15 المتعلقه بالاغتصاب من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 وختم الكتاب بالاختصاصات المتداولة ومعلومات عن المشاركين في اعداد الكتاب 0

الدافع وراء ترجمة هذا الكتاب هو الاهتمام بالقضايا السودانية وما تم تداوله حولها وقضية دارفور من القضايا المهمة في الراهن السوداني وازضافة الي ذلك ترجمة افكار واره عدد من الكتاب الاجانب والسودانيين الذين كتبوا في هذا الكتاب عن ازمة دارفور في موضوعات مختلفه وهي المشكلة التي شغلت الراي العام المحلي والاقليمي والدولي منذ العام 2002 وحتى الان وشهدت تدخلات وتجاوزات من اطراف

عدة واستمر اثرها علي الشعب السوداني عامة ومواطن دارفور خاصة الي وقتنا هذا وامتد تاثيرها حتي وصل رموز سيادة الدولة السودانيه، وعند ترجمة هذا الكتاب نسعي للاسهام في اثراء الفكر باضافة اراء ومعلومات جديدة للمهتمين والباحثين في هذا الشأن من ابناء الوطن (الذين لايجيدون الانجليزية) وننقل ماجاء في الكتاب الي اللغة العربية الفصيحة السهلة حتي نساهم بفكرة او معلومة قد تدعم الامن والسلام والاستقرار للبلاد والعباد⁰

وقعت ترجمتي علي الصفحات من 10-66 وهي عبارة عن فصلين من الكتاب تناولت قراءة نقدية لازمة دارفور وازمة الحكم في السودان واصول وتطور الصراع والحركات التوسعية الايدولوجية مقابل حقوق السكان الاصليين في دارفور⁰

اعمل الباحث كل الاساليب المنهجية اثناء عملية الترجمة كالمقابل الدلالي والتكافؤ والتكييف والمقابل الوصفي او الوظيفي .

الصعوبات التي واجهت الباحث في الترجمة تمثلت في الكلمات الماخذوة من اللغة المحلية مثل كلمة دار، وزرقة ، وابالة ، وبعض اسماء القبائل وايضا بعض الكلمات الجديدة مثل cosmopolitanism و periodization و Africana.

الفهرس

الصفحة	الموضوع	م
.i	الاستهلال	
.ii	الاهداء	
.iii	شكر	
.iv	مقدمة الباحث	
.v	الفهرس	
الفصل الأول		
1	الافتتاحية	1
3	شكر وعرفان	2
7	مدخل	3
9	كلمة حول المصطلحات	4
14	تنظيم الفصول	5
24	ملاحظات	6
28	اصول وتطور الصراع	7
35	البعد الداخلي والمشارك للصراع	8
الفصل الثاني		
40	الحركات التوسعية الايدلوجية	9
44	نطاق الصراعات	10
47	نحو تصنيف الصراع في دارفور وفق النوع	11
61	المخطط الزمني لصراع دارفور	12
67	صعود التجمع العربي	13
71	الاستقطاب العرقي والاسلام السياسي	14
73	خاتمة	15

افتتاحية

اندرياس اشيت

وبينما ندخل الالفية الجديدة لاثيوبيا من الاهميه بمكان ان نشهد مايستحق الاحتفال في الماضي الاثيوبي والافريقي الواسع، واكثر اهميه ان نتوقف للتأمل الجماعي والرعاية والاهتمام بمشاكلنا المستعصية والجدير بالذكر ان مثل المؤسسات الافريقيه والمتقفون الافارقة قد اظهروا المشاركة العميقه في الماساة التي ظهرت في دارفور⁰ وبالرغم من انه لايمكن ادانة اي شخص علي وجة السرعة لقد استحوذت الاحداث الماساويه في دارفور بمرور الوقت علي التصور الاخلاقي للافراد والحكومات والمؤسسات الدولييه في كل مكان⁰

المعاناة الكبيره في دارفور لها تاثير خاص علي الاثيوبيين والشعب السوداني قد وفرلنا الماوي في زمن الحرب والقمع منذ زمن الاحتلال الفاشي في عام 1935-1941 و قول روبرت فورست المشهور " عندما يجب ان تذهب بعيدا ، الوطن هو المكان الذي يجب عليهم ان ياخذوك اليه" ومنذ ذلك الحين ما لايمكن تصوره اننا اذا ذهبنا الي السودان لايستقبلونا فيه، انه من العدل ان نقول ان السودان له ادعاء اكثر من اي مكان اخر بان يسمونه الاثيوبيون الوطن ، وعكس هذه الخلفية من المؤلم للغاية ان نشهد المواطنين السودانيين في دارفور يرفضون الوطن في بلادهم ومن الواضح ان الاثم في دارفور ليس مجرد كارثة للسودان فقط بل دول الجوار وكل افريقيا إنها إهانة أخلاقية وسياسية للانسانية.

عندما يتحدث الغرب عن افريقيا عادة يميل للتركيز علي الاثارة والانتقالية والأهم من ذلك كله ، فإن الحديث العام عن أنفسنا محصور بشكل مفرط بالعزلة الوطنية، هذه المحاكم خسارة كونية في أفكارنا وتضامننا في افعالنا.

بالتزامن مع مؤتمر دارفور وازمة الحكم في السودان الذي عقد بمعهد الدراسات الاثيوبيه بجامعة اديس ابابا في الفتره من 21-23 فبراير 2008 وبالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة كورنيل وقسم التاريخ بجامعة فوردهام يعد هذا المجلد معلم فكري وتاريخي ويلقي هذا المؤتمر والمجلد معا الضوء علي قضايا دارفور الملحة والمتنازع عليها مثل اصول الازمة وتحديد الأخطاء وتقسيم وجهات النظر العامة وجرائم الحرب الغير عادية أو مظاهر غير عادية لجرائم مألوفة مثل الجرائم التي ترتكب في حق المرأة والمسارات المتشعبة في السعي من أجل السلام والعدالة، وهذا المجلد على أقل تقدير سيزيد من فهمنا للصراع في دارفور ويقوي التزامنا الشخصي بالتعامل بشكل استباقي مع المحنة التي لا تحتمل لشعب دارفور.

المؤتمروهذا المجلد ايضا جدد التزام مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة كورنيل وجامعة اديس ابابا للشروع المشترك في القضايا ذات الصلة بالقارة الأفريقية⁰

أود أن أضيف أنه خلال جميع مراحل هذا المشروع ، نحن الإثيوبيون شاهدنا الكثير لمحاكاة في زملائنا السودانيين مثل الصراحة والاستعداد للاختلاف والسعادة الخالية من أثر الضغينة والانتباه إلى ما يعنيه مصير دارفور ومصير السودان لأفريقيا و الأمل في مواجهة الأعباء القاتمة، هذه صفات رائعة ، خاصة علي ضوء ملاحظة فرانسيس دنغ"ما نحن صامتون عنة هو الذي قسمنا "وتجسد التبادلات في المؤتمر وضمن هذا الكتاب قيمة الحواريين المواطنين الأفارقة والمفكرين عبر الحدود الوطنية.

في الختام مازالت البركات لا تأتي بسهولة و مؤكد وبالطبع سوف تنضم إلي في تهنئة جميع المساهمين معنا الاستاذة كارينا إي رى من جامعة فورد هام وصلاح محمد حسن من جامعة كورنيل على الانجاز الرائع لتنسيق المؤتمر عبر العديد من الدول والقارات ومتابعة سريعة في إنتاج هذا الكتاب الذي تم تصميمه وتحريره بعناية فائقة⁰ عملت إليزابيث وولد جيورجس وزملاؤها في معهد الدراسات الأثيوبية التابع لنا بجد للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر في أديس أبابا

وإن المعرفة والشغف لآظهار القيم نادرا مانجد هما معا وهذا الذي ادي الى نجاح المؤتمر وهذا المجلد الرائد⁰.

شكروعرفان:

يود المحررون ان يشكروا الأفراد والمؤسسات ادناه الذين ساهمت نواياهم الحسنة وعملهم الدؤب وحماسهم التي جعلت من هذه الطبعة وشقيقتها مؤتمر دارفور وازمة الحكم في السودان في اديس ابابا(22-23 فبراير 2008) واقع حقيقي. نحن مدينون لمضيفينا الكريم في أديس اندرياس اشيت رئيس جامعة اديس واليزابث وولد جورج جوس مدير معهد الدراسات الاثيوبية لتعاونها في هذا المشروع وعمل كل ماكان ممكنا لتنظيم المؤتمر وكذلك جعلته تجربة ممتعة . نحن ممتنون بشكل خاص لتمكننا من افتتاح هذا المشروع على الأراضي الأفريقية.

رمزيا ، كانت إثيوبيا هي الدولة الوسيط التي أبرمت فيها اتفاقية أديس أبابا للسلام عام 1972 ، التي مهدت الطريق للسلام في جنوب السودان ولو بشكل مؤقت قبل أن تنفجر الحرب مرة أخرى في عام 1983 نتيجة للخروقات من قبل نظام النميري . يحدونا الأمل في أن يصبح هذا المؤتمر وهذه الطبعة خطوة واحدة من بين خطوات عديدة في اتجاه السلام في دارفور ووضع حد للفصل غير العادل من القتل البارد والصراع الدامي في السودان.

كان تدشين هذا المشروع في أديس أبابا مثاليا ، أيضا ، لأنه سهل مشاركة العلماء والناشطين السودانيين المقيمين في السودان ونظرائهم في أوروبا والولايات المتحدة الذين كانوا سيواجهون صعوبات من ناحية اخري كافارقه في الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة أو أوروبا، بالإضافة إلى ذلك يعزز المؤتمر العلاقات المؤسسية بين جامعة كورنيل وجامعة فوردهام مع نظير مهم في أفريقيا ويعزز جهودنا لإقامة روابط وتبادل البرامج مع الجامعات الأفريقية.

لم يكن من الممكن نجاح المؤتمر ورؤية ثمرة هذا الكتاب دون مساهمة العديد من المؤسسات ومجموعة من الأفراد ونود أن نقدر ونشكر أولئك الذين قدموا دعم ، اسخي ، ا وهم:

- صندوق الأمير كلاوس للثقافة والتنمية هولندا الذي كان له القدر المعلى في الدعم الذي مكنتنا من تمويل المؤتمر وهذا الكتاب.
- الشكر لئلا فان دير بلاس ، مدير صندوق الأمير كلاوس ، الذي لم يدخر جهدا اورؤيه في دعم شكل هذا الكتاب بأفضل طريقة ممكنة.
- مركز أبحاث ودراسات أفريقيا بجامعة كورنيل، جمعية العلوم الانسانية ، مكتب وكيل الجامعة للدراسات الدولية ومكتب عميد كلية الآداب والعلوم الذين تشاركوا في رعاية المؤتمر.

- جامعة فورد هام عميد الكلية الدكتور روبرت هيميلبيرج ، والبروفيسور دورون بن عطار رئيس قسم التاريخ ، ايضا قدموا دعم سخي لهذا المنشط.

يمتد امتناننا للامحدود للمشاركين في المؤتمر ، المقدمين ، الرؤساء والمناقشين - الذين ساهموا جميعاً بطريقة أو بأخرى في نجاح هذا المجلد. وقد أثرت مساهماتهم خلال المؤتمر هذا الكتاب وجعلته ذا قيمة فكرية. ونحن نشكرهم جميعاً على تكبد مشاق السفر وعبور الحدود واستقطاع وقتهم الثمين والخروج من جدول أعمالهم المزدحم لكتابة الأوراق وإعداد التعليقات، والانخراط في حوار قوي.

نود أن نعرب عن امتناننا للمتحدثين الرئيسيين ، الدكتور منصور خالد ، وزير الخارجية السوداني السابق ، والأستاذ محمود محمداني من جامعة كولومبيا.

أخرجت بلاغة نقاش د. خالد الأزمة في دارفور كمشكلة ضمن مشكلة متجذرة من إرث الحقبة الاستعمارية وقبل كلمته الرئيسية قدم البروفيسور محمداني سلسلة محاضرات ثاقبة واستفزازية فكراً في أديس أبابا وهي التي حفزت الحضور ومهدت الطريق لواحد من أكثر التبادلات الديناميكية في المؤتمر.

نحن ممتنون بشكل خاص للأستاذ عبد الله عثمان التوم لتقديمه اقتراحات ومشورة قيمة فيما يتعلق بالمشاركين والتزويد بالوثائق النادرة بعض منها مستنسخ في ملاحق هذا الكتاب.

رسالة شكر خاصة إلى مصطفى آدم ، الذي ترجم بشكل جميل مقال كمال الجزولي من العربية إلى الإنجليزية ، وإلى رقية أبوشرف ، التي ساعدتنا في تحرير النسخة المترجمة واختصارها ،. ياسر عرمان نائب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ونائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في دارفور.

قدمت فرق العمل المشورة القيمة حول المؤتمر وجهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لتوحيد حركات المقاومة في دارفور ، لكن لم تتمكن من الحضور نظرًا لوجود تعارض في الجدولة، نحن مدينون لسخاء الفنان عصام عبد الحفيظ الفنان السوداني البارز على السماح لنا باستخدام صورته في مواد النشر للمؤتمر ، وغلاف هذا الكتاب ، ومساهمة بالمقالات المرئية الرائعة. في أديس أبابا ، نعرب عن تقديرنا للمناقشون الذين أدت طاقاتهم الفكرية ومدخلاتهم العميقة إلى جعل المناقشات أكثر تحفيزاً وساعدت المشاركين معنا في تحسين مقالاتهم.

نقدم شكرنا الخاص إلى زينباورك تاديسي مدير منتدى الدراسات الاجتماعية ومنسق جامعة جنوب استراليا (يونسا). في اديس ابابا باهرو زوود ، أستاذ ومؤرخ ورئيس منتدى دراسات العلوم الاجتماعية ؛ تايريتي ابرها المنسق الإقليمي لمجموعة البلدان الأفريقية ؛ السفير نور الدين ساتي ممثل اليونسكو في إثيوبيا ، جيبوتي ، الاتحاد الأفريقي ، وإيغاد ، أديس أبابا ، إثيوبيا ؛ جان بوسكو بوتيرا ، رئيس دراسات السلام والأمن ، جامعة أديس أبابا ، والمدير السابق لبرنامج أفريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة للسلام (يوبيس) ؛ ميزا أشنافي عضو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤسس ورئيس سابق للإثيوبيين.

جمعية المحاميات بأديس أبابا ؛ تامرات كديبي مديرة مجموعة البلدان الأفريقية أديس أبابا ؛ موقابي راموس المنسق الإقليمي لجامعة جنوب استراليا بأديس أبابا كما نشكر صديقنا المؤرخ الإثيوبي تاكالين ولدو ميريام لتكرمة بوقته لتعريف ضيوفنا علي اديس ابابا. في الولايات المتحدة عمل العديد من الأفراد بلا كلل من خلف الكواليس لجعل هذا المشروع ناجحا ، السيدة سيندي تيلاج المدير الإداري لمركز الدراسات والبحوث في أفريكانا والسيدة ليزلي أندروز والسيدة ليندا تشارلز من مركز كورنيل للأعمال و التنقل بين جميع أنواع البيروقراطيات لضمان العناية بالأمور المالية واللوجستية ، ايضا نحن ممتنون للغاية لجيف مكورد ، الذي ساعد بفضله وكفاءته في إعداد المخطوطة من خلال ترميز المقالات ومساعدتنا في ملحق الكتاب وفي عالم النشر يعتمد المنتج النهائي الذي تم تعديله جيد ، ا على عيون حريصة من محرر نسخة الجودة وفي هذا الصدد نحن ممتنون لسوزان بارنيت على العمل من خلال المسودة الاولية للكتاب لتصحيح العديد من الأخطاء وإلى كارين تونجيش بسبب فطنتها وسرعتها في تحرير مسودة الكتاب النهائية .

امتلك رامز إلياس إحساس ، متحمس للجماليات وعين تنظر إلى الكمال وصمم الملصقات والكتيبات والموقع الإلكتروني للمؤتمر

كان العمل مع إيرما بوم ، المصمم الهولندي البارز ، ومساعدتها سونجا هالر ، متعلقه وشرف كبير. وأخيرا نود أن نشكر روجر هايدون وجون أكرمان من مطبعة جامعة كورنيل لحماستهم والتزامهم تجاه هذا المشروع

مدخل:

قراءة نقدية لأزمة دارفور وأزمة الحكم في السودان

صلاح محمد حسن وكارينا إي راي

لا يمكن أبدا فهم العنف من حيث الاعتداء والقوة الجسدية فقط أو إلحاق الألم وحده يشمل العنف أيضا ، الاعتداءات علي الشخصية والكرامة والشعور بالقيمة أو قيمة الضحية.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف هي ما يمنح العنف قوته ومعناه وبالتركيز حصريا على الجوانب المادية للتعذيب والإرهاب بذلك العنف يخطئ الهدف ويحول المشروع إلى ممارسة مرضية أو أدبية أو فنية التي تدير خطر الانحطاط في المسرح أو إباحية العنف الذي يدمر فيه الاندفاع المتلصص المشروع الكبير من المشاهدة والنقد والكتابة ضد العنف والظلم والمعاناة.

(نانسي شبرهيووز وفيليب بورجوا ، "العنف في الحرب والسلام" 2004)

لقد حظي الصراع الدائر في منطقة دارفور غرب السودان باهتمام غير مسبوق خاصة في الغرب من وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وقد لفت انتباه ملايين المواطنين العاديين في جميع أنحاء العالم.

غالبا ما يعتمد أولئك الذين يسعون إلى معرفة النزاع ، وكذلك أولئك الذين قدموا تقارير حوله ، على المعلومات التي تنتجها مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في معالجة الأزمات الإنسانية الناتجة عن النزاع ونتيجة لذلك فإن الكثير مما كتب حول الصراع يميل إلى أن يكون إما معوز ، أو صغيا ، بطبيعته ويفتقر في الغالب إلى فهم عميق للعوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية التي ساهمت في الصراع. في حين أن المنح الجديدة حول الصراع تضمنت على نحو متزايد أصوات سودانية ، فإن وجهات نظر أولئك المتأثرين بشكل مباشر بالحرب وخاصة كلن دارفور وبشكل أعم النساء السودانيات لم يتم سماعها بشكل كاف . يتضمن هذا المجلد مقالات تستكشف عوامل متعددة ، أدت إلى ما أطلق عليه "أول إبادة جماعية في القرن الواحد والعشرين".

دمج المقالات التي كتبت خصيصا لهذا المجلد بالإضافة إلى المقالات الرئيسية للثورة سابقا ، وهذا المكون جاء بكثير من كبار المفكرين ونشطاء المجتمع المدني المشاركين في فهم الوضع في

دارفور وفي السودان بشكل استباقي. تنخرط المقالات في تحليل دقيق للجذور التاريخية والجيوسياسية والعسكرية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية للنزاع ، وتتأمل في الحقائق المعاصرة التي تشكل خبرات من يعيشون في المنطقة، ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا النوع من الحوار الشامل لعدة تخصصات إلى تعزيز فهم شامل ودقيق لمظاهر جذور الأسباب وتداعيات الصراع المستمر والمساعدة في توليد آفاق أكثر استنارة من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع. الأهم من ذلك كما أظهرت العديد من المقالات الهائلة الموجوده مسبقا بالإضافة إلى الحركات متعددة المناطق والإثنيات ومنظمات المجتمع المدني التي شكلت حديثاً داخل السودان قد نظموا أنفسهم حول قضية دارفور. إن هذا التطور الذي غالباً ما يكون مهملاً لا يعدو كونه مؤشراً على أنه إذا تم إيجاد حلول للنزاع يجب تطويرها في حوار مع الجهود الداخلية المستمرة للتعامل مع مجموعة من القضايا التي أدت ليس فقط إلى الحرب في دارفور ولكن أيضاً إلى الأزمات السياسية الكبيرة والمتشابكة في السودان.

عادة ما يتمحور التحقيق الصحفي حول دارفور حول الإحساس القوي بالاعتماد على الذات والمسئولية بين الآلاف من عمال الإغاثة السودانيين الذين يشكلون العمود الفقري لمنظمات الإغاثة ، لصالح إبراز عمل عدد أقل بكثير من النظراء الأجانب. إن هذا النوع من التمثيل المنحرف بالتحديد هو الذي يديم الفكرة الخاطئة بأن السودانيين وبالتالي الأفارقة لا يشاركون بنشاط في معالجة مشاكلهم وحلها. وبالفعل فإن المدى العميق الذي كان فيه السودانيون سواء في السودان أو في الخارج كانوا وما زالوا يشاركون في ما يحدث ليس في دارفور فحسب بل في جميع أنحاء البلاد قد تم التركيز عليه بشكل كبير خلال المؤتمر الدولي ، دارفور وأزمة الحكم في السودان الذي عقد في معهد الدراسات الإثيوبية في جامعة أديس أبابا بإثيوبيا في الفترة من 22 إلى 23 فبراير 2008.

كان هدفنا من عقد هذا المؤتمر هو خلق مساحة للمساهمين في هذا المجلد من كبار العلماء وأعضاء المجتمع المدني والنشطاء - لمناقشة وتبادل الآراء حول العوامل التي أدت إلى أزمة دارفور. ومن المدهش أنه حتى مع وجود مجموعة متنوعة من مقدمي العروض من مختلف مناحي الحياة ومع توجهات سياسية مختلفة تم التوصل إلى إجماع واضح بالرغم من تعدد العوامل التي ساهمت في الصراع الذي تقع جذور اسبابه علي عاتق الدولة السودانية الفاشلة وبالمثل أكد مختلف المناقشون في المؤتمر على حقيقة أن السودان لا يزال يمتلك قاعدة قوية من المجتمع المدني لا تزال تشارك في جميع القضايا المتعلقة بدارفور وأزمة الحكم الكبرى في السودان.

تتميز العديد من الأعمال القائمة في دارفور بتأكيدات مختلفة ودرجات متفاوتة من التحليل وقد درست تاريخها وسياساتها العرقية ونزاعاتها

التي ميزت الكثير من تاريخها الحديث وتشمل هذه أعمال عبد الغفار محمد أحمد ولييف مانجرو مارتن دالي وأليكس دي وجولي فلينت وسليمان حامد ودوغلاس جونسون ومحمود محمداني ومحمد سليمان وقد ألقى هؤلاء المؤلفون معاً الضوء على تاريخ دارفور الداخلي المعقد وكذلك علاقتها المعقدة مع الدولة القومية السودانية الكبرى وفي هذه العملية قاموا بتطوير فهمنا للتحركات المختلفة للعمل في الصراع الحالي. إلا أن هذا المجلد يغفل التركيز من خلال الجمع بين المقالات حول الخطاب والنشاط حول أزمة دارفور ، إلى جانب المساهمات التي تدخل في اختبارات مركزة للغاية لجوانب معينة من الحرب من مجموعة من وجهات النظر المختلفة.

كلمة حول المصطلحات

ظهرت العديد من القضايا التحريرية فيما يتعلق بالمصطلح والأسماء والمفاهيم التي استخدمت خلال المقالات المختلفة في هذا الكتاب وبعض هذه القضايا هي مسائل بسيطة عبارة عن تضارب في كتابة أسماء المجموعات العرقية والأفراد والأماكن ، بالإضافة إلى مصطلحات أخرى تتعلق بدارفور والسودان وبما أن معظم هذه الكلمات لها أصلها في العربية واللغات السودانية الأخرى ، فإن معظم المفارقات تنشأ من الفرق بين التهجئة القياسية لمثل هذه الكلمات من جهة وكتابتها الصحيحة بالنطق العربي علي الحرف الرومانيه من جهة اخري و في مثل هذه الحالات ، قمنا بتبسيط التهجئة خلال هذا المجلد بتوظيف التهجئة الانجليزية الاكثر صحه خاصة عندما يتعلق الأمر بأسماء المدن والبلدات والأماكن وعلى سبيل المثال قد استخدمنا كلمة الفاشر التهجئة الأكثر شيوعاً ، لا لاسم عاصمة شمال دارفور ، بدلاً من الفاشير ، على الرغم من أن كتابة العربية بحروف الانجليزية في الاخرة أكثر دقة لنفس الاسم.

فيما يتعلق بأسماء الأفراد والشخصيات الرئيسية اعتمدنا بقدر الامكان علي الطريقة التي يتهمج بها هؤلاء الأشخاص أسمائهم ومثال لذلك هو اسم السياسي المخضرم والناشط الدارفوري محمد إبراهيم ديريج ، الذي غالباً ما ياتي اسمه علي أكثر من ثلاث طرق: ديرج ، دايراج ودايرج لقد لجأنا في هذه القضية إلى كتابة ديريج نفسه عندما وقع على إعلان جبهة الخلاص في دارفور ونسحة منها مضمنة بملاحق هذا المجلد وايضا في حالة الديكتاتور العسكري السابق جعفر محمد نميري استخدم المشاركون تهجئات مختلفة بشكل كبير لاسمه الأخير ومن جانبنا بسطناها الي الهجاء

الأكثر شيوعاً "نميري" كما استخدمنا اسم عمر حسن البشير باعتباره التهجئة الأكثر دقة لاسم الرئيس الحالي للسودان واخترنا أن نستخدم كلمة دارفوريون بدلا ً عن دارفوري للإشارة إلى سكان دارفور وكلمة النيريون بدلا ً من كلمة النيريين للإشارة إلى شعب السودان الشمالي والوسط وفي حالة المليشيات سئية السمعة التي ترعاها الحكومة نستخدم كلمة جنجويد بدلا ً من صور أخرى لنفس المصطلح ، مثل جانجويد أو جنجويد.

التحدي الأكبر الذي واجه المصطلحات التي لا نستخدمها نحن أنفسنا في عملنا بسبب تأريخها ومعانيها واستخداماتها من حيث المفاهيم والفكر والمثال الجيد لذلك هو القبيلة ، وهي مصطلح تعرض للنقد الذي تشتد الحاجة إليه في خطابات العلوم الانسانية والاجتماعية ". وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود ، ناقش الأفريقيون استخدامات وإساءة استخدامات كلمة "قبيلة" وواحد من أقدم الانتقادات للمصطلح جاء من عالم العلوم الانسانية الجنوب افريقي العظيم والافريقي ارشي مافيه الذي في عام 1971 ناقش بأنه "إذا كان يعتقد أن القبيلة هي أفريقية غريبة ، عندها تكون الفكرة نفسها أوروبية بشكل خاص وقد ذهب أجيال من العلماء الي اظهار كيف ان عدد من الحالات التي تسمي قبيلة كانت بالتأكيد من صنع الاستعمار وبالتالي التشكيك في فعالية استخدام القبيلة كوحدة للتحليل عند دراسة المجتمعات الأفريقية.

في حين أن قلة من الأفريقيين يستخدمون اليوم القبيلة في منحهم الدراسية والتعليم، إلا أنها ما زالت متفشية في الخطاب العام حول إفريقيا لا سيما في تغطية وسائل الإعلام الغربية للصراعات في أفريقيا وان صبغ كلمة "قبلي" على الصراعات الأفريقية ليس فتورا من الناحية التحليلية فحسب بل غير مسؤول وخطير ومتجذر بعمق في مفردة الاستعمار للعنصريه وإن استخدام مثل هذه المصطلحات غير الدقيقة يجسد ً د ويزيد العنف في أفريقيا بطرق تمنع الفهم الحقيقي لجزور ومظاهر العنف ويقضي على إمكانية انتاج آفاق أكثر استنارة لقرارات عادلة وشاملة للصراعات العنيفة هذا لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا مما هو عليه الحال في حالة دارفور حيث توضح ذلك العديد من المقالات الواردة في هذا المجلد

إن استخدام القبيلة في سياق دارفور مثير للقلق بشكل خاص لأنه يعطي الانطباع الخاطئ بأن الصراع متجذر في الهويات الاساسية وبحجب الاستخدام غير الرسمي لمصطلح القبيلة بدلا ً من توضيح فهمنا لكيفية تطور الهويات والجماعات العرقية وتفاعلها مع بعضها البعض عبر التاريخ وفيما يتعلق بعوامل مثل تشكيل الدولة والطبقة الاقتصادية والاجتماعية و

التغيير السياسي والعوامل البيئية فضلا عن المزيد من الحقائق الدنيوية للحياة مثل الهجرة والتزاوج وفي الوقت الذي لا شك فيه أن التوترات العرقية التي لها تاريخ طويل في دارفور أثرت على الكيفية التي ظهرت بها أعمال العنف لتصف العنف بأنه حرب "ق - ب - لية" أو "عرقية" لا تتحدث عن الأبعاد العرقية للعنف ولا عوامل أخرى مهمة مثل عدم المساواة في الوصول إلى القوة السياسية والاقتصادية التي تجمعت لتحقيق هذه الموجة غير المسبوقة من الدمار في هذه اللحظة المعينة، كما أنه لا يعترف بالدور القيادي الذي تلعبه الصراعات العنيفة في السابق في ترسيخ فئات الهوية العرقية المائعة وخلق أشكال جديدة للانتماء العرقي مما يؤدي بدوره إلى تكثيف الصراعات القائمة أو بالتاكيد سوف تصبح اعلاف للصراعات الاخرى في المستقبل كما اشار محمد سليمان :

ان معظم الصراعات العنيفة تدور حول الموارد المادية سواء كانت هذه الموارد فعلية أو متصورة ومع مرور الوقت ، يبدو أن الانتماءات العرقية والثقافية والدينية تخضع للتحويل من الفئات الإيديولوجية المجردة إلى قوى اجتماعية ملموسة وبمعنى أوسع يصبحون هم أنفسهم موارد اجتماعية مادية متعارضة ومن ثم أشياء محتملة لكفاح جماعي وصراع عنيف.

عادة باننتاج الصراعات الجديدة والانقسامات العرقية والثقافية والروحية يمكن ان تتحول مع تطورالصراع لتصبح الأسباب الجوهرية لذلك الصراع وفي عملية تزيد من تعقيدها و وفي نهاية المطاف تقلل من إمكانية إدارة تحويلها ومعالجتها⁰

بعد توضيح موقفنا من القبيلة اتخذنا قراراً تحريرياً ، بعدم التدخل في استخدام القبيلة أو القبلية من جانب العديد من المساهمين في هذا المجلد بسبب فهمنا لمشكلة الترجمة، وما يعادل كلمة "ترايب" في اللغة العربية هي "قبيلة" ، التي لا تحتوي على صور نمطية استعمارية للوحشية والبدائية ولا تعني الفرض الخارجي لهويات المجموعة المرتبطة بالسياسة الاستعمارية و بدلا من ذلك فإن القبيلة هي المرجع الذاتي في معظم الحالات وتشير إلى الشعور بالهوية العرقية ومن المهم أن نلاحظ مع ذلك أنه في المنح العربية المعاصرة يتم استبدالها بشكل متزايد بالكلمة العربية اثنية (العرقية) واثني (عرقي) ، مما يشير إلى وعي متنام بأن كلمة قبيلة باللغة العربية غالبا ما يساء تفسيرها من قبل الجماهير الغربية عندما تترجم إلى كقبيلة وبالنظر الي المشاركين معنا في العموم يستبدلون كلمة قبيلة بكلمة قبيلة باللغة الانجليزية(ترايب) بدلا ، من استخدامها عمدا ، كجزء من معجم العنصرية الاستعمارية ونتمنى ان لايسئ القراء تفسير استخدامها هنا⁰

وكما أن استخدام مصطلح القبيلة يحجب بدلا من توضيح حركة الصراع في دارفور ، فإن استخدام كلمة الافارقة أو الأفارقة السود والعرب لا يصف فقط الأطراف المعنية بل يشرح أيضا جذور الصراع، ولنكن واضحين منذ البداية ونأخذ موقف بأن هذه ليست "حرب عرقية" وأن الأطراف المتعددة المعنية هم جميعهم افارقة اصليين الذين قد تزايدت هوياتهم العرقية واصبحت عنصرية نتيجة الصراع ولكنه ليس السبب الوحيد لذلك ويفرغ اليكس دي وال تمدد هذا الوصف المضلل كالاتي:

القصة ليست بسيطة مثل القصة التقليدية المنقولة في الأخبار والتي تصور الصراع بين العرب و الأفارقة، الزغاوة واحدة من الجماعات ضحية العنف ، ووصفت في الصحافة السائدة بأنها أفريقية أصيلة وهم بالتأكيد من السكان الأصليين السود والأفارقة ويتقاسمون أصولا ً بعيدة مع بربر المغرب وشعوب صحراوية قديمة أخرى لكن اسم "بديات" ، أقرب الأقارب للزغاوة يجب أن ينهنا إلى أصولهم الحقيقية بالتجميع بالطريقة العربية الأكثر تقليدية ولدينا بدويين أو بدو وبالمثل فإن خصوم الزغاوة في هذه الحرب عرب دارفور هم "عرب" بالمعنى القديم "البدويون" ويعني رحل الصحراء ، وهو المعنى الذي لم يستخدم إلا في العقود القليلة الماضية لوصف عرب نهر النيل والهلال الخصيب . عرب دارفور أيضا ً هم من السكان الأصليين ، السود ، والأفارقة وفي الواقع لا توجد اختلافات عرقية أو دينية واضحة بين الاثنين جميعهم عاشوا هناك لقرون و جميعهم مسلمون (ويمكن القول ان غيرالعرب في دارفور هم أكثر تدينا من العرب). وحتى وقت قريب جدا ، كان النزاع بين هذه المجموعات المختلفة مسألة نزاعات حول سرقة الإبل أو حقوق الرعي وليس نزاع ً ، ا منهجي ً ، ا وأيديولوجي ً ، ا المجموعة تجاة الاخرى.

في مقال محمود محمداني بعنوان "سياسة التسمية" ان الإبادة الجماعية ، والحرب الأهلية؛ والتمرد؛ التي وردت في هذا المجلد ، اكد على كيفية توحيد عمليات عدم تسييس وعنصرية الحرب في دارفور وتمييزها قد مكنت جهات دولية مختلفة من تصويرها على أنها إبادة جماعية ارتكبتها العرب. يحتاج المرء إلا إلى القليل من التعليم في سياسات الخوف ومعاداة العروبة في عالم ما بعد سبتمبر 11، لفهم أن تشويه صورة العرب كان عنصرا ً حاسما ً في إضفاء الشرعية على الحرب الأمريكية على الإرهاب.

بالنظر إلى ما هو على المحك هنا نريد أن نؤكد أنه في حين أن العديد من المشاركين معنا يستخدمون العرب والأفارقة للإشارة إلى مختلف الأطراف المشاركة في نزاع دارفور فإنهم يفعلون ذلك عادة بطرق تشير إما إلى المعاني المتعددة التي تحملها كلتا العلامتين في السودان أو تعكس كيف اعتمد

أولئك المتورطون في النزاع هذه الفئات ونشروها لتعزيز أسبابهم على الصعيدين الوطني والدولي. وكنا نفضل استخدام كلمة عرب للدلالة على أن الجماعات العرقية تسمى العرب بشكل روتيني في سياق دارفور والذين هم في الواقع أفارقة أصليون وأصبحوا من خلال عمليات التغيير الثقافي ، والتزاوج واكتساب اللغة وطريقة العيش ومع مرور الوقت أصبحت ثقافيا وليس عرقيا "عرب". مع ذلك يحدونا الأمل في أنه عندما يواجه القراء مصطلح "عرب" ، فإنهم سوف يفصلونه من المعنى المعاصر الذي يعهد إليه الخوف في عامية الغرب. وبالمثل في حالة "الزرقة" أو "الزرق" اسم مستخدم محلياً لسكان دارفور غير العرب المستمد من الكلمة العربية السودانية لـ "ازرق" نحن دائما نضعها داخل الاقتباسات للإشارة إلى إدراكنا بأن هذا المصطلح يخرج مما يسميه دي وال "العنصرية العارضة للعرب في دارفور." "8" إن الاستخدام الواسع النطاق لـ "الزرقة" في بعض المقالات يدل على العملية التي من خلالها تتحول العديد من الكلمات ذات الدلالات الزائفة إلى طبيعتها من خلال تكرارها ؛ ونأمل أنه عندما يقابل القراء المصطلح في علامات اقتباس سيتم تذكيرهم أنه في سياق دارفور وليس مجرد واصف محايد.

تنظيم الفصول:

قدم الكتاب في جزئين ، الجزء الأول يتكون من خمسة أقسام مواضيعية تضم مقالات كتبها أكاديميون سودانيون كبار والمفكرين والناشطين وممثلي المجتمع المدني وأعضاء الحكومة وفصائل المتمردين في دارفور إلى جانب مقالات كتبها علماء من أوروبا والولايات المتحدة.

فتتح القسم الأول من الكتاب (اصول وتطور الصراع) بمقال يدلي به منصور خالد يتناول الفشل المتواصل لحكومات ما بعد الاستقلال في السودان لإعادة تصور نموذج الحكم الموروث من الدولة الاستعمارية، وهو ما أدى بدوره إلى سياسة الدولة المعهودة التي تحتكر السلطة في المركز.

يضع خالد خبرته الطويلة ليس فقط كعالم وعضو بارز في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ولكن أيضا كوزير خارجية سابق في تحليله للعديد من العوامل التي أنتجت الحرب في دارفور وعلى هذا النحو يناقش خالد بأن ما نحتاجه الآن هو إعادة هيكلة كاملة للدولة من أجل إصلاح الفراغ الداخلي و يجعله مواتي للسلام من خلال التوصل إلى شروط تستوعب عدم التجانس الداخلي للشعب السوداني.

يشرح عطا البطحاني في مقالته التي تم بحثها بشكل جيد وشامل ، التقارب بين العوامل المحلية والوطنية والبيئية التي أدت إلى ارتكاب جرائم مروعة ضد الإنسانية في دارفور، ويقول في حين أن

هذه العوامل أدت إلى القتل الفعلي في دارفور فإن الإمكانيات المتزايدة للإبادة الجماعية يجب أن تـ فهم في المقام الأول على أنها نتاج لدور الدولة في إدامة الظلم ، مسلحة بالأرقام والإحصائيات.

يقارن بينيا يونغو بوري ويحلل الصراع في دارفور في العلاقة بالحرب الأهلية بين الشمال والجنوب من خلال النظر إلى أوجه التشابه في عدم المساواة الهيكلية بين جنوب السودان ودارفور من ناحية ، وما هو معروف في السودان في الخطاب السياسي باسم "مثلث حمدي المميز" دنقلا - الأبيض - سناروالنخب النهريّة من ناحية أخرى.

يخلص يونغو بوري إلى أن ممارسة التهميش على نطاق أوسع من قبل الدولة السودانية والتي تستثني أغلبية السودانيين من المشاركة السياسية وتجاهل حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا يقتصر على الحرب في دارفور بل على تعدد النزاعات التي طال أمدها وابتلي بالسودان منذ استقلاله عام 1956.

يلقي عبد الله عثمان التوم عضو حركة العدل والمساواة وعالم علم الانسان المحترم نظرة فاحصة في مقالته حول الأثار المترتبة على سياسات الاقصاء العنصرية التي تمارسها كل من الدولة السودانية والتجمع العربي في دارفور للتطهير العرقي وإعادة هيكلة ملكية الأراضي في دارفور.

يناقش التورن التناقض بين المسلمين الذين يقاتلون المسلمين في دارفور هو نتيجة جهد متعمد قامت به قوى الهيمنة في المركز لإنشاء حزام عربي إسلامي في المنطقة عن طريق تشريد مجموعات دارفور التي يـ نظر إليها على أنها غير عربية، يلي ذلك مساهمة علي بي آل دينار، التي تدعو إلى مزيد من الوضوح التحليلي في تحديد أنماط الاستمرارية والتغيير في تاريخ الصراع في دارفور.

يؤكد علي دينار أنه في حين أن الصراع الحالي في دارفور يتقاسم قواسم مشتركة مع صراعات سابقة في حجمها ومستواها وطبيعة الدمار جعلتها جزء من أنماط العنف السابقة. كما يتجنب وصف الصراع كأنه حرب علي الموارد الطبيعية وتصاعدت بسبب الجفاف والتصحر، لصالح النظر إلى الطبقات العميقة من الخلل الوظيفي المتاصل في بنية الحكم.

المقالات في هذا القسم وتعداد العوامل المتعددة معا، ساهمت في صعود هذا الفصل المريع في تاريخ السودان. على الرغم من أن كل واحد من المؤلفين ركز على جانب محدد من الصراع إلا أنهم جميعاً يؤكدون على الحاجة إلى الإشارة إلى جذوره المعقدة وتطورها مع مرور الوقت. وفوق كل ذلك، توصل كل منهم إلى الاستنتاج نفسه الذي مفاده أن احتكار الدولة للسلطة والثروة في المركز

وسيادة النخب العربية النهرية التي تولت السلطة في السودان منذ الاستقلال هي المسؤولة عن إستدامة وتصعيد التهميش والاضطهاد لشعب دارفور.

لقسم الثاني بعنوان "تمثيلات الحرب في دارفور" يتضمن أربع مقالات تركز على سياسة التمثيل وخطابات الهوية التي توضح مختلف الطرق التي تم بها انشاء الحرب وفهمها. مقال أليكس دي وال الشامل هو دراسة للعمليات التاريخية المتداخلة لتشكيل الهوية في دارفور. يجادل دي وال بأن الاستقطاب الأخير للهويات "الأفريقية" و"عربية" التي أصبحت تمثل بشكل مضلل خطوط الصدع في النزاع الحالي في دارفور يشير إلى انفصال حاد عن النماذج السابقة لتكوين الهوية التي كانت مستوعبة في الطبيعة وبالتالي غير متجانسة و النتيجة انها تتطور باستمرار خاصة نتيجة لتاريخ دارفور الطويل لتكوين الدولة المستقر قبل الغزو البريطاني عام 1916 وإدماج السلطنة في السودان في 1922-1923.

إن التهميش السياسي والاقتصادي للدارفوريين من قبل كل من الدولة السودانية الاستعمارية وما بعد الاستعمارية قد مهدت الطريق على نحو متزايد لظهور سياسة الهوية كسلاح قوي في نضالهم من أجل الوصول إلى الثروة والسلطة. وقد تجلى ذلك في ظهور ما وصفه دو وال بأنه "زائف تاريخيا ولكنه قوي بشكل مزعج" في التفرقة بين "العرب" و "الأفارقة" في دارفور ويختتم دي وال مقاله بدراسة لكيفية استغلال الشبكات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية المعاصرة لهذا الانقسام الزائف سعياً وراء أجنداتها الخاصة.

سلطت مقالات محمود محمداني وصالح محمد حسن الضوء على الطرق الانتقائية التي تم بها عرض النزاع وتمثيله واستخدامه من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة داخل وخارج السودان للترويج لأجنداتهم واهتماماتهم الخاصة، ويقدم مقال محمدي تددقيا سياسات الصراع في دارفور وحولها من خلال لفت الانتباه إلى أبعادها العالمية وعواقبها علي المدى الطويل في حل النزاع والسيادة. ويقدم محمدي في قويد لحرمة أنقذوا دارفور وتمثيلها المضلل للحرب في دارفور. في حين أنه لا لبس في إدانته لعدد كبير من الوفيات بين المدنيين ، فإنه يؤكد أن التباين الهائل في الأرقام التي يتم الإبلاغ عنها في وسائل الإعلام الغربية ونقلت بواسطة منظمات مثل انقاذ دارفور كدليل على الإبادة الجماعية من ناحية والأرقام الأقل لكنها مازالت مهمة وسجلتها مفوضية الأمم المتحدة حول دارفور من ناحية أخرى تستحق أن يتم التدقيق فيها لأنها تخبرنا بشيء عن أجندة بعض أولئك الذين قاموا بدراسة قضية دارفور. كما أنه يعترض على الجهود التي تبذلها الدوائر الغربية لتدويل الصراع من خلال نشر قوة مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

والتي جاءت في أعقاب جهود متعمدة لضعاف قدرات قوة الاتحاد الأفريقي. كما يحذر محمداني الذين داخل دارفور ويدعون إلى حل "خارجي" بأن التدخل العسكري الخارجي تحت ستار حماية المدنيين قد ينتهي به المطاف إلى احتلال دائم.

صلاح حسن يلفت الانتباه إلى الحاجة الملحة لاعتراض سياسات التمثيل حول دارفور "من الداخل". بالتركيز على المجتمع المدني السوداني القوي تاريخيا ويوضح حسن كيف أن تحليل المجتمع المدني السوداني للنزاعات في البلاد يتفادى التناقضات الثنائية المبالغ فيها مثل "الشمال العربي" مقابل "مسيحي او وثنية الجنوب" أو "عربي" مقابل "أفريقي" كما في حالة دارفور ويجادل مؤيداً للنظر في أصل هذه الصراعات على أنها مظاهر للتطور غير المتكافئ والمظالم التاريخية التي ارتكبت ضد الهوامش من قبل الطبقة الحاكمة من النخب العربية وفي هذه العملية يكشف حسن عن المشاركة القوية من جانب السودانيين على جميع المستويات في أزمة دارفور وكذلك مناطق الصراع الأخرى التي تجتاح السودان حالياً ويشير في مقالته إلى الحاجة إلى تقديم أصوات سودانية إذا اتبع حل حقيقي لنزاعات البلاد المتشعبة.

تستعرض مقالة كارينا إي ري بشكل شامل التقرير حول دارفور في الصحافة الأفريقية (باللغة الإنجليزية) وكشفت بحثها المضي عن أكثر من 1500 مقالة نشرت بين أوائل عام 2004 وديسمبر 2007 واطهروا بشكل لا لبس فيه المدى الكبير الذي كان يقرأه الأفارقة على مستوى القارة والكتابة عن دارفور خلال السنوات الأربع الماضية. تحلل مقالة ري كيف تمت مناقشة قضية دارفور في قطاع واسع من الصحف الأفريقية وتختتم بالتحقيق في ما يمكن للصحافة الإفريقية أن تخبرنا به عن التفاهات والآراء والاهتمامات الأفريقية فيما يتعلق بدارفور.

تؤكد المقالات الواردة في هذا القسم على نقل وتمويع الهويات الدارفورية وكيف شكل تطورها مع مرور الوقت وكيف تم تشكيلها من خلال كيفية تمثيل الصراع، كما أكدت على سياسة تسمية الصراع في داخل وخارج السودان، والتأثيرات بعيدة المدى التي أثمرتها تغطية الإعلام للنزاع على تطوره لذلك فإن تفكيك سياسات التمثيل والدور الذي تلعبه سياسة الهوية في تشكيل الصراع في دارفور له أهمية بالغة في حلها مثل أي عامل آخر.

القسم الثالث الذي يركز على القضايا المتعلقة بالنوع والحرب والعنف ينظر بشكل مجمل في جانب مزعج بشكل خاص للحرب في دارفور وآثارها المدمرة على النساء استناداً إلى العمل الميداني في مختلف الاجناس بين النساء النازحات داخليا من الجنوب ودارفور.

يقدم مقال رقية مصطفى أبوشرف دراسة مقارنة للطرق التي استخدم بها العنف ضد نساء جنوب السودان و دارفور كآلية يسعى الرجال من خلالها لإثبات ذكورتهم وسلطانهم على الرجال الآخرين. وبينما أعاق العنف المستمر تعزيز حقوق المرأة اكدت أبو شرف ايضاً إنها شحذ لوعي النساء بأنفسهن كمواضيع سياسية وفي أفضل الأحوال قد يؤدي السيناريو إلى طرق جديدة للتمكين الذاتي. يحلل مقال كارين وليمسي كيف تسعى الحكومة السودانية إلى تحديد الحدود بشكل حصري من المواطنة ،اعتمدت على عمليات التوأمة من المجموعات الأخرى التي ترى أنها أقل أهمية أي أولئك الذين لا يرقون إلى المستوى الديني والطبقي والمعايير الثقافية للنخب العربية ، ثم يرتكبون العنف ضد هذه الجماعات في محاولة لخلعهم عن الأمة. تستخدم وليمسي كلا الجنسين والعرق كوحدات للتحليل من أجل توضيح كيف تتجلى سياسات التهميش في سياق دارفور في الخطاب المتسرعة والمتعلقة بالنوع التي تؤثر سلباً على كل من الرجال والنساء بطرق معينة. مقال وليمسي مقنع بشكل خاص في بحثه للطريقة التي أنتجت بها الصورة الاقتصادية القاتمة بشكل متزايد في دارفور "أزمة الذكورة" التي يجذب فيها الشبان على جانبي الصراع إلى المعركة كوسيلة للدفاع عن رجولتهم وفي العملية غالباً ما ترتكب جرائم مروعة ضد النساء بناء على خبرتها كمؤسسة ومديرة لسالمة مركز موارد المرأة بالخرطوم.

تقدم فهيمه هاشم نظرة عامة متعمقة عن كيفية استجابة المنظمات الشعبية في السودان للعنف القائم على النوع في سياق الحرب في دارفور وعلى الرغم من موقعها داخل المجتمع المدني حذرت هاشم من أن "المنظمات الغير حكومية" للمجتمع تخلق نمطاً خطيراً من التبعية المشتركة ، خاصة على ضوء قيام الحكومة بإنشاء منظماتها غير الحكومية الموازية الممولة بشكل جيد (المعروفة باسم GONGOS ، أي المنظمات الغير الحكومية التابعة للحكومة) وتسلط الضوء على الطريقة التي أصبحت بها المنظمات الغير الحكومية التابعة للحكومة هي المساحة الوحيدة التي تأذن فيها الحكومة بأنشطة المجتمع المدني وبالتالي تلزمها باجندة الدولة. مما جعل مهمة توفير الخدمات لضحايا العنف على النوع أمراً بالغ الصعوبة لأن الدولة السودانية ترفض الاعتراف بمدى هذا العنف في دارفور.

وكما يشدد عليه مجتمع حقوق الإنسان باستمرار ، فإن العنف ضد المرأة هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في العديد من المجتمعات وبشكل أكثر تحديدً في سياق الحرب ومناطق النزاع.

تؤكد المقالات في هذا القسم أن دارفور ليست استثناء، وكما هو الحال في مواقع النزاع الأخرى فإن العنف ضد المرأة متجدد . رفي أوجه عدم المساواة الهيكلية بين النساء والرجال ويقصد به كما أوضحت الأوراق بالكامل في سياق دارفور تكريس القوة والسيطة للذكورية. وتبرز المقالات أيضا ، الصعوبات التي تواجهها المنظمات السودانية غير الحكومية والنساء السودانيات في مواجهة إنكار الحكومة للعنف الجنسي في دارفور.

يبدأ الجزء الرابع بدارفور والقانون وحقوق الإنسان والملاحقة القضائية، مع المحامي السوداني الشهير والكاتب والناشط كمال الجزولي بالتحليل الدقيق لما يعتبره المواجهة الخاطئة بين الحكومة السودانية التي تسيطر عليها الجبهة القومية الإسلامية والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) على الملاحقة القضائية لجرائم الحرب في دارفور⁰ ويتحدث الجزولي بوضوح عن مجموعة من الأعدار "الخاطئة" المتغيرة باستمرار التي استخدمتها الحكومة السودانية للتهرب من مواجهة المحكمة الجنائية الدولية ، بما في ذلك المطالبة بالسيادة الوطنية. وبطريقة غريبة يبدو أن الجزولي قد توقع إحالة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لوييس مورينو أو كامبو لرئيس السودان عمر حسن البشير في يوليو/ تموز 2008 إلى محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في دارفور ، وهذا كما يحذرنا الجزولي سيكون له تداعيات بعيدة المدى على مستقبل السودان الديمقراطي الموحد ويشير في الوقت نفسه إلى أن مطالبة الخرطوم بالامتثال لها هو أيضا تعقيد بسبب ازدواجية معايير المجتمع الدولي تجاه مقاضاة جرائم الحرب في أماكن مثل فلسطين والعراق ورفض الولايات المتحدة التوقيع على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية.

يوثق المقال المشترك بين أدريان ل. فريكي وأميرة خير الصعوبات الكبيرة التي تنطوي عليها الملاحقة القضائية لجرائم النوع في سياق النزاع الدائر في دارفور وفي السودان بشكل عام فضلا ، عن المخاطر الكبيرة التي تواجهها النساء في جلب مثل هذه التهم الي الملاحظة الرسمية. يمزج القانون السوداني الحالي بين الاغتصاب والزنا مما يعرض النساء لمعاقبة الزنا إذا لم ينجحن في إثبات تعرضهن للاغتصاب ، وشروط الإثبات تتطلب أربعة شهود كحد أدنى لإثبات ادعاء الاغتصاب يعطي بعض من التبصير بمدى خطورة النظام القانوني للمتعايشين مع الاغتصاب.

يختتم منزل أ. محمد عسل هذا القسم بجهد لشرح لماذا تكون كل من الاستجابات الوطنية (السودانية) والدولية للنزاع في دارفور معيبة و/او راضية وتصاعدت في الواقع بدلا من تقليل تصعيدها ويشير إلى أن الحكومة لم تكن راغبة في إطلاق جهد صادق لإنهاء النزاع لأنها منذ البداية

رفضت الاعتراف بجذور الصراع. فاقت بدلا ً من ذلك أن ترسمه على أنه صراع قبلي ، ولأنه يعتبر مشاكل في المناطق الطرفية كمصدر إزعاج بدلا ً من مخاوف وطنية مشروعة. وعلى الصعيد الدولي يلاحظ أنه على الرغم من أن الإدانات كانت صاحبة في كثير من الأحيان إلا أن الاستجابة الفعالة لم تكن وشيكة في المقام الأول بسبب عدم قدرة المجتمع الدولي على تحديد ما يحدث بالفعل في دارفور. يختتم عسل مقاله بتوصية للخروج من الأزمة الحالية التي تبدأ بوحددة الهدف بين الجماعات المتمردة المسلحة المختلفة ، ويدعو الحكومة إلى تجاوز المأذق وإشراك المجتمع الدولي بطريقة هادفة تسمح لها بالعثور على الأدوات والهيكل اللازمة لتسهيل تسوية ذات معنى.

تبحر المقالات مع بعضها في هذا القسم في التضاريس القانونية وأهمية محاكمة المظالم في سياق دارفور كخطوة حاسمة نحو السلام والانتقال من المواجهة بين المحكمة الجنائية الدولية ونظام البشير إلى العقوبات القانونية التي تحول دون ملاحقة العنف القائم على النوع، إلى الطريقة التي أدت بها الاستجابات الوطنية (السودانية) والدولية إلى تفاقم النزاع. وتبرز المقالات أهمية تحديد تعدد الفاعلون في القضية وتقييم كيفية افعالهم و خمولهم قد عمق الازمة من أجل القيام بالعمل الشاق لتحقيق العدالة في دارفور.

القسم الخامس والأخير لجرانت فارد بعنوان "المجتمع المدني السوداني والدولة والنضال من أجل السلام في دارفور، يفتتح بتأمل فلسفي مثير للتفكير في المجتمع المدني والسيادة والعنف. واثناء تأملنا في الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في العملية السياسية لإيجاد حل للحرب في دارفور والسودان ، يحثنا فارد على النظر فيما يحدث " للسياسي" عندما يتم دعم المجتمع المدني بقوة . وبعبارة أخرى يسأل: هل يستطيع "المدني" أن يضع حدا ً للعنف دون أن يضع نهاية "السياسي"؟ ليس سؤالاً سهلاً الإجابة عليه ، لكن بالتأكيد سؤال يستحق التفكير فيه إذا أردنا أن نفهم العلاقة الهشة بين "المدني" و "السياسي".

تقصي مقال موسي آدم عبد الجليل كيف أن المكانة الإستراتيجية التي يملأها المدرسون في المجتمع السوداني وخاصة في شمال دارفور سمحت لهم بلعب دور بارز بشكل خاص في كليل الكيفية التي تكشف ُف بها الصراع في دارفور وفي العديد من الحالات يشير عبد الجليل إلى أن المدرسين قد تصرفوا بطرق أدت إلى تصعيد النزاع من خلال تعزيز الاستقطاب العرقي في المنطقة. تعتمد مساهمة الطيب زين العابدين على خبرة حديثة في تنظيم ورشة عمل حول الأزمة مع المنظمات السودانية غير الحكومية والوحدات الأكاديمية بصفته الأمين العام لمجلس الشئون الدينية السوداني (SIRC) لتوضيح مدى تدخل الحكومة في أنشطة منظمات المجتمع المدني ، مما يعزز نقطة اثارها فهيمه هاشم في وقت سابق. ومع ذلك فإن نجاح ورشة

العمل التي جمعت بين كبار الشخصيات من دارفور بما في ذلك المثقفين وأعضاء البرلمان وقادة الإدارة الأهلية الذين تمت دعوتهم بشكل خاص من مناطقهم للمشاركة ونشطاء الطلاب بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة ووسائل الإعلام بمثابة شهادة على قوة ومثابرة المجتمع المدني السوداني. وأخيرا ، يعتمد أبكر محمد أبو البشر وهو عضو بارز في حركة جيش تحرير السودان على تجربته المباشرة كممثل للحركة في محادثات السلام في أبوجا (2004-2006) من أجل تقديم حساب لسبب عدم تمكن المحادثات الطويلة من النجاح في التوصل إلى حل للحرب. وفي حين يؤكد أبو البشر موقف حركة جيش تحرير السودان من أن هناك حاجة إلى حل سياسي وليس عسكري ، فإنه يلاحظ أن الحل السياسي المقدم في أبوجا لم يستوفى اقل المعايير لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وينتهي تقرير أبو البشر بملاحظات أكثر تفاؤلا بأن جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان في 2007-2008 قد ساعدت في إعادة توحيد ما أصبح بشكل متزايد حركات متمردة مجزأة بصورة كبيرة.

اقرأوا معا المقالات في هذا القسم الأخير تسلط الضوء على العلاقة المعقدة والمتوترة في الغالب بين المجتمع المدني والحركات المؤيدة لدارفور ومن الواضح أن الدولة وبالتحديد الجبهة الإسلامية القومية تظل العقبة الرئيسية أمام حل الأزمة في دارفور وإنكارها لأفعالها الخاصة إلى جانب قمعها لمنظمات المجتمع المدني التي تحاول معالجة ما يجري في دارفور بشكل استباقي وعدم وجود الوحدة التي ظلت لفترة طويلة جدا ، تعترى حركات التمرد في دارفور عقبات رئيسية في طريق حل هذه الأزمة.

خلال الجزء الأول من هذا المجلد قمنا بنشر مقال مصور للمصور السوداني البارع عصام عبد الحفيظ وقام بقدر الإمكان بتفصيل صورته القوية عن دارفور ومناظرها الطبيعية وشعبها لتكملة كل قسم من الأقسام الخمسة . قد تكون صور عبد الحفيظ القائلة التي تعبر عن الأسى والمرونة والأمل لدى الدarfوريين ، أفضل رمز لالتزامنا بجلب الوجه الإنساني للنزاع من خلال إظهار الدarfوريين في تعقيد حياتهم بالكامل ، بدلا ، من كونه كيان ، أحادي ، يعتبر الإيذاء العنصر البارز للهوياتهم كما هو الحال دائم ، في الصور المرئية الموجودة على نطاق واسع للنزاع مع استثناءات قليلة تحول التمثيل الإعلامي الغربي لنموذجي لدارفور وشعبها بين ما أصبح معروف ، في الخطابات الحالية للحالة البشرية المرئية كمواد إباحية للعنف من جهة و البؤس من جهة أخرى. كان التركيز على الإيذاء ، والبشاعة والوحشية ، ورعب الحرب ، مع التأكيد على إظهار الضحايا عندما يكونون في أضعف حالاتهم. نحن لا نقترح بأي حال أن تخضع مثل هذه الصور للرقابة أو الاخفاء ومع ذلك فإن زيادة حجم مثل هذه الصور ينطوي على خطر وجود تأثير مخادع علي الجمهور الذين يتم قصفهم بهذه الصور وفي عملية تطبيع آلام الضحايا ومعاناتهم. كما أنها تعزز

الصورة النمطية لأفريقيا بأنها "قلب الظلام" حيث يصبح العنف جانباً طبيعياً في حالة الطبيعة المرتبطة بما يسمى بالأهالي البدائيين.

يستنسخ الجزء الثاني مجموعة من الوثائق الأولية والمصادر الثانوية مما يمنح القراء إمكانية الوصول إلى الوثائق التي يصعب العثور عليها والتي تحدد وتوضح اللحظات الحاسمة في تاريخ الحرب في دارفور والجهود التي لا تزال قيد البحث لحل النزاع. تتضمن هذه الوثائق بيانات ومقترحات من قبل حركات المقاومة الرئيسية في دارفور ، بالإضافة إلى أوراق موقف من الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الشيوعي السوداني، كما تضمنت مراجعة الكتاب الأسود وعدم توازن السلطة والثروة في السودان إلى جانب الجزء الأول من الكتاب الأسود ووثائق التجمع العربي ، مصحوبة بتعليق عبدالالة عثمان التوم ، كما قمنا بتضمين وثائق الأمم المتحدة الرئيسية والقرارات المتعلقة بالصراع في دارفور. لمصلحة القراء أرفقت فهرسة شاملة لجميع الأعمال المرجعية في الكتاب بقائمة مراجع مختارة بواسطة اريك كوفي اكري أمين مكتبة جون هنريك كلارك أفريكانا في جامعة كورنيل. يختتم المجلد بالسير الذاتية للمؤلفين المساهمين والمؤشر.

تزامن استكمال هذا المجلد مع التطور المثير لإحالة الرئيس عمر البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل لويس مورينو أوكامبو في يوليو 2008. وهو أول طلب على الإطلاق لاعتقال رئيس حاكم. وهذه الحلقة دليل على السرعة التي تتحرك بها الأحداث المتعلقة بدارفور وهو معدل أسرع مما يمكن معالجته بشكل كامل واستيعابه في هذا المجلد ولهذا السبب قمنا بتضمين الملحق رقم (ن) طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ملخص قضية طلب مذكرة توقيف بموجب المادة 58 ضد الرئيس عمر حسن أحمد البشير بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٨).

ملاحظات ختامية :

بالرغم من تنوع وجهات نظرهم تؤدي المقالات في هذا المجلد بشكل عام إلى نفس الاستنتاجات.

أولا : الصراع في دارفور هو جزء لا يتجزأ من أزمة الحكم الأكبر في السودان ولذلك يجب النظر إليه بشكل كلي بدلا من فصله.

ثانياً : مثل سابقهما في الجنوب والصراعات الطويلة في الشرق والتي شهدت كلها ثورات ضد الحكومة المركزية لذلك يجب فهم الحرب في دارفور على أنها مشتقة من التوتر وعدم المساواة بين المركز والهامش. وأخيراً يقع العبء على المركز لإعادة هيكلة السلطة ومعالجة المظالم ضمن هيكل ديمقراطي حقيقي وربما تقدم المقالات مجموعة متنوعة من الآراء حول كيفية حل النزاع. وعلى سبيل المثال هناك من يدعون إلى تدخل دولي قوي مثل عبد الله عثمان التوم وأبكر محمد أبو البشر، بينما يزعم آخرون مثل محمود محمداني أنه إذا تم تنفيذ مثل هذه الخطوة دون تفويض واضح قد تمهد الطريق أمام احتلال دائم لأمم طويل.

في حين أن المساهمين في هذا المجلد يتفقون على أن جوهر الصراع في دارفور ليس دينياً حيث أن كل الدارفوريين مسلمون فقد برز الدين وإن كان خفياً، في حين ينظر غالبية السودانيين إلى الدارفوريين على نطاق واسع على أنهم مسلمون ورعون وامتدينون، ويشير المساهمون مثل فهيمة هاشم وكارين وليمسي وعبد الله عثمان التوم إلى الخطاب السلي للمفكرين في الجبهة القومية الإسلامية حول الدارفوريين، الأمر الذي يجعلهم مسلمين أقل صدقاً من منظور أرثوذكسي. وقد برز هذا الخطاب بشكل خاص في الخطاب الذي نشره بعض المدافعين عن النظام لإنكار وجود عنف قائم على النوع واستخدام متعمد للاغتصاب كسلاح للحرب ضد نساء دارفور وكان الالتزام الديني والجنسي لنساء دارفور أصبح موضع شك من قبل المدافعين عن النظام وحلفاءه في دارفور مثل موسى هلال من أجل تصوير النساء كمشاركات برغبتهم أكثر مما هن عليه كضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي وبالتالي نريد أيضاً أن نشير إلى وعينا بالطرق الخفية التي يتم فيها استخدام الدين أو إساءة استخدامه في سياق الأزمة في دارفور.

تطرح عملية تحرير هذا المجلد حول دارفور مثل المؤتمر الذي سبقه مسألة أساسية تتعلق بموقفنا الشخصي والأخلاقي والسياسي فيما يتعلق بمسؤوليتنا كأكاديميين مشاركين في البحث عن مستوى معقول من الموضوعية العلمية والحقيقة ولقد أدركنا منذ البداية الحاجة إلى تحليل وفهم دقيق للأسباب الجذرية للعنف في دارفور ذلك نحن واضعون للغاية أيضاً أن هدفاً ليس الانخراط في تمرين فكري لا نهاية له قد يساعد في تفكيك الأزمة لكنه لا يرقى إلى اتخاذ موقف واضح بشأن القضايا المطروحة بدلاً من ذلك نعتقد أن مثل هذا التمرين مقترناً بموقف أخلاقي وسياسي واضح بشأن قضايا الظلم هو الخطوة الأولى نحو

حل دائم للمشكلة 0

لا شك في أن الصراع في دارفور يدور حول مقاومة المظالم التي يتعرض لها شعب دارفور والمتجذرة في سياسة التهميش التي تقرها الدولة والتي تفاقمت بسبب سنوات من الإهمال وتجاهل حق الدارفوريين في الوصول إلى حصتهم من الثروة الوطنية للمشاركة في تنمية منطقتهم وتقاسم السلطة على كل مستوى من

مستويات الحكم وقد تفاقمت هذه المشكلة من قبل حكومة الجبهة القومية الإسلامية التي بدلا من تصحيح الأخطاء لجأت إلى مجموعة من السياسات المرعبة لمكافحة التمرد بما في ذلك تكتيكات حرق الأرض والقتل والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف القائم على النوع بالإضافة إلى تأثيرها الفوري أدت إلى النزوح الجماعي لملايين الدارفوريين وتدمير سبل عيشهم على مدى السنوات الخمس الماضية .

كما هو الحال في التمييز العنصري في جنوب أفريقيا لا يحتاج المرء إلى العيش في دارفور لادراك الجرائم المروعة ضد الإنسانية والتطهير العرقي التي تعرض لها أهالي دارفور من من عريقات محددة في دارفور وقد تأخرت العدالة لفترة طويلة والعدالة بحاجة إلى خدمة. مثل تدخلنا المدفوع بالبحث عن الحقيقة لخدمة العدالة من خلال إشراك الأصوات السودانية بالاحص أصوات الدارفوريين . وبناء على ذلك ، بذلنا مافي وسعنا في الحث علي المساهمات في هذا الكتاب باشارك مجموعة متنوعة من العلماء السودانيين ونشطاء المجتمع المدني وتجنبنا لمازق الأصالة الساذجة اشتركنا مع علماء آخرين خارج السودان الذين عززت خبرتهم ومعرفتهم بدارفور والثون السودانية محتوى المجلد بشكل أكبر. أخيرا حاولنا قدر المستطاع عدم التدخل في محتوى المقالات بما في ذلك الحالات التي اختلفنا فيها مع بعض الآراء التي عبر عنها المساهمون وفي النهاية يجب أن نؤكد أن الآراء المعبر عنها في هذا المجلد هي مسؤولية المؤلفين المساهمين وليس مسؤوليتنا وبالطبع ماعدا النصوص الخاصة بنا.

ملاحظات:

1/ انظر نانسي شبر - هيوز وفيليب بورجيو سالعنف في السلام والحرب: مختارات (طبعة بلاك وول اكسفورد 2004 صفحة 1)

2/ ألكساندر دي وال وجولي فلينت ، دارفور: تاريخ قصير لحرب طويلة (لندن: كتاب زد 2005) ، ألكسندر دوال ، الحرب في دارفور والبحث عن السلام (كامبريدج ماساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد 2007). انظر أيضا عمله الكلاسيكي المجاعة التي تقتل دارفور والسودان ، راجع طبعة أكسفورد الدراسات في الشؤون الأفريقية (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد 2005) م - ودالي ، أحزان دارفور: تاريخ من الدمار والإبادة الجماعية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 2007). عبد الغفار محمد أحمد وليف مانجر ، محرران ، فهم أزمة دارفور: الاستماع إلى الأصوات السودانية (جامعة بيرغن: مركز التنمية ، وا- الحواية ، الطبعة الأولى (لندن: داركامبريدج للنشر 2004).. سليمان حامد ، دارفور: وادي النجات على الحوروف (الخرطوم: كتب الميدان 2004). دوغلاس جونسون ، الأسباب الجذرية للحروب الأهلية في السودان (بلومينجتون: مطبعة جامعة إنديانا ، 2003). محمود مدني ، المنقذون والناجون: دارفور السياسة والحرب على الإرهاب (نيويورك: بانثيون 2009). بالنسبة إلى المؤلفات الأخرى الجديرة

بالملاحظة والتي تسهم في فهم تاريخ وتطور الصراع في دارفور ، يرجى الاطلاع على قائمة المراجع المختارة التي أعدها اريك كوفي اكري ، والتي تظهر في نهاية هذا المجلد.

3/ للحصول على استقصاء أكثر تفصيلاً ، لمفهوم "القبيلة" ، انظر المقال بعنوان (الحديث عن القبيلة: الانتقال من الصورة النمطية إلى التحليل) الذي يظهر في موقع أحداث افريقيا <http://www.africaaction.org/lbp/ethall.htm> كان هذا المقال جزءاً من مورد تدريسي تم إنتاجه من قبل مركز معلومات السياسة الإفريقي ومقره واشنطن (APIC العمل الأفريقي الآن) الذي يدعو إلى استخدام مصطلحات أكثر مواءمة وأقل عنصرية في المناقشات في الفصول الدراسية حول أفريقيا وشعبها.

4/ اريكي مافجي (ايدلوجية القبيلة مجلة الدراسات الافريقية الحديثة المجلد 9 رقم 2) اغسطس 1971 الصفحات من رقم 253-261

5/ محمد سليمان "العرق من الإدراك إلى سبب الصراعات العنيفة، حالة نزاعات الفور والنوبة في غرب السودان (ورقة قدمت في ورشة العمل الدولية في كونتسي ، برن سويسرا ، 8-11 يوليو 1977). مقال سليمان يمكن أيضاً أن يكون موجوداً في الموقع http://www.ifaanet.org/ifaapr/ethnicity_inversion.htm.

6/ أليكس دي وال "مأساة في دارفور: على الفهم وإنهاء الرعب" ، مراجعة بوسطن المجلد 29 ، العدد 5 أكتوبر- نوفمبر 2004.

7/ هنا نود أن نشير إلى أن هنلثيلا ، آخر لمصطلح العرب المضلل ، هو كما يدعو أليكس دووال في مقاله عن السودانية، في حين أننا نفهم السبب المنطقي الذي اتخذته دي وال ، فقد امتنعنا عن استخدام السودانية لأن القيام بذلك يخاطر بالقبول على بعض المستويات على مشروع الهيمنة على تشكيل الهوية الذي شرعت فيه النخب النهرية الحاكمة⁰

8/ انظر مقال أليكس دي وال في هذا المجلد ، "من هم الدارفوريون؟ الهويات العربية والإفريقية ، العنف ، والتدخل الخارجي.

9/ طالما كان الدين عاملاً ، في السياسة السودانية منذ الاستقلال. هناك العديد من الأمثلة على ذلك ، بدءاً من شبح الدستور الإسلامي المقترح في أوقات مختلفة من قبل الحركة الإسلامية بالتحالف مع العناصر المحافظة داخل الأحزاب الطائفية التقليدية مثل الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي في جهودهم للحد من تأثير اليسار والقوى السياسية العلمانية والمجتمع المدني خلال الفترات الديمقراطية لاستخدام الدين من

قبل الإسلاميين في الدعاية المعادية للشيوعية. مع تطبيق الشريعة الإسلامية في عام 1983 والانتصار في نهاية المطاف للجمهورية الإسلامية القومية وسطوتها على السلطة في عام 1989 ومع ذلك تقاطع الدين مع الدولة بطريقة غير مسبوقة.

10/ تلامس شهادة على نطاق واسع بموسى هلال في وسائل الإعلام قائلا ، إن النساء الدارفوريات جلبن الاغتصاب على أنفسهن لكونهن غير ملتزمات سلوكيا.

أصول وتطور الصراع

01 دارفور:

مشكلة داخل مشكلة أوسع

منصور خالد

خلفية:

الصراع في دارفور ، الذي انصب اهتمام العالم عليه منذ عام 2003 ، له تاريخ عريق ، وبالتالي ، أسباب أعمق من التي يعرضها المحللون والمعلقون في الوقت الحاضر. والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية تداخلت لإنتاج هذا الصراع الذي يبدو لانهائية له . يمكن للمرء أيضا ، أن يضيف بعد ، تاريخي ، يجعل منطقة دارفور مقارنة بمناطق أخرى في السودان فريدة من نوعها ومنذ القرن التاسع عشر لم يتوقف الحكام السودانيون المتعاقبون عن إلقاء نظرة طامعه على دارفور، والواقع أن البعض منهم أعطوا كل ما لديهم لحملها تحت سلطتهم القضائية وكان الطمع في التوسع الإقليمي متبادلا ، ما كلبت حركتهم الخراطوم (الأتراك ، المهد - يون ، البريطانيون) عازمين على انتزاع دارفور قام حكام دارفور من جانبهم بسحب كل المحطات لتوسيع صلاحيتهم إلى ضفاف النيل وفي النهاية نجحوا في دمج كردفان وأجزاء من مملكة الفونج في سلطنة دارفور.

ومع ذلك ظلت السلطنة مستقلة بذاتها في ظل سيادة حكامها حتى عام 1917. وفي واقع الأمر لم تدمج فرنسا دارفور في وسط إفريقيا الفرنسية المجاورة (تشاد الحالية) ، ولم يسعى البريطانيون إلى استيعابها عام 1899 في الحكم الإنجليزي. السوداني المصري، ومما يثير الدهشة هكذا كانت الحالة على الرغم من أن دارفور كانت تخضع من قبل للإدارة التركية بمساعدة الزبير باشا وبقية بعد ذلك جزءا من الدولة

السودانية تحت حكم المهديّة. وللحقيقة قررت السيادة الأنجلزية المصرية بدلا ً من استيعاب دارفور في السودان الأنجلزي المصري الاعتراف بصورة شرعية بوضعها المستقل. علاوة على ذلك ، فإن سلطنة دارفور ذات السيادة بخلاف المناطق الأخرى في السودان قد نفذت سياستها الخارجية الخاصة بها وعلى سبيل المثال في عام 1799 أنشأ السلطان عبد الرحمن الرشيد العلاقات مع نابليون بعد هزيمته للمماليك في مصر وأرسل استجابة لطلب نابليون مجموعة من المقاتلين الدارفوريين للانضمام إلى الجيش الفرنسي الذي كان مجهزا لغزو الشرق الأدنى. انضم خليفة الرشيد السلطان الفضل إلى سلطان تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا في حربها ضد بريطانيا وفرنسا وكانت هذه مغامرة في السياسة الدولية العالية التي أدت إلى خراب مكانة السلطنة السيادية ولم يتردد البريطانيون في مواجهة هذا الزوب لغزو دارفور وضمها إلى السودان عام 1917.

الاسباب الجذرية:

هكذا قال ، الأسباب الجذرية لصراع دارفور ممكن ان تكون موجودة في الاغفال السياسي أو اللجان من قبل الحكومات الوطنية المتعاقبة التي حكمت السودان منذ الاستقلال ومع ذلك فإن هذه الأسباب لا تختلف في جوهرها عن تلك التي أفسدت المناطق المحيطة الأخرى في السودان ويمكن تلخيصها في جزئين، الأول: الهيمنة من قبل حكومة مركزية كليا مسيطرة من الخرطوم على باقي السودان، والثاني إدامة نموذج التنمية الاقتصادية الذي وضعه الحكام البريطانيون لخدمة مصالحهم الاستعمارية.

أسمي أول نظام للحكم (ونجتسكيو) نظام الحكم الذي وضعه ريجينالد وينجيت باشا الحاكم العام الثاني للسودان والذي نسب إليه إنشاء الإدارة السودانية الاستعمارية وإذا كان الأمر كذلك فإن الدولة السودانية الحديثة تسبق النظام الاستعماري البريطاني. وتعود إلى الحكم التركي، وفي واقع الأمر كان الأتراك هم الذين أنشأوا هذه الدولة بشكل مصطنع من خلال جمع الممالك المحلية المتناحرة دون محاولة التوفيق بين عداوتهم الموروثة. تبعت الحكومات الوطنية المتعاقبة نظام النمو الاقتصادي الاستعماري حتى بعد أن أصبح من الواضح أن هذا النظام كان يعاني من خلل وظيفي وضار بالصالح العام في السودان المستقل.

بالنسبة لهاتين الظاهرتين (أي نظام الحكم غير الملائم والوضع الغير مفيد لإدارة الاقتصاد والتنمية) للبقاء على قيد الحياة بعد نصف قرن من الاستقلال ليس مؤسفا ً فحسب بل مؤشرا ً واضحا ً على فشل الدولة السودانية بعد الاستقلال في معالجة قضية بناء الأمة. وباعتبارهم من الرومانسيين القوميين فإن المحللين السياسيين في شمال السودان قد يكونون حذرين في الاشتراك في هذا الحكم الأدنى على "آباء الأمة" ، ولكن

أي محلل جاد يستخدم أدوات التحليل العلمي بشكل صارم ليس له بديل سوى الاستنتاج بأن هؤلاء القادة ، على الأقل فيما يتعلق بخلق بيئة تمكينية لوحدة السودان ، لا يستحقون أكثر من درجة أقل من الوسط.

هل كان ذلك لأن هؤلاء القادة كانوا شريرين أو قاسيين؟ بالطبع لا، وقد شكل القادة المعنيون لا سيما في السنوات الأولى من الاستقلال مجموعة من الموظفين العاميين المحنكين والقادة المثقفين ومع ذلك كان كتابهم في السودان صغيرا، بلد عربي إسلامي لم يسبق له مثيل قبل مجيء العرب إلى أرض السودان وتحويل شعوبه الأصلية إلى الإسلام، مع هذا النوع من التصور لن يكون هناك مستقبل لأبناء وبنات السودان الذين لا يشاطرون هذا الوصف للبلاد ومن الواضح أن هناك شيء ١ أكثر جدية حول هذا المفهوم للواقع السوداني. لا يعكس الفهم مجرد سوء فهم الحقائق التاريخية والمعاصرة للحياة في السودان ، بل إنه في كثير من الأحيان يخون بنسيان تام لتلك الحقائق. وبالفعل أظهرت عدم وجود رؤية لكيفية توحيد بلد يعاني من ، أو يعتمد علي لطريقة التي ينظر بها إليه وهبت مع تنوعات متعددة. يمكن أن يكون التنوع إما نابضا ٢ من الإثراء المتبادل أو الصراع الدائر. من خلال الرؤية هنا نعني الإدراك والبصيرة التي مكنت على سبيل المثال آباء الأمة الهنود من الحفاظ على بلدهم من خلال البنية الدستورية المناسبة والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ذات الصلة. الهند بلد محاصر بالتغيرات الدينية والاجتماعية والعرقية واللقية أكثر تعقيد ٣ بكثير من تلك التي يواجهها السودان.

يكشف هذا القصور في الرؤية بشكل مدهش الطريقة التي انتهجتها الطبقة الحاكمة في السودان من وضع الدستور. خلال الاثني عشر وخمسون عام التي انقضت منذ الاستقلال ، أخفقت تلك الطبقة الحاكمة في وضع دستور دائم للبلاد يستجيب لتطلعات جميع أبنائها وبناتها ويكون مرنا بما يكفي لتوحيد القواسم المشتركة ومواءمة الخلافات الصراعية بدلا ٤ من تعميقها.

ونتيجة لهذا القصور في وضع قانون أعلى مقبول لدى الجميع استقرت الحكومات الوطنية علي إجراء تعديلات طفيفة ورسمية على الدستور الذي صممه النظام الاستعماري في عام 1953 لغرض واحد هو إدارة السودان خلال فترة الحكم الذاتي (1953-1955) وكانت هذه الحالة ليس فقط عندما ورثت الطبقة الحاكمة في السودان السلطة من البريطانيين (يناير 1956) ولكن أيضا ٥ عندما انتزعوا السلطة من الأنظمة العسكرية (أكتوبر 1964 من عبود وأبريل 1985 من نميري). إذا كان هذا هو مقياس عدم كفاءة تلك الأنظمة في معالجة المهمة الأكثر بدائية للحاكم لوضع أساس للحكم فلا عجب إذا ٦ أنها كانت أقل اداء في تقليص حجم أزمة الأمة.

الكتابة على الجدار:

لماذا استمر بعد ذلك شعب دارفور إلى جانب المناطق الأخرى سياسيا ، أو اقتصاديا ، في الشمال الجغرافي للسودان في المعاناة في مصيبتهم بصمت ، بينما استمر الجنوبيون دون توقف في صراعهم ضد ما اعتبروه تهميشا ، سياسيا ، وإهمالا ، اقتصاديا . ؟ لانتماء الطائفي خاصة في قضية دارفور ، كان له شئيا ليفعله معه وفي الواقع كان الانتماء إلى الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين (أنصار وختمية) قويا للغاية في كردفان ودارفور في الغرب كما كان في البحر الأحمر وكسلا في شرق السودان لدرجة أن تلك المناطق أصبحت معقلا رئيسيا لدعم الحزبين السياسيين الطائفيين (الامة و الوطني الاتحادي). حكم الحزبان السودان خلال أنظمة التعددية الحزبية المتعاقبة وطوال فترة حكمهما مهمهم الحفاظ على الوضع السياسي الراهن وضمان اذعان مؤيديهما في تلك المناطق وقد أقنعت الانفعالات المفترضة لتلك الأقاليم الحزبين بعدم وجود شيء يتعلق بالوضع الراهن عندما كان الأمر في خطر ، ا

وفعليا عندما عاد الدجاج إلى المنزل ، بدأت قبضة الطائفية في الانحسار وعلى سبيل المثال ، في أواخر الخمسينات من القرن الماضي وخاصة منذ منتصف الستينيات تكاثرت حركات الاحتجاج في غرب وشرق ووسط السودان. ودعت هذه الحركات بصورة جماعية وفردية إلى القضاء على ما وصفوه بالظلم التاريخي وفي قلب تلك المظالم كان التحكم المفرط الحقيقي أو المتصور والتقسام غير العادل للسلطة الوطنية والثروة من قبل السلطة المركزية ، والتي استعمرت من قبل الشماليين، هؤلاء في المناصب الوزارية الرفيعة والرتب العليا والقيادية في الجيش والخدمة المدنية وأعلى المديرين في البنوك والشركات العامة وغيرها من الرتب الاجتماعية المماثلة⁰ وتضمنت الحركات الاحتجاجية المعنية مؤتمر البجا (1958) والاتحاد العام لجبال النوبة (1965) وجهة التنمية في دارفور (1964). وهكذا فإن الكتابة كانت على الجدار منذ منتصف الستينيات.

بلغ التعاون بين تلك المجموعات ذروته في تشكي لتكتل برلماني مشترك يهدد لأول مرة هيمنة الأحزاب التقليدية الشمالية على السياسة الوطنية وبالفعل تضمنت هذه المجموعة الأحزاب السودانية الجنوبية على الرغم من الجهود التي تبذلها الطبقة الحاكمة لثني الجماعات الإقليمية عن التعاون مع "الكفار" الجنوبيين. لم تخفق الطبقة الحاكمة في الشمال في معالجة المطالب المشروعة من جانب السودانيون المتضهدين سياسيا ، والمهمشين اقتصاديا ، فحسب ، بل اختارت أيضا ، زرع بذور الكراهية بين مواطني نفس البلد استنادا ، إلى الاختلافات العرقية والدينية. علاوة على ذلك وعلى الرغم من الجهود المتنوعة لإعادة النظر في دستور السودان ونظام الحكم فيه بهدف معالجة الخصائص الاجتماعية والثقافية في جنوب السودان تلك المتعلقة بالولايات المحيطة الأخرى في الشمال الجغرافي بما في ذلك دارفور ، لم تكن أبدا على الطاولة. تم التوصل إلى تأليه هذه السياسة الغافلة إن لم يكن تحيز مع صعود الانقاذ إلى السلطة

بحلول نهاية يونيو 1989 وإطلاق برنامجها الاسلاموي، وقد غطى ذلك البرنامج جميع مناحي الحياة ، بما في ذلك السياسة والحرب مما أدى إلى تحول الحرب الأهلية في السودان إلى حرب مقدسة وهذا دفع استقطاب السودان إلى التطرف .

ورغم ذلك الحماس الديني لشعبها أصبحت دارفور واحدة من معاقل النظام الإسلامي الجديد ومع ذلك لم يكن الولاء الديني السبب الوحيد وراء حشد الدارفوريين للجبهة الإسلامية القومية بل كان هناك أيضا عمل شاق للدكتور حسن الترابي الأمين العام للجبهة الإسلامية القومية لبناء الدعم لقضية الإسلاميين قبل فترة طويلة من ظهور الجبهة الإسلامية القومية وخلال عهد النميري كان الترابي هو المشرف السياسي في دارفور نيابة عن الاتحاد الاشتراكي السوداني الحزب الحاكم في ذلك الوقت وبدلا من استخدام هذا الموقف لتعزيز الاتحاد الاشتراكي استخدمه الترابي بشكل مكرر لوضع حجر الأساس لحزبه المستقبلي الجبهة الإسلامية القومية.

انفجار الاسطورة:

ظهور الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM / A) تحت قيادة جون قرنق دي مبيور في عام 1983 ودعوته إلى إعادة هيكلة الدولة السودانية من خلال السلاح وغيره من وسائل النضال بشرت بعهد جديد في تاريخ السياسة السودانية وإن الهدف من نضال الحركة الشعبية المتعدد الأوجه هو القضاء على الظلم التاريخي ووضع الأساس للسودان الجديد القائم على العدالة للجميع والاعتراف بالتنوع المتعدد للبلاد وتمكين المناطق والمجموعات المحرومة. استحوذت هذه الأجندة على خيال العديد من السودانيين وخاصة أولئك الذين من المجموعات المهمشة وفي نهاية المطاف أنتجت تغيرا ً في مشهد البحرالسياسي السوداني ، كما يتضح من الطريقة المتعاطفة التي استقبل بها قرنق في الخرطوم.

في الواقع رأى جون قرنق مشكلة الجنوب كوجهة لمشكلة أوسع هي مشكلة السودان وقال إنه بدون حل القضية الوطنية سيكون من المستحيل حل المسائل المحلية ولتحقيق هذه الغاية أوضح قرنق أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن تنوي خوض الحروب نيابة عن المناطق والمجموعات السودانية الأخرى المتضررة. ومع ذلك ونظرا ً للقضية المشتركة التي وحدت تلك الجماعات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، تعهد قرنق ببذل كل ما بوسعه ضمن قوة حركته لتوجيه غضب المجموعات المتضررة وتعزيز قدرتها على مواصلة الكفاح من أجل التغيير. كما أكد قرنق أن وحدة السودان لا يمكن أبدا ً أن تستند إلى ارضية لم تكن مشتركة بشكل عام بغض النظر عن مدى هيمنة تلك الهياكل الفرعية في بلد متعدد الانواع و أكد أن أي محاولة لاختيار متغير واحد من تلك التنوعات بشكل انتقائي كرمز للهوية الوطنية من شأنه أن

يؤدي إلى نتائج عكسية. فقط وضع المواطنة المشتركة والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو الثقافة أو الجنس أو الأصل العرقي سوف يحفظ السودان والشعب السوداني معا

كان النشطاء السياسيون الدارفوريون من بين أوائل الذين ادركوا حجة قرنق واستجابوا لدعوته وكان من بين هؤلاء كوادر الجبهة الإسلامية القومية المصبوغبه بالتصوف مثل يحيى داود بولاد وفشل أجندة الإسلاميين في الاستجابة لما يعتبره الدارفوريون مثل بولاد مطالب وجودية أثبتت هشاشة الادعاء بأن الدين باستثناء العوامل الأخرى سيكون الترياق لجميع الأمراض السودانية مثل التشرذم القومي والصراع بين الناس من مختلف الأديان والثقافات. حقا لا يمكن للإنسان أن يعيش بالخبز وحده ولكن من الصحيح أيضا أنه بدون الخبز لا يحافظ الدين على الإنسان وفي الواقع بقدر ما فشل الدين في جمع السنديين والبنغال في باكستان وهي الدولة التي بنيت على الطوب وهاون الإسلام فإن الجهود الرامية إلى احتواء السودانيين معا من خلال اغراء الدين لن تنجح أيضا .

استمرت الرؤية المقنعة التي تتمتع بها الحركة الشعبية لتحرير السودان في اجتذاب الدارفوريين الآخرين الذين كان عبد الواحد محمد نور واحدا منهم وفي الواقع اعتمد نور لحركته اسم حركة تحرير السودان (SLM) وسعى للحصول على دعم لها من سميتها الحركة الشعبية لتحرير السودان ومثال آخر للناشط السياسي الدارفوري الذي انفصل عن الجبهة القومية الإسلامية خليل إبراهيم الذي كان ضالعا في الجهاد ضد الكفار بجنوب السودان. اسس خليل حركة العدل والمساواة الخاصة به (JEM) لسعى أيضا للحصول على دعم من عدوه السابق "الحركة الشعبية لتحرير السودان الكافرة ومن وجهة نظري ربما كان خليل قد استفاد أيضا من نجاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في كسب القلوب والعقول في شمال السودان وفي النهاية إبرام اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 وترك تأثير تلك الإنجازات بصماته على خليل الجهادي وعلى عدد كبير من رفاقه الإسلاميين السابقين.

دعت الاتفاقية المعنية إلى إعادة هيكلة شاملة للدولة السودانية مما أدى للمرة الأولى منذ الاستقلال إلى إحداث نقلة نوعية في نمط التنمية الاستعمارية من خلال بروتوكول تقاسم الثروة واللامركزية المتصلة للحكومة عبر بروتوكول قسمة السلطة والاعتراف بالتنوع الثقافي في السودان حيث تم إعطاء قيمة لجميع اللغات والثقافات المحلية ومعالجة الاختلالات في الخدمات المدنية والدبلوماسية والأمنية. على الرغم من أن الإجراء الثالث يتعلق فقط بجنوب السودان إلا أنه يوفر أيضا نموذجا يطبقه آخرون وكانت هذه عوامل كافية لإشعال النار تحت خليل، ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن المرحلة الحالية من الصراع في دارفور تزامنت مع المؤشرات الأولى التي تشير إلى حدوث انفراج في مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير

السودان وحكومة السودان واذا كان بوسع الجنوب تحقيق كل هذه المكاسب من خلال الكفاح المسلح فلا بد وأن يكون القادة الدارفوريون قد سألوا أنفسهم لماذا لا نتبع ذلك؟

البعد الداخلي والمشارك للصر اع:

من الواضح في السابق أن الطبقة الحاكمة في السودان قد فشلت أولاً في استباق الصراع من خلال وضع تدابير سياسية واقتصادية ودستورية مناسبة وبدلاً من الانخراط بجدية مع المجموعات الساخطة والناقمة في حوارات ذات مغزى تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للسخط، اختاروا زعزعة استقرار تلك المجموعات من خلال تكتيك فرق تسد وفي بعض الأحيان التقسيم وتدمير وقد أسس عدم الاستقرار أولاً على خلق انقسامات داخل الجماعات بهدف بلعها أو تدميرها. وكجزء من تلك الحيلة لزعزعة الاستقرار، مركزية الحكومة ولا سيما خلال حكم الجبهة القومية القومية حيث استقرت خلق بارونات في المحيط الخارجي للحكم نيابة عنها وفي المقابل أعطت هؤلاء البارونات حرية التصرف لاشباع أجنداتهم الخاصة إضافة إلى ذلك كجائزة لحماية الدولة المركزية من حرارة الحرب تم السماح لهؤلاء البارونات منحهم الحصانة لنهب المناطق التي تسيطر عليهم وأمثلة ممتازة لهذه التكتيكات مثلت أيضاً في حالة جنوب السودان من قبل الميليشيات التي جذبت من الجماعات العرقية الجنوبية لزعزعة استقرار الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب أو من القوات الصديقة التي شكلوها من القبائل المنحدرة من عرب الشمال في منطقة الحدود الشمالية الجنوبية وكان دور قوات الحدود هو ان تتنحج في الجيش الشعبي لتحرير السودان. أما بالنسبة لدارفور فقد كان هذا هو الدور الأساسي الذي أسندته الحكومة إلى مايسي بالجنجويد وخاصة قبل أن يركز المجتمع الدولي منظاره على المنطقة.

استجابت حركات التمرد بسرعة على غرار تكتيكات الحكومة فالحركة الشعبية لتحرير السودان على سبيل المثال بدلاً من التورط في النزاعات الشمالية (أي شرق السودان ودارفور) قدمت المشورة والدعم المادي للمحاربين الشماليين ومن المؤكد أن هذا الدعم كان يتناسب دائماً مع الدعم الذي قدمته الحكومة لقواتها الحليفة التي هد إليها اضعاف الحركة الشعبية لتحرير السودان، هذا هو السياق الذي يجب أن يري في حركة عدم الاستقرار الداخلي ومع ذلك فإن الانتشار المتبادل بين أطراف النزاع في دارفور هو أيضاً ضعف ذاتي والحكومات السودانية بشكل عام لا تخلو من العيوب في هذا الصدد. وحدود دارفور مع ثلاث دول ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى واخيراً حدودها مع جنوب السودان ولعبت دوراً لا يمكن اهماله في الصراع ومع ذلك منذ الاستقلال في عام 1956 كانت علاقات السودان مع ليبيا ثم مع تشاد بعد حصولها على الاستقلال في عام 1960، ودية وظل كذلك حتى سبعينيات القرن العشرين أدى احتلال معمر القذافي للسلطة (سبتمبر 1969) وسياسته الناشطة لتعريب أفريقيا إلى ضجة في المنطقة ووضع القذافي خاصة

بعد وفاة ناصر نصب عينيه توسيع الإمبراطورية العربية ليس فقط من المحيط الأطلنطي إلى الخليج الفارسي كما كان يحلم ناصر بل أيضا الساحل الإفريقي وبالتالي أصبحت دارفور بيدق في لعبة صنع أناس آخرين وقد تميزت هذه اللعبة بالمبارزات المستمرة بين ليبيا والأنظمة التشادية المتعاقبة من ناحية وبين ليبيا وحكومات الخرطوم المتعاقبة من جهة أخرى وجميع هذه الحكومات باراداتها وضعت اهتمامات ليبيا وطموحاتها في قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية بغض النظر عن التأثير الضار الذي قد يكون لهذا على السلام داخل دارفور. وفي الحقيقه تذبذب موقف الحكومات السودانية في تلك الفترة بين دعم تشاد (في عهد نيميري وتومبليباي) أو ليبيا (في السنوات الأولى من حكم نيميري وعبر فترة ما بعد النيميري). وشهدت المرحلة الأخيرة تصاعد عمليات الانتهاك من قبل أصحاب الإبل الرحل إلى مزارع يقطنها عادة مزارعون أفارقة مستقرون وهذه القبائل البدوية (التي يطلق عليها العرب) كانت تحت رعاية ليبيا في حربها ضد الحكومة التشادية في ذلك الوقت ، في حين أن حكومات الخرطوم تغاضت عن هذا المشهد بصرف النظر عن آثارها الفاضحة على دارفور.

مصطلحات عرب و افارقه مشكوك فيها ليس في سياقها التاريخي أو الثقافي ولكن في سياقها الحالي المبتدع ، والسودان بأكثر من 300 لغة منطوقة وما يقرب من 400 مجموعة عرقية هو واحد من أكثر الدول تنوعا عرقيا في العالم ودارفور نفسها بمجموعاتها العرقية الـ 35 واحدة من أكثر المناطق تنوعا عرقيا في السودان، وفي الواقع إذا أراد أي معلق عادل أن يكتشف خيطا مشتركا يجمع كل هذه المجموعات معا سواء كان ذلك في دارفور أو السودان بشكل عام فإن هذا الخيط ليس العروبة (محددة عرقيا) أو الأفارقة (محددة ثقافيا) ولا الدين سواء كان الإسلام أو المسيحية. تلتزم المجتمعات الكبيرة في السودان نظم المعتقدات التقليدية التي حددها دستور السودان 1973 (نظم اعتقاد نبيلة). اذن يجب على السودانيون أن يكتفوا بواقع بسيط هو فهم انهم كلهم سودانيون من أصول عرقية مختلفة بثقافات متنوعة ويدينون بديانات متعددة. وبينما كل مجموعة ضمن هذه المجموعة المختلطة من الكيانات لديها كل الحق في أن تفخر بثقافتها أو دينها أو لغتها المميزة مما يسمح لأي شخص أن يفترض وجود ثقافته أو لغته أو دينه على أولئك الذين يتبناهم مواطنون آخرون فإن ذلك سيخلق حالة من الخلاف والعداء بين ابناء الشعب السوداني. وما أصفه هنا ليس أطروحة أتقدم بها بل فقرة منصوص عليها في الدستور المولود من اتفاق السلام الشامل ومن الواضح أن الأمر استغرق السودان نصف قرن ليأتي إلى هذه الحقيقة البديهية. ورغم ذلك تواصل وسائل الإعلام العالمية تعريف الصراع في دارفور بأنه صدام بين العرب والأفارقة وهذا خطأ فادح في قراءة الوضع المعقد حيث تلعب كل من الجغرافيا والتاريخ والسياسة والميول الثقافية دورا، والأسوأ من ذلك هو محاولة وسائل الإعلام تقديم هذه النظرة الخاطئة باعتبارها الأساس العملي الوحيد لصنع القرار من قبل المجتمع الدولي.

لم يتوقف تحريف أزمة دارفور عن الاختزال الضئيل لوسائل الإعلام وفي الآونة الأخيرة تم عرض العوامل البيئية التي تميزت بالتنافس على قاعدة الموارد الطبيعية المتناقصة باستمرار من قبل عدد متزايد من البشر والحيوانات كسبب رئيسي للصراع. وقد جمع هذا الرأي التداول تدريجيا بعد البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد زيارته لدارفور في سبتمبر 2007. وإن العوامل البيئية وكذلك العوامل المنبثقة عن تداعيات النزاع الداخلي والخارجي للصراع والتي اشرت إليها سابقا ً يجب أن تعامل فقط كمضاعفات وليس أسباب للنزاع. ويكفي القول أن التدهور البيئي لا ينتج جيوشا ً ولا يمد الأسلحة للمقاتلين، الرجال هم يفعلون.

كانت الكتابة أيضا على الحائط في هذا الشأن في وقت مبكر من منتصف الثمانينيات وكانت تهديدات البيئة الطبيعية التي تطوق أفريقيا من القرن الإفريقي وعبر منطقة الساحل إلى المحيط الأطلسي معروفة جيدا ً حيث عانت هذه المنطقة من أفريقيا من موجات الجفاف الدورية في الأعوام 1984-1985 و 1989-1990 و 1997 ، مما أخل بالتوازن بين الزراعة والرعي. وضعت حكومات تلك المناطق خطط عمل وأنشأت مؤسسات شبه إقليمية كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايقاد) واحدة منها وأسندت أدوار ً إلى الدول الأعضاء لتنفيذ تلك الخطط. فشلت حكومة السودان من بين دول أخرى في المنطقة في تنفيذ تلك الخطط بفعالية من خلال ارجاع الصراع في دارفور بشكل أساسي إلى الأصول البيئية وقد ينتهي الأمر بالإفراج عن السياسات الخاطئة للحكومة السودانية التي أدت إلى تفاقم هذا النزاع بشكل متزايد في الحقيقه هو تقديم طريق للهروب لمرتكبي تلك السياسات0 من الواضح أن أزمة دارفور ليست أزمة يمكن للعالم أن يغض الطرف عنها. دعونا نتذكر أنه بعد خمس سنوات فقط من الحرب أصبحت دارفور الآن في وضع أخطر بكثير من الحالة التي كان فيها الجنوب بعد عقدين من الحرب. ووفقا ً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين يوجد اليوم 2.4 مليون شخص من المشردين الدارفوريين و 240000 لاجئ على التوالي إلى 2.7 مليون و 255000 من جنوب السودان0 كان نشر مصادر الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي في أبريل 2004 ومارس 2005 التوالي مدفوعا ً بحجم الكارثة. لكن السلام في دارفور لا يمكن تحقيقه فقط من خلال نشر قوة حفظ سلام قوامها 26 ألف جندي. الأزمة سياسية ويجب حلها في المقام الأول من قبل السودانيين أنفسهم ولضمان ذلك يجب خلق بيئة محلية مواتية لصنع السلام وتفترض هذه البيئة ما يلي:

1. التزام حقيقي من جميع الأطراف بالتسوية السلمية للنزاع والمشاركة غير المشروطة في محادثات السلام.

2. وقف الأعمال العدائية من قبل جميع الأطراف والإشراف الإقليمي (الاتحاد الإفريقي) والدولي

(الأمم المتحدة) على الترتيبات ذات الصلة0

3. التعبير عن موقف مشترك من قبل جميع الفصائل الدارفورية خاصة فيما يتعلق بالمطالب المشروعة لدارفور والجهود المستقبلية لبناء السلام.
4. التمسك بأراء المجتمع المدني في دارفور بما في ذلك القادة التقليديون باعتبارهم عناصر مهمة في عملية صنع السلام.

في السياق الوطني العريض من الحتمي اكمال عملية الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية التي دعت إليها اتفاقية السلام الشامل والمضمنة في دستور السودان المؤقت، ولكي تستمر اتفاقيات السلام الشاملة يجب أن تكون مملوكة بالكامل ويتطلب هذا من جانب الحكومة إظهار الروح نفسها التي جعلت اتفاقية السلام الشامل ممكنة ومن جانب الفصائل الدارفورية يتطلب الأمر كما أشرت سابقا التركيز على الإدعاءات الشرعية التي يتجمع حولها شعب دارفور والالتزام بها على نحو مناسب وسيقدم العالم عن طيب خاطر وقناعة صوب الدعم. تهدف الجهود الحالية التي تبذلها الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل جمع الدارفوريين إلى تحقيق هذه الغاية⁰ أما بالنسبة للمجتمع الإقليمي والدولي فإن القضية التي ينبغي أن تفرس عقولهم يجب أن تكون أولا وقبل كل شيء هي صنع السلام.

ملاحظات:

01 في نوفمبر 2007 نجحت جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان في توحيد العديد من فصائل التمرد في دارفور بمدينة جوبا في ضم الكثير منها إلى مجموعتين رئيسيتين أعلنتا استعدادهما للتفاوض مع حكومة الخرطوم كما أفاد موقع سودان تريبيون يوم الجمعة 30 نوفمبر 2007 يبدأ إعلان جوبا للوحدة من 14 نوفمبر 2007 وو افقت عليه حركة تحرير السودان بقيادة حيدرقالو كوما وحركة تحرير السودان القائد الميداني عبد العزيز احمد عمرو جبهة القوى الثورية المتحدة بقيادة الهادي آدم عجب ايدوارو الحركة الوطنية للتنمية والإصلاح بقيادة حسن خميس جارو و حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية بزعامة تاج الدين بشير نيام.

<http://www.sudantribune.com.spip.php?article24965>

2 الحركات التوسعية الإيديولوجية مقابل حقوق السكان الأصليين في إقليم دارفور بالسودان:

من القتل الفعلي إلى الإبادة الجماعية المحتملة

عطا البطحاني

التقارير عن دارفور لها خصائص مختلفة للوضع (التطهير العرقي والذبح) أكثر من مجرد صراع إبادة جماعية، هذه الآراء مستمرة بسبب تصرفات القوات الحكومية والجماعات المتمردة والميليشيات القبلية وأبرزها الجنجويد سئية السمعة. ساهمت جهود الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لإنهاء هذا النزاع في زيادة تدهور الوضع الأمني⁰ وفي السنوات الأخيرة أفادت التقارير أن حكومة الخرطوم أعادت توطين الرحل الأجانب من أصل عربي في مناطق دارفور حيث تم ترحيل السكان الأصليين من أصل أفريقي قسرا ً ونقلوا إلى مناطق أخرى أقل خصوبة.

إن شراسة الصراع تدل على المواقف المتهورة التي تخوضها الجماعات المتنافسة. تعتقد القبائل العربية أن الزرقا أو القبائل غير العربية وخاصة الفور والمساليت والزغاوة تؤوي نزعات انفصالية تهدف إلى إقامة دولة مستقلة لطرد العرب، وتعتقد الزرقا أن القبائل العربية تستخدم الحكومة المركزية الإسلامية لتهميشها والاستيلاء على المزيد من أراضيها والقبائل الأصغر على الأرجح بالتواطؤ مع حكومة الخرطوم انجذبت إلى الصراعات وشكلت ميليشيات شبه عسكرية وميليشيات مثل الجنجويد الذين تم عرض فضائهم على البرامج الإخبارية التلفزيونية في جميع أنحاء العالم. هناك عوامل أخرى تحسب أيضا ً وترتبط ارتباطا ً وثيقا ً بصراعات دارفور مثل استغلال الحركة الإسلامية التوسعية لانهيار مؤسسات الدولة وإخفاؤها والتلاعب السياسي بالنخب العرقية والقبلية كبيادق أو أدوات لخططها الكبرى.

أصل النزاع هو علاقة غير متكافئة بين مركز السلطة الذي يهيمن عليه العرب والمسلمون والمناطق الحدودية في السودان وهي علاقة كانت دائم ً متوترة منذ الثمانينيات وكانت كل من الحكومة المركزية والمناطق الطرفية في حالة حرب وتشمل هذه الصراعات تجدد الحرب الأهلية في الجنوب والصراعات القبلية والعرقية العنيفة في دارفور وتدهور الوضع في شرق السودان. إن تصاعد النزاعات في دارفور هو تعبير عن فشل الطبقة الوطنية السياسية الحاكمة في قيادة وتأسيس نفسها ككتلة قوة مهيمنة بالمعنى التكامل للسيطرة على غرامشي.

بالنسبة للفصيل المهيمن داخل الطبقة الحاكمة فإن دارفور قريبة جدا من القلب بحيث لا يمكن التخلي عنها بالنظر إلى التكوين الحالي للسلطة فإن دارفور تشكل محور النقاش حول الشرعية والهوية والوصول إلى الموارد الإستراتيجية على سبيل المثال الأرض والثروة الحيوانية والسلطة السياسية. ومن هنا فإن الصراع بين البدو (العرب) والمزارعين المستقرين (الزرقا) في دارفور على الأرض يساء فهمهم في السودان بشكل عام كعرب مقابل أفارقة و من خلال اللعب على مخاوف متصورة أو حقيقية إلى جانب فشلهم في القيادة تدرّب القادة الشماليون على سياسات الماضي واستخلصوا توازنات تاريخية مع مصير العرب بعد انهيار الإمبراطورية الإسلامية في إسبانيا عام 1495 ومذبحة الزنجبار العربية والهندية. أعقاب ثورة زنجبار في

عام 1964 وبعبارة نهاية العالم ، زادت المخاوف الوجودية الي اقصي حد 0 يعتمد شعار التجمع العربي حول الوجود المستقبلي الحرج للعرب في دارفور على هذه المخاوف كوسيلة لإيقاع الدعم داخليا وخارجيا ، اتجاه عدوان متصوّر لشعب السودان، ومن المفارقات أن التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 زاد من سياسة الهوية ومهد الطريق للتحالف بين المركز والقبائل المتعطشة للأراضي في دارفور الذين لعبوا في بطاقة الهوية الديموغرافية علي نغمة المركز. و أفضل طريقة لفهم الصراع في دارفور هي من خلال تصنيف الصراعات ومخطط التمدد مما يبرز خصوصية علاقة دارفور بمركز السلطة.

بدأ هذا المقال بمقدمة موجزة عن تاريخ وتطور منطقة دارفور يليها مسح لمجموعة واسعة من العوامل وراء الصراع في دارفور. وتستخدم مثل هذه العوامل كأساس لاقتراح تصنيف الصراع في دارفور كوسيلة لالتقاط تعقيدات الحرب الحالية، ويتم استكشاف ذلك بشكل أكبر حسب الترتيب الزمني الذي يؤدي إلى مجموعة من الاستنتاجات التي ينبغي أن توجه الطريق إلى حل عادل ودائم للكارثة التي ظهرت في دارفور 0

إقليم دارفور: الأرض والسكان والصراع

تقع منطقة دارفور في غرب السودان وتبلغ مساحتها حوالي 490.000 كيلو متر مربع ، أي مثل حجم فرنسا ويغطي الاقليم المنطقة التي تضم الآن ولايات دارفور الثلاث شمال وجنوب وغرب دارفور وعواصمها هي الفاشرونيا والجنينة على التوالي ويقع الاقليم على حدود ثلاثة بلدان مجاورة (أفريقيا الوسطي وتشاد من الغرب والجمهورية العربية الليبية من الشمال)، كما أنها تحد بثلاثة ولايات سودانية من الشمال وغرب كردفان من الشرق وولاية بحر الغزال من الجنوب، يبلغ عدد سكان الاقليم حوالي 3.093.699. ومن هذا المجموع هناك 15% من البدو الرحل و 14% من سكان الحضر و 71% من سكان الريف. زيادة السكان التي يمكن ملاحظتها عن رقم التعداد السكاني لعام 1993 وارتفاع الحراك السكاني يتم حسابه من خلال الهجرة والتزوج من المناطق المجاورة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والنزاعات القبلية 0

يضم الاقليم ثلاث ولايات شمال وغرب وجنوب دارفور وتنقسم إلى تسعة عشر مجلس محلي (المحليات). وتقف الولايات والمحليات كهيئات اعتبارية والولاية ا يديرها حاكم (والي) والمحلية يديرها مفوض (معمد) وتحت هذا النظام هناك نظام الإدارة الاهلية وبالتوازي مع هذه الهياكل يوجد القضاء والشرطة والجيش.

هناك حوالي 50 من القبائل والمجموعات العرقية الرئيسية وخمسين من القبائل الصغيرة التي تم تصنيفها على أنها جماعات عربية وغير عربية (الزرقة) في شمال دارفور العرب والزغاوة (غير عرب) هم في الغالب رعاة الابل الرحل (الاباله) تسكن المناطق الوسطي مجموعات غير عربية مستقرة مثل الفور والمساليات

وغيرهم الذين يعملون بشكل رئيسي في الزراعة وفي جنوب دارفور تعيش أغلبية البقارة التي تتحدث العربية ومالكي الإبقار جنباً إلى جنب مع مجموعات غير عربية مستقرة وشبه رحل⁰

في دارفور كما هو الحال في أجزاء أخرى من البلاد تنقسم الأرض إلى مناطق قبلية تعرف باسم "الدار". وقد أدى هذا مقترنا برعوية المنطقة التي تستلزم العبور الموسمي لدار القبائل الأخرى إلى صراعات حول الموارد التي اشتدت خلال العقود الثلاثة الماضية، باستثناء الأراضي التي نشأت فيها المراكز الحضرية ولا توجد قطعة أرض لا تطالب بها مجموعة قبيلة أو إثنية معينة، وتختلف العمليات التاريخية لاقتناء الأراضي القبلية من قبيلة إلى أخرى. اكتسبت بعض القبائل حيازاتها من خلال الاستيلاء والبعض الآخر من خلال احتلال الأراضي البكر والبعض لا يزال عن طريق موثيق صادرة عن سلاطين الفور. وربما الأهم من ذلك هو حقيقة أن الحكومة الاستعمارية هي التي جعلت بالفعل الأرض للقبيلة في المنطقة والتي تعرف الآن باسم دارفور، وتم تشجيع الوعي القبلي والوطنية المحلية من قبل الإدارة الاستعمارية لمواجهة تشكيل القومية وقد تم الاعتراف بذلك بشكل عام على أنه سياسة الحكم غير المباشر التي تنص على تعيين رؤساء القبائل الذين سيكونون مسؤولين عن قبائلهم وحيازاتهم الخاصة وتم رسم الحدود الإدارية المحلية بشكل متجانس للوجود القبلي وربما أعطى نموذج الحكم غير المباشر معاملة تفضيلية للقبائل الأكبر وأدمجت قبائل الأقلية في بعض الأحيان في قيادة القبائل ذات الأغلبية وعلى ما يبدو ضد إرادتهم لاحقاً شكلت رغبات الاستقلال من قبل هذه القبائل الأقلية والمقاومة من قبل القبائل الأغلبية شكلاً من أشكال الصراع القبلي.

يعتمد اقتصاد الإقليم إلى حد كبير على الزراعة المطرية وتربية الماشية ويتميز الإنتاج الزراعي بالاعتماد على هطول الأمطار الغير منتظم وعدم استخدام أو استخدام الحد الأدنى من المدخلات المبتكرة والتقنيات الضعيفة والبنى التحتية التسويقية المتخلفة. والإنتاج الحيواني هو في الغالب مهاجر ويعاني من ارتفاع معدل انتشار الأمراض وممارسات تربية الفقراء والاستخدام الانتهازي للنطاق ومرة أخرى، البنى التحتية التسويقية الغير متطورة. تم الإطاحة بالتوازن القائم بين قاعدة الموارد الطبيعية واحتياجات السكان من خلال التقلبات السنوية للأمطار والانخفاض طويل الأجل في هطول الأمطار ودورات الجفاف وتلا ذلك تغيرات جذرية في استخدام الأراضي والتي تتجلى في تدهور الأراضي والبيئة والفسل المتكرر للمحاصيل، ونقص الغذاء، وتدهور المستوي مع تبعات التحركات السكانية الهائلة والصراع على الموارد. ساهم تفاعل معقد للعديد من العوامل في انعدام الأمن في الإقليم ونزاعات عنيفة على نطاق واسع وتنبع الصراعات في دارفور الكبرى من واحدة أو مجموعة من النواحي التالية:

النزاعات المحلية بين القبائل وبين الأعراق و الصراعات الإقليمية و أو الصراعات مع الحكومة المركزية على توزيع الثروة والسلطة الوطنية ومع جميع مستويات الصراع تعكس النموذج الكامن في منع الوصول إلى الموارد. ومنذ السبعينيات تسبب الجفاف المتكرر والمجاعة إلى جانب تقلص قاعدة الموارد في الاقليم من بين أمور أخرى في اندلاع صراعات عنيفة أدى فيها الاستخدام الواسع لمجموعة متنوعة من الأسلحة المحلية والحديثة الصنع إلى أضرار هائلة في الممتلكات والحياة البشرية.

نطاق الصراعات:

قد ساهمت مجموعة من العوامل الهيكلية والعوامل المحفزة في نشوب الصراع وتفاقمه في دارفور، وهذا النطاق من الأرض ونقاط المياه والمسارات والمراحييل (مسارات الهجرة) والجفاف وتدهور البيئة والمنافسات القبلية والإثنية ، والبنية التحتية المنهارة والنهب المسلح والحراك السكاني والصراع على السلطة من قبل النخب المتعلمة والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وعدم فعالية الحكومة المركزية والآليات الإدارية في الاقليم وتدهور وامتداد الصراعات الإقليمية التي تجعل الأسلحة متاحة وإثارة التأييد الإثني وتزاحم القوى الدولية على ثروات الاقليم.

وفيما يتعلق بتكوين دارفور العرقي والعنصري صنف هارولد ماكمايكل وهو مؤرخ بريطاني شهير للسودان السكان الإقليميين إلى ثلاث مجموعات (العرب وغير العرب ، وافارقة الغرب). لقد تم دمج افارقة الغرب بالكامل في المجتمعات الإقليمية التي تعرف نفسها على أنها عربية أو غير عربية. وقد تحقق هذا التكامل لأن العديد من الكيانات القبلية في المنطقة لديها أقارب لعشيرة في تشاد المجاورة (مثل المساليت والزغاوة والبرقو والبرنو) وتقريبا ً جميع البدو الرحل من رعاة الابل والبقر عرب). يشغل بدو الماشية المعروفين باسم البقارة حزام السافانا الغني على طول خط العرض 12 ويقومون بتحركات موسمية الي الجنوب خلال الفصول الجافة والى الشمال خلال الفصول الممطرة. فبعضها يتحول على نحو متزايد إلى رحل يجمع بين الزراعة وتربية الماشية، والتحركات الموسمية من البدو الرحل تجلبهم أحيانا إلى صراع مع سكان بحر الغزال والمزارعين في شمال حزام السافانا ويشغل بدو الإبل ومعظمهم من العرب الجزء الشمالي من الاقليم وسط السكان الزغاوة الذين يربون أيضا ً الابل لكنهم يمارسون الزراعة إلى حد كبير عندما يتزل المطر الكافي في بلدهم شبه الصحراوي.

أدى جفاف الحزام الساحلي الأفريقي الذي بدأ في أوائل السبعينيات إلى تحركات نحو الجنوب لكل من الزغاوة ورعاة الابل وجليهم إلى صراع مع جميع السكان المستقرين تقريبا ً في الجنوب. ليس فقط العرب الجماله والزغاوة موجودون في هذه الأرض شبه الصحراوية ، هناك أيضا الميذوب في الزاوية الشمالية

الشرقية و والبرتي إلى الجنوب من الميدوب. شريط الأراضي بين المنطقتين الطرفيتين شبه الصحراء والسافانا هو الشريط الذي يعيش فيه السكان المستقرون في الزراعة المطرية ومعظمهم من القبائل الغير عربية وجودوا في هذا الحزام البيئي و المساليت في أقصى الغرب والفور حول جبل مرة والبيرقد في الشرق من جبل مرة والبيرتيفي الجزء الشرقي من ولاية شمال دارفور وهناك أيضا العديد من الكيانات القبلية الأخرى التي تعيش في أوطان قبلية أكبر (أي الدار) أو في دروهم الصغيرة الخاصة بهم.

تدهور البيئة الطبيعية وعدم وجود برامج للتنمية المستدامة في منطقة دارفور ككل وفي المناطق الهامشية على وجه الخصوص يعكس صفو التوازن والمنفعة المتبادلة بين البداوة والزراعة ونتيجة لذلك أدت الحركة إلى الدور الأخرى وعدم احترام النظام التقليدي لتنظيم هذه الحركة إلى المواجهة. والمسارات أو المراحل هي ترتيبات طويلة الأمد لاستخدام الأراضي لتنظيم التعايش السلمي بين المزارعين والرعاة وعادة ما يستخدم البدو في تحركاتهم السنوية المعتادة طرق المسارات أو طرق الهجرة. في الأونة الأخيرة ونتيجة للتدهور البيئي والمشاريع الآلية انتقل المزارعون إلى منطقة المسارات ويغلقوا في بعض الأحيان الطرق المخصصة للهجرة ثم يفتح الرعاة هذه الطرق بالقوة مما يساهم في انعدام الأمن والصراع العنيف. وتسبب النزاع المسلح الأخير في الكثير من انعدام الأمن في المنطقة. هذا الشعور بعدم الأمان أجبر المزارعين والبدو على تسليح أنفسهم كما هو الحال في صراع قبيلة المهرية و النبي هلبا(1978) ونزاع المساليت والعرب (1996) جميع القبائل المتصارعة تقريبا لديها الآن ميليشياتها الخاصة المدربة من قبل رجال القبائل المتقاعدين من الجيش أو الشرطة وهذه الميليشيات مجهزة جيدا بالأسلحة النارية الحديثة التي جعلت من الصراعات القبلية المعاصرة صراعات مميتة جدا.

تم الحصول على الأسلحة النارية الحديثة في البداية من الفصائل التشادية المهزومة أو المتقهقرة ، ولكن في وقت لاحق أصبحت الاقليم سوقا للأسلحة النارية المهرية من مصادر مختلفة وأضاف الارتباط التشادي بعدد آخر في ثقافة الحرب بعد الانخراط في حرب أهلية طويلة الأمد اعتبر التشاديون استخدام الأسلحة النارية كالمعتاد ولدى العديد من الفصائل المتحاربة في دارفور أقارب ونسب عبر الحدود السودانية التشادية (مثل المساليت ، والزغاوة ، وتقريبا كل القبيلة العربية الفرعية) تهتم الاطراف المتصارعة بعضها البعض بتلقي الدعم من إخوانها التشاديين. إن تأثير العوامل الخارجية مثل الصراعات الليبية والتشادية والمصالح الراسخة للأحزاب السياسية السودانية للفوز بالانتخابات والحصول على حلفاء فاقمت أيضا من الصراع القبلي من خلال دعم قبيلة ضد الأخرى.

أدى ظهور جماعات النخب المتعطشين للسلطة بين كل قبيلة إلى جعل النخب من القبائل الأصغر تستاء من الانقسامات التقليدية للدار وتقسيم المواطنين وفق لحالة أصحابها أو اتباعهم وبالتالي فإن الصراع

على السلطة والموارد ساهم في العديد من النزاعات القبلية وأنه موقف متناقض بين حكم الدستور حيث يتساوى جميع المواطنين والتقاليد التي تقسم الموارد بشكل غير متساوٍ. وفي سعيها للحصول على السلطة غالبا ما تسعى النخب القبلية العرقية في دارفور إلى الحصول على الدعم ليس فقط من نخب الخرطوم وإنما أيضا من الدول المجاورة مثل تشاد وليبيا، في العديد من الحالات لا تقتصر الحماسة القبلية للسلطة السياسية على دارالقبيلة وعرفت بعض القبائل بطموحها السياسي اللامحدود لتوسيع سلطتها إلى ما وراء حدود أراضيها ويرى العديد من المرأقين أن الزغاوة لديهم مثل هذا الحماس للسلطة السياسية وكما ذكرنا سابقا وللسبب نفسه فإن الزغاوة يتعارضون مع جميع القبائل تقريبا الذين سعوا من للاستيطان على سبيل المثال الميما والبيرقد والماريت والمعالية). ينطوي هذا النوع من النزاعات على واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في المنطقة هي الحقوق الدستورية مقابل الحقوق القبلية العرقية والآراء المتباينة حول هذه الحقوق تجلب الأطراف للنزاع. وعلى سبيل المثال جادل مندوب من الزغاوة في الضعين على نحو مقنع بأنه يحق له الحصول على الموارد الاقتصادية والقيادة السية بحكم كونه سودانيا والرزيقات تقاوم مزاعم الزغاوة على أساس حقوقهم في الدارالقبلية المفترضه وفي بعض الأحيان يمكن أيضا إدراج حالات النزاعات الحدودية (رزيقات حمر ورزيقات الهبانية) وحقوق الرعي (رزيقات- دينكا) وتصنف أيضا تحت هذه الفئة من النزاعات.

نحو تصنيف الصراع في دارفور وفق النوع:

اقترح التصنيف وفق النوع او دراسة الرموز هنا عن طريق النقاط التعقيد الكامن وراء الصراع في دارفور وعلى الرغم من اعتقادي بأن هذا التصنيف لا ينصف تعقيد الوضع الحقيقي أو المتصور على أرض الواقع في دارفور إلا أنه يوفر لنا نهجاً يمكن أن يساعد في فهم بعض تحركات الوضع الحالي للصراع هناك.

ووفقاً لذلك، تم تحديد خمسة أنواع من النزاعات في الإقليمي (أ) محلية (ب) شبه وطنية (ج) وطنية (د) إقليمية، و (هـ) دولية. هذه صراعات مترابطة ومتوافقة ومتداخلة. الأنواع (أ-ب-ج) هي صراعات داخل الحدود الإقليمية للسودان في حين أن النقطتين (د-هـ) هي صراعات على المستويين الإقليمي والوطني ولكن بتأثير كبير على السودان. وبينما تنطوي مختلف الجهات الفاعلة المختلفة نوعاً ما على متابعة قضايا مختلفة فإن جميع أنواع النزاعات كانت لها إلى حد ما آثار ردود أفعال متبادلة وان قضايا وأسباب هذه الصراعات مترابطة ومع ذلك فإن كل نوع من النزاعات يتم تعريفه من خلال ساحة الصراع الأساسية والتي قد تؤدي في أوقات معينة إلى مزيد من التطورات التي تمتد عبرها وتتجاوز حدودها المحددة تحليلياً. ومن المهم التأكيد على أن هذه الأنواع من النزاعات لا تستثني بعضها البعض في الواقع والقضايا او مصادر الصراعات على مستويات مختلفة تدعم بعضها بعضاً.

الجدول 1. نموذج الصراعات في دارفور:

مستوي الصراع	الجهات الفاعلة	قضايا أو أسباب الصراع	النوع أ
محلي	لعشائر والمجموعات داخل وبين	ملكية الأرض - نقاط المياه - المرعي	النوع أ
شبه وطني	العرب ضد الزرقة	مجلس محلي ومحافظات	النوع ب
وطني	كل الدارفوريون ضد الحكومة المركزية	قسمة الثروة والسلطة	النوع ج
إقليمي	الدول المجاورة وإيقاد.وس+ص	صراع القوة الإقليمي والتمدد إقليمي	النوع د
دولي	لقوى العظمى والمجتمع الدولي	المساعدات الإنسانية والموارد	النوع هـ

الفئة أ: الصراع القبلي داخل الإقليم

السبب الرئيسي للقتال في هذه الفئة هو الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية. كما هو الحال في معظم المناطق الأخرى ، تم تقسيم الأراضي في دارفور إلى أوطان قبلية تعرف محلياً باسم دار اذن هناك دار مساليت ودار الفور (التي أتى اسم الإقليم دارفور أو أرض الفور) ودار الزغاوة ودار الرزيقات ودار التعايشة إلخ وتم ترسيم الحدود الإدارية بشكل متشابه مع زعماء القبائل وعلى رأس كل هيكل إداري قبلي يقف الناظر (رئيس) له سلطة واسعة على كل من الأرض والشعب، والقبيلة بلا أرض ليس لها سلطة ولا وجود لها وتم دمج القبائل الأقلية في هذه القبائل الكبيرة وفي بعض الأحيان دون موافقتهم وبدون إدعاءاتهم لملكية الأراضي ولا تتمتع القبائل الأقلية بفرصة لوجود كيانات إدارية منفصلة في معظم الحالات ولا يتأهلون حتى للوقوف في الانتخابات أو التعيين في المناصب الإدارية المحلية ومن هنا ناضلت قبائل الأقلية للحصول على الاستقلال القبلي الذي قاومته قبائل الأغلبية وهذا يشكل أحد أشكال الصراع القبلي الذي وجد في الإقليم. وصراع العاليا والرزيقات (1966) ونزاع السلامة والتعايشة (1981) هي مثال لذلك. وفقا لبديري والزين ، فإن هذا النظام يؤدي إلى تصنيف سكان الإقليم إلى فئتين رئيسيتين، الأولى تشمل المواطنين من الدرجة الأولى ورجال القبائل الذين لهم الحق في استخدام الأرض والموارد الأخرى والحق في امتلاك

الموارد في المنطقة والحق في الحكم والترشح للإدارة وضمن هذه الفئة ينقسم رجال القبائل الذين يملكون الدار إلى الحكام والأتباع والمكتب السياسي والإداري هو وراثي في الأساس في عدد قليل من العائلات المنحدرة من الأسرة الأولى التي قادت رجال القبائل الآخرين إلى الدار كما تدعي المكانة العالية بسبب ثروتهم والمستوى التعليمي المتقدم وهكذا تتكون القبيلة من النخب والأتباع. الفئة الثانية مكونة من غير رجال القبائل الذين جاءوا للعيش في الدار ويعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية ويتم منحهم حق الوصول إلى الموارد ولكن ليس حق الملكية وقد يتم تفويضهم إلى الإدارة لكنهم لا يمارسون السلطة المستقلة سياسياً ، أو السلطة المتساوية وقد يختار الوافدون الجدد أن يكونوا منتسبين بالكامل ويندمجون في القبيلة المسيطرة على الدار.

داخل الدار القبلية يخلق التنافس على القيادة صراعات داخل وبين القبائل. وتشمل مثل الأدوار القيادية مناصب القيادة التقليدية المعروفة باسم "الإدارة الأهلية (NA) والمناصب القيادية الحديثة بالتمثيل في المؤسسات المحلية والإقليمية أو الوطنية. تعتبر القبائل المسؤولة عن الدار مثل هذه المواقع كامتيازات وعندما ينافسهم القادمون الجدد ينشأ مصدر آخر للنزاع القبلي. ومن الواضح أن نزاع الرزاقات والزغاوة يمثل هذا النوع من الصراع القبلي. وهنا يرتبط مفهوم دار القبيلة أيضاً ، بالنزاعات الحدودية بين القبائل المتجاورة ونزاع الرزاقات الحمر (كلاهما ينظر إليه بانهم عرب) في عام (1981 و 1983) والرزاقات الهبانية (كلاهما ينظر لهما بانهم عرب) نزاعات (١٩٥٥ و ١٩٨٥) ونزاع الفلاتا والقمر (اللذان يعتبران من أصل غير عربي) في عام ١٩٨١ مثال على ذلك.

صراع الزغاوة والرزاقات:

تشمل هذه القضية واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في المنطقة هي الحقوق الدستورية مقابل الحقوق القبلية العرفية، والآراء المتباينة حول هذه الحقوق تجلب الأطراف للنزاع، زعم الزغاوة بشكل مقنع أنهم يستحقون الموارد الاقتصادية والقيادة السياسية بقيمة انهم سودانية. ويرفض الرزاقات مزاعم الزغاوة مستندون إلى افتراض حقوق الدار ولكل من القبيلتين نزعة مليئة بالحرب ، وعدد كبير من الميليشيات القبلية مجهزة بأسلحة نارية حديثة وعدد من رجال القبائل المنتشر بصورة واسعة ليس فقط في السودان بل أيضاً في تشاد المجاورة لديهم أيضاً اتصالات مع الحكومة المركزية.

تعتبر قبيلة الرزاقات واحدة من أكبر القاطنين في المنطقة حيث يقدر عددهم بأكثر من 400000 حسب تعداد عام 1993 وهم يعيشون في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية للمنطقة مع قبيلة الحمر (العربية) في غرب كردفان إلى الشرق ، و قبائل الدينكا (غير العربية) من بحر الغزال إلى الجنوب والهبانية (العربية) إلى

الغرب والمعالية (العربية) إلى الشمال الشرقي والعديد من القبائل المستقرة بما في ذلك الزغاوة (غير العربية) إلى الشمال، وجزء آخر من قبيلة الرزيقات يحتل جزءاً من شمال دارفور وجيران للزغاوة.

وفي أوقات مختلفة شارك الرزيقات في معارك مع كل قبيلة مجاورة تقريباً ، ويبدو أن هناك ثلاثة عوامل مسؤولة عن هذا التدخل غير المؤلف من الرزيقات في المعارك القبلية هي (1) فكرة الدار القبلية والرزيقات لها وطن كبير ترتبط به عاطفياً. (2) نمط حياتهم لأن معظم من البدور عاة البقر ويتنقلون في كل اتجاهات الدار تقريباً ، بحثاً عن الماء والمرعى لماشيتهم ، ولكن بشكل رئيسي نحو الجنوب خلال الفصول الجافة و (3) رغبتهم في الحرب واستخدام عتادهم الوافر من الخيول في الغارات القبلية الأمر الذي جعل من المستحيل حتى علي سلاطين الفور لجعلهم تحت سيطرتهم بالكامل.

عادة ما يكون رعاة الابل الرزيقات في الشمال من ذوي البشرة الفاتحة مقارنةً بالمجموعات المجاورة وأكثر تشابهاً ، للصورة النمطية للعربي فيما يتعلق بلون البشرة وخصائصها والرزيقات في الجنوب الذين أصبحوا رعاة البقر يمثلون جميع الظلال الممكنة من لون البشرة. ويعزو ماك مشيل بشرتهم السوداء إلى اختلاطهم مع المجموعات الأفريقية الأصلية وبشكل رئيسي الدينكا ومانديلا وشات لدى الرزيقات واحد من أهم زعماء القبائل يسمى الناظر تحتة خمسة وثلاثون عمودية تمثل القطاعات القبلية الداخلية وبعض العمد ليست من الرزيقات . وهي تمثل القبائل التي انتقلت إلى المنطقة واستقرت بطيب المعشر وتعتبر نفسها جزءاً من الرزيقات بما في ذلك الزغاوة الذين منحوا عمودية (رئاسة القبائل) في الآونة الأخيرة ، كما سوف توضح المناقشة التالية.

زغلولة هي خليط من المجموعات العربية وغير العربية والتي غالباً ما يشار إليها في ادب علم الانسان القديم على أنها خليط من "المجموعات الحامية والتبو والزنجية ومع التصاهر الليبي البربري ان لغتهم الأم هي لهجة من التبو ولكن معظم الزغاوة الآن يمكنهم التحدث بالعربية ويوصفون بأنهم رشيقيون قويون ومنفردون و قوم نشطون ومدمنون على الإغارة وسفك الدماء. "8" وطنهم الأصلي هو كامل الجزء الشمالي من دارفور التي تمتد على طول خط العرض نفسه في الوداي (الآن تشاد). على الرغم من أن هذا البلد فسيح للغاية ، وبصورة كبيرة صحراوي أو شبه صحراوي وقادر على دعم إنتاج زراعي محدود للغاية. في الماضي كان الزغاوة يوصفون بأنهم رحل أو شبه رحل يمتلكون قطعان كبيرة من الابل وتنقسم دارهم القبلية إلى دور أصغر تتوافق مع أقسامهم القبلية الرئيسية.

ترجع تحركات الزغاوة من وطنهم الأصلي إلى أوائل القرن الثامن عشر عندما استقر بعضهم في كغمار في ولاية شمال كردفان وهم الآن لا يمكن تمييزهم عن عرب الكبابيش الذين يعيشون بينهم وتحركت دفعة أخرى إلى جنوب دارفور ربما خلال نفس الوقت وتعيش إلى الشرق من مدينة نيالا بين الرزيقات وقد نسوا

لغتهم الأم ولأغراض عملية يعتبرون أنفسهم جزءاً من القبائل المضيفة التي يعيشون بينها استمرت التحركات جنوباً بشكل فردي أو على دفعات صغيرة منذ ذلك الحين دون حدوث تعقيدات خطيرة وكانت الأرض متوفرة وتراعى الأعراف القبلية من كل القبائل المهاجرة والمضيفة منذ بداية السبعينيات ربما حدثت تطورات جديدة وأصبحت تحركات الزغاوة مصدراً للصراع القبلي.

أولاً : تأثرت المنطقة بأكملها ولا سيما بلد الزغاوة تأثراً كبيراً بالجفاف والتصحر الذي أصاب الحزام الساحلي الأفريقي وأصبحت تحركات الزغاوة هجرة جماعية مما عزز المنافسة مع القبائل المضيفة على الموارد الهزيلة

ثانياً : لم تعد العادات القبلية التقليدية تحظى بالاحترام بشكل أساسي لأن القيادة القبلية المعروفة باسم الإدارة الأهلية قد تم تسييسها وتقويضها من قبل الحكومات المتشددة التي تولت السلطة في الخرطوم بين عام 1964 و1969.

ثالثاً : يتحرك المهاجرون عادة دون أن يكونوا مصحوبين بزعمائهم ، مما يجعلهم غير مسؤولين لدى قادة السلطة.

رابعاً : جعلت النخبة القبلية الجديدة التي ظهرت في حقبة ما بعد الاستقلال الكيانات القبلية الأساس الذي يتم بموجبه تحقيق السلطة السياسية والاقتصادية وازدادت هذه الظاهرة على مدى العقدين الماضيين.

خامساً : أصبح امتلاك الأسلحة النارية الحديثة ممكناً كنتيجة للحرب الأهلية التشادية والضغط المستمر بسبب الجفاف والتصحر شق الزغاوة طريقهم تقريباً إلى جميع الدور القبلية ولكن بشكل رئيسي إلى حزام القوز الممتد من الفاشر في شمال دارفور إلى حزام السافانا في جنوب دارفور واستيطانهم في هذا الحزام جعلهم تقريباً في نزاع مع كل مالكي الدار (على سبيل المثال مع المعاليا والمراريت والميما والبرقد في 1991م ومع الرزيقات وصل توتر مداه في عام 1986 ولكن بفضل المساعي القبلية والرسمية تم تفادي القتال، وتصاعد التوتر مرة أخرى في عام 1966 ، مما أدى إلى واحدة من أكثر المعارك القبلية تدميراً.

هذا ليس المكان المناسب لتدوين التاريخ وتقديم تقرير مفصل عن نزاعات الزغاوة والرزيقات كل من فنتي "أ" و "ب" للصراع مضممتان هنا ومدفوعة بموجات من الجفاف في السبعينيات والثمانينيات وانتقل الزغاوة جنوباً إلى منطقة الرزيقات بعزمهم الذي لا مثيل له والموقف العدواني والكادح ومما جعل الأمور أسوأ استطاعوا في غضون بضع سنوات أن يجمعوا ثروة معتبرة ومع الثروة جاءت الطموحات السياسية على الرغم من أنهم لم يكنوا في دارهم الخاصة.

بلغ التوتر زروتة بين القبيلتين في عام 1986 وعام 1996 وتم تفادي مواجهة عام 1986 بفضل الجهود المتضافرة من قبل الحكومة والمؤسسات القبلية والمواجهة الأخيرة في عام 1996 تطورت إلى معارك قبلية حقيقية التي خلفت العديد من القتلى أو الجرحى وتسببت في أضرار وخسائر في الممتلكات ويبدو أن الأسباب الأساسية تكمن في الصراع السياسي والاقتصادي بين القبيلتين خاصة وأن الرزاقات رأى أن الزغاوة قد أصبحوا أثرياء وطامحين إلى السلطة السياسية في دارهم القبلية، وقد برز في هذا النضال حدثان مميزان هما الهيجان عبر مناطق التسوق في الضعين عاصمة منطقة الرزاقات ومذبحة يوم الثلاثاء الأسود التي قتل فيها العديد من الزغاوة بوحشية على أيدي رجال الرزاقات المسلحين.

الفئة ب: الصراع الاقليمي العرب مقابل الزرقة

وكما ذكرنا من قبل فإن عوامل معينة مثل حيازة الأراضي أو نظام ملكية الأراضي القبلية تكمن وراء جميع أنواع الصراعات الثلاثة وعندما يتم توليد نوع معين من الصراع بواسطة عامل معين تظل عوامل أخرى نائمة وبينما يمكن أن تصبح عوامل أخرى أكثر ارتباطا وفي النهاية تصنف عامل محفز أو معزز له من خلال إعطائه المزيد من الزخم وعلى سبيل المثال قد يؤدي صراع صغير على الأرض إلى الدعوة إلى التضامن القبلي أو العرقي والذي قد يلعب دورا ً ويزيد من تفاقم النزاعات ويحولها من نوع إلى آخر وفي الواقع فإن جميع صراعات النوع "ب" تنثر بذورها كثيره أو قليله في النوع "أ".

لقد شدد المؤرخون ليس فقط على الهوية القبلية والعرقية للجماعات التي تقطن الاقليم بل أيضا ً على أنماطهم المتصارعة من منظمات المجتمع وأنظمة القيم. وعلى الرغم من أن الشعور بالترابط والهوية المشتركة يمكن أن يزور من خلال العيش في نفس البيئة والمشاركة من افضليات مختلفة يشير إلى الكوارث الطبيعية للجفاف والمجاعة والتجربة التاريخية للاستعمار والاستقلال الوطني لأن معظم الولاءات الموجودة سابقا ً ما زالت مهيمنة ويعرف الناس أنفسهم بأنهم عرب وغير عرب.

غير أن الهوية العرقية في دارفور لم تظهر حتى وقت قريب في العداوات العرقية المميزة للصراع الوطني الجنوبي الشمالي وبدلا من ذلك كان التعايش السلمي بين العرب وغير العرب هو القاعدة بدلا ً من الاستثناء "10" أعد عدة عوامل في تفسير هذه الظاهرة، أولا ً ً النزواج المنتشرين القبائل بما في ذلك الزواج بين العرب وغير العرب، ثانيا ً ً إن الجزء الأكبر من العرب هم من البدو رعاة البقر الرحل الذين اختلطوا مع الأفارقة المجاورين إلى الجنوب مما أدى إلى اكتسابهم ما ي ً نظر إليه على أنه سمات أفريقية نمطية بما في ذلك البشرة السوداء. وثالثا ً ً كونهم من البدو الرحل بشكل اساسي لم يكن العرب مهتمين بالصراع علي السلطة حتى وقت قريب وبدلا ً ً من ان يكشف تاريخهم عن جهودهم الدؤوب لتجنب الخضوع للضريبة من قبل السلطة المركزية لكن حدثت تغيرات جذرية وأصبح العرب مهتمين بتقاسم السلطة على الصعيدين

الإقليمي والوطني ومن الأمور المركزية للتهذيبات ظهور النخب البدوية التي تلقت تعليمًا حديثًا أو جاءت بالاتصال مع عوامل أخرى منتجة للتغيير.

كان غير العرب متقدمين بشكل كبير على العرب في الوعي السياسي والتنظيم في دارفور خلال نظام مايو (1969-1985) أظهر الوعي السياسي العربي نفسه في البداية في ولاية جنوب دارفور (1974) حيث يشكل العرب عددًا كبيرًا. كان الانقسام السياسي بين العرب والزرقة (السود) ومع ذلك كان الانقسام عبارة عن آلية تنظيمية تهدف إلى استخدام الدعم السياسي من رجال القبائل أو المجموعات العرقية خلال أوقات الانتخابات بدلا من كونها وصمة اجتماعية.

عندما تم تنفيذ نظام حكومي إقليمي مصمم لمناطق شمال السودان في دارفور (1980) أدى التنافس العرقي للسيطرة على مكتب الحاكم الإقليمي إلى تصاعد التوترات السياسية العرقية وبعد احتفال قصير بانتصار مفترض لكل الدارفوريين ضد الحكومة المركزية وتعيين أحمد إبراهيم دبرج كأول حاكم ينحدر من الإقليم سيطرت السياسة العرقية على المشهد ثم نظر إلى دبرج على أنه تابع للفور وليس لكل مواطني الإقليم وأصبحت العلاقات متوترة على مستوى الجذور، واكتسبت النزاعات البسيطة بين القبائل بعدة عرقيًا وصراع العرب والفور (1982-1989) العرب والمسالييت (1996) كشف بالتأكيد هذا البعد العرقي في كل حالة ويقال إن أكثر من ثلاثين قبيلة عربية قد قاتلت ضد الفور والمسالييت.

هناك إجراء أكثر وضوح من جانب العرب يتعلق بتقاسم السلطة الإقليمية والوطنية هو تشكيل ما يسمى بالتجمع العربي وتم توثيق ظهور الحركة في مذكرة قدمت إلى رئيس وزراء السودان في ذلك الوقت الصادق المهدي (1988) استنادًا إلى نسبة تمثيل العرب في الإقليم وحجم كادرهم المتعلم وثروته أقرهم لذلك طالب التجمع العربي بأنهم يستحقون أن يمنحوا المناصب القيادية على الصعيدين الإقليمي والوطني ولم يكن هناك أي شيء أكثر فعالية في إزالة الوعي العرقي في جميع أنحاء الإقليم من الكشف عن تلك المذكرة ومن جانبهم يقال إن غير العرب عقدوا اجتماعات خاصة في جنوب دارفور لمواجهة آثار التجمع العربي والمذكرة وكان التوتر الشديد بين المجموعتين مسؤولًا بالتأكيد عن تصعيد النزاع بين العرب والفور خصوصًا خلال عامي 1988 و 1989 وقد أثر ذلك مرة أخرى في الحرب المميته بين العرب والمسالييت من عام 1996، ولا يزال التنافس العرقي يتأجج تحت السطح ويمكن أن يشتعل عندما تتسبب عوامل أخرى في جلب صراع العرب وغير العرب إلى السطح.

في الفئة (ب) ظهر الصراع على المصادر الإدارية والسياسية بين مجموعتين ناشتتين هما "الزرقة" و "العرب" على أنهما أكثر أهمية، على الرغم من أن أصول هذه الصراعات تعود إلى المنافسة على الأرض والمياه والمرعي ووفقًا لمحمد سليمان فإن الافتراض التقليدي بأن الصراعات العنيفة في أفريقيا تنبع من

الاختلافات العرقية او القبلية والدينية أو الاختلافات الثقافية محدودة بشكل خطير وباستثناء النزاعات التقليدية القديمة يبدو أن الانقسامات العرقية هي نتيجة لصراعات عنيفة وليست سببا لها. ومع ذلك فإن الانقسامات العرقية والدينية والثقافية تشكل بشكل فعال تصورات الناس عن الصراعات العنيفة، لا سيما انقسام المقاتلين على طرفي النزاع ولكن كأسباب جذرية للصراعات الجديدة تكون ضعيفة أو غير موجودة. ومع ذلك كلما استمر الصراع كلما أصبحت هذه العوامل العرقية والدينية والثقافية أكثر فاعلية. وفي النزاع القديم حتى عندما تكون الأسباب الأولية قد تلاشت أو ماتت يصبح فكر العرقية المجردة قوة مادية واجتماعية نشطة **13** يلاحظ ماركاكيس بشكل صحيح:

من بين جميع الأسلحة الفكرية المستخدمة في الحرب الأفريقية: القومية والاشتراكية والدين والعرق ، أثبتت الأخيرة أنها أكثر تفوقاً ، كما مبدأ للتضامن السياسي والتعبئة بالإضافة إلى قوة سياسية مهيمنة **14**.

في منطقة دارفور نشأ الصراع العرقي بين الزرقة والعرب تدريجياً ، من صراعات من النوع أ ولبعض الوقت لم تكن العرقية في حد ذاتها مشكلة خطيرة في الاقليم. والعرب وغير العرب كانوا يعيشون في سلام لقرون في المستوى الشعبي ومع ذلك فقد أضعفت التطورات الجديدة الوعي العرقي وأصبح الإثنية عاملاً يتفاقم إذا لم يولد صراعات واندلعت نزاعات العرب والفور المميته (1982-1989) نزاع المساليت والعرب (1996) بسبب التنافس على ملكية الأراضي واستخداماتها لكن العامل العرقي أدى إلى تكثيف الصراع بشكل كبير.

لسوء الحظ فإن التنافس العرقي بين الزرقه والعرب في دارفور يتصاعد بدلاً من أن يتناقص بسبب التنافس الشديد على الموارد الإدارية والسياسية وأيضاً بسبب ظهور الأصولية الإسلامية في وسط السودان والتحالفات والمواجهات التي تلت ذلك بين المركز والمحيط **0**

فشلت جهود الحكومة المركزية لحل النزاع سلمياً بين نخب الزرقة و العرب. في مرحلة ما وكانت بعض النخب القبلية والعرقية وراء فكرة الحل السلمي للنزاع العرقي في الاقليم من خلال عقد مؤتمر إقليمي كبير لبناء السلام بين سكان الاقليم لولا تدخل حكومة الخرطوم في السياسات العرقية للمنطقة كان من الممكن الاستشهاد بمحاولات صنع السلام هذه لا سيما مؤتمر السلام الشامل في نيالا كمثال واضح لبناء السلام الناجح على أساس المواطنة وترجع فكرة عقد مؤتمر كبير للمصالحة الشعبية إلى عام 1990 عندما أوضحت مجموعة صغيرة من اللجان القبلية المختلفة الفكرة أولاً **15**"

في التقسيم الزمني أدناه ستتم الإشارة إلى تدخل حكومة الخرطوم في الشؤون العرقية للاقليم بطريقة يـ نظر إليها على أنها تفضيل للعرب ضد الزرقة.

الفئة ج: الصراع الإقليمي والوطني:

في الفئة (ج) صنف الصراع بين سكان دارفور ككل مقابل سكان المركز في السودان حول تقاسم السلطة والثروة في البلاد أنواعاً أخرى من الصراعات (من النوعين (أ وب) وأصبح ذا أهمية جوهريّة على الرغم من أن أصول النزاعات كانت بطريقة خاصة تركز على صراعات دارفور الخاصة حول الأرض والمياه والمراعي وعلى التنافس على الموارد الإدارية والسياسية بين الجماعات المتناحرة في دارفور.

إن التاريخ السياسي في دارفور هو الآن مصدر فخر لمتبردي دارفور الذين يطالبون بالمزيد من الاستقلال السياسي عن المركز وحتى عام 1916 حكمت دارفور كسلطنة مستقلة، وخلال حكم الاستعمار البريطاني كان إقليم دارفور مثل العديد من الأقاليم يحكمه البريطانيون من خلال نظام الإدارة الأهلية حيث أعيد زعماء القبائل التقليديين كحكام على قبائلهم.

لقد عرف التاريخ السياسي الحديث في دارفور السياسيين من مختلف المواقف السياسية والإيديولوجية وحافظت الأحزاب السياسية التقليدية لا سيما حزب الأمة وبدرجة أقل الحزب الاتحادي الديمقراطي على سيطرة قوية في الإقليم منذ عام 1956 وكانت الأحزاب السياسية الراديكالية الأخرى تتمتع بحضور ما حيث قام الإسلاميون بترشيح مرشحين في انتخابات عام 1980 وعام 1986 لكنها لم تفز بالدائرة الانتخابية وكان للشيوخ بعض الوجود لكنهم لم يكونوا بنفس فعالية الأحزاب السياسية الأخرى.

لقد خاب ظن النخبة المتعلمة بفشل الأنظمة السياسية في كل من التعددية الحزبية والحزب الواحد لتقديم أي شيء مفيد لمنطقتهم، ويعتمد السياسيون من الأحزاب السياسية التقليدية بشكل أساسي على شبكات العملاء والمستفيدين لدعمه خلال فترة الانتخابات فقط وفي الثمانينات من القرن الماضي زودت الأحزاب السياسية التقليدية عملائها في المنطقة بالسكر والشاي للتجارة من أجل التصويت وعلى عكس الأحزاب السياسية التقليدية اعتمدت الأنظمة العسكرية نظام الحزب الواحد على القمع وبالتالي حرمت الناس من الحقوق المدنية والسياسية.

عندما وصل النظام العسكري الإسلامي الحالي إلى السلطة في عام 1989 توصلت الطبقة المتعلمة في دارفور إلى فهم ضمني مفاده أن ما يكفي يكفي ولقد حان الوقت لترك النزاعات السياسية والأيديولوجية وراءنا والتركيز على القضايا المحلية ومصالح منطقتنا، قال أحد رواتي الأساسيين في الواقع تتمتع دارفور بتاريخ من الحركة المدنية النوعية وبيئة مدنية نابضة بالحياة على المستوى السياسي المحلي الديمقراطي وشبكات شبه متطورة من النوادي الاجتماعية الرياضية والتعاونيات والصناديق والمجموعات النسائية و لجان الزكاة.

بالنسبة للعديد من المراقبين يبدو أن مشاكل دارفور كان من الممكن حلها لو أن حكومة ما بعد الاستقلال في الخرطوم اعتمدت الصيغ السياسية ذات الصلة لكن يبدو أن حكومات الخرطوم المتعاقبة كانت مهتمة بالسيطرة أكثر من اهتمامها بالحكم الرشيد والتنمية وعلى سبيل المثال في منتصف تسعينات القرن الماضي كانت المنطقة تحت سيطرة أنشطة النهب المسلح ويبدو أن الحكومة لديها رغبة جادة في إخماد أعمال اللصوصية وعقدت سلسلة من مؤتمرات السلام تمثل المجموعات الاجتماعية والسياسية في دارفور ولكن بعد ذلك كان اتباع الحكومة مصممون على التلاعب بإجراءات المؤتمر.

كان من الواضح أن ممثلي مجموعات دارفور من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى لديهم وجهات نظر ومصالح مختلفة ، بالنسبة للحكومة كان التجمع الشعبي فرصة لاستقبال الولاء والعهود الموثقة وإظهار قدرتها على استعادة السلام في الاقليم ولتحقيق هذا الهدف الأخير وضعت المنطقة بأكملها بالإضافة إلى ولاية شمال كردفان المجاورة تحت طائلة القانون العسكري لأنها كانت مليئة بأعمال اللصوصية ومن جانبهم نجحت النخب الدارفورية والممثلين في المؤتمر في تمرير العديد من القرارات المحسوبة على أنها تساعد على بناء السلام كانت في هذا الوقت تلك الدعوات للحل السياسي قد تفجرت ، داعياً إلى تخصيص الثروة الوطنية وفقاً للنسب السكانية النسبية للمناطق وكان هذا بديلاً عن الطلب الأكثر تطرفاً من قبل مندوبي جنوب دارفور ورفضه المؤتمر أن يتم التعامل مع المنطقة كجنوب السودان وأن يعطى منصب نائب للرئيس ومجلس تنسيق يرأسه أحد يتمتع بمكانة نائب الرئيس ولم يرغب السياسيون في الخرطوم على الإطلاق في الاستماع إلى مثل هذه الدعوات ، لأنها تشير إلى صورة لجنوب آخر حيث كان هناك تمرد مسلح يحدث منذ عام 1956 ، باستثناء حالة الهدنة خلال 1972-1983.

أن دارفور متخلفة مقارنة بالمناطق الأخرى موثقة جيداً ، في عام 1971 تمت دعوة لجنة منظمة العمل الدولية لزيارة السودان واقتراح خطة تطوير مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التطوير والتوظيف والعدالة ووجدت اللجنة أن السودان تميز بالتنمية الإقليمية غير المتوازنة حيث تتركز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في مثلث الخرطوم - كوستي - القضارف هذه هي المنطقة التي تكون فيها الزراعة إما مروية أو آلية مطرية، وقد وصفت اللجنة بقية المناطق (معظمها من غرب السودان والجنوب) بأنها القطاع الزراعي التقليدي حيث تعتبر الزراعة المطرية وتربية الماشية المصدر الرئيسي لكسب العيش. وعلى الرغم من أن منظمة العمل الدولية طلبت في تقريرها لعام 1976 منح القطاع الزراعي التقليدي نصيب الأسد من مشاريع التنمية من أجل تصحيح التنمية المتفاوتة والفوارق الإقليمية واستمرت خطط التنمية اللاحقة في التركيز على التنمية والخدمات الاجتماعية في الاقليم ذات الامتيازات نفسها.

سيتين أن حكومات الخرطوم في الحكم الإسلامي (1989-2004) لم تعزز فقط مواقف المركز الراضية تجاه دارفور ولكن أيضا ربما أكثر خطورة بدت أكثر تورطا ، وتورطت بشكل مباشر في نزاع دارفور بالانحياز إلى مجموعة واحدة ضد الأخرى ومنذ أن تولى النظام العسكري الإسلامي للبشير السلطة في يونيو 1989 أصبح الإسلاميون ممثلة فب الجبهة الإسلامية القومية (الحزب الحاكم المعروف الآن باسم حزب المؤتمر الوطني) ينظر إليهم على أنهم يشاركون في صراعات النوعين أ وب، بمعنى أن حكومة الخرطوم قد تدخلت في الأمور المحلية (مثل السيطرة على الأراضي والمراعي) دون اعتبار للعادات والتاريخ والتقاليد المحلية، ونتيجة لذلك ينظر إلى النظام الحالي في الخرطوم على أنه يدعم قبيلة واحدة ضد أخرى وجماعة عرقية ضد أخرى وكان لهذا التطور آثار خطيرة على نزاع دارفور وتصعيده.

في العديد من الحالات زادت سياسات الحكومة المركزية حتى قبل الانقلاب العسكري عام 1989 من تحول النزاع.

أولا ، صدر قانون تسجيل الأراضي في عام 1970 مما جعل جميع الأراضي غير المسجلة أراضي حكومية وقد أدى ذلك إلى حالة فوضوية فيما يتعلق بحيازات الأراضي القبلية (وهو تباين بين ملكية الأراضي بحكم القانون وبحكم الأمر الواقع). ثانيا ، بعد وصول عناصر الثورة إلى السلطة في 1964 و 1969 وفي عام 1971 تم إقالة رؤساء القبائل البارزين من قبل حكومة الثورة آنذاك وبلغت ذروتها في السياسة المعادية للإدارة الأهلية وكانت النتيجة بالنسبة لدارفور مدمرة حيث لجأ رجال القبائل إلى أخذ القانون بأيديهم لحل نزاعاتهم القبلية.

كان الإقليم قد خضع للسيطرة الفعلية للحكومة الاستعمارية في عام 1916 عندما هزم سلطانه الأخير علي دينار وكانت الحكومة الاستعمارية أكثر قدرة على تهدئة جميع القبائل الإقليمية وبعضهم كانت السلطنة غير قادرة على السيطرة عليهم.

أنشئت الإدارة الموحدة ومقرها في الفاشر واستمرت على هذا النحو حتى عام 1974 عندما تم إعادة تقسيم المنطقة إلى ولايتين منفصلتين في شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا ثم انقسمت المنطقة مرة أخرى في عام 1994 لإنشاء ثلاث ولايات مع استمرار الفاشر ونيالا كعواصم لولايات شمال دارفور وجنوب دارفور على التوالي والجنينة كعاصمة لولاية غرب دارفور التي انشئت مؤخرا.

الفئة د: الصراع الإقليمي:

نزاعات طويلة وتوجهات توسعية إقليمية بين القوى الإقليمية (ليبيا بصورة أساسية) وعدم الاستقرار السياسي في تشاد (وامتداده في منطقة دارفور في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى) من جهة وتنافس القوى الدولية وتزاحمها (الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبريطانيا وروسيا) من ناحية أخرى حولت الاقليم وأعطته طابعاً متميزاً، كواحد من مناطق التهديد الأمني ليس فقط في القارة الأفريقية ولكن أيضاً في العالم بأسره، تتجول القبائل البدوية الرحل من غرب أفريقيا عبر بلدان الساحل مثل مالي والنيجر وتشاد والسودان مما يزيد من تعقيد المنطقة ويعطي الصراعات أبعاداً إضافية تتجاوز الحدود الوطنية.

الفئة هـ: صراع دولي:

عمليات الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي وامتداد الصراعات الإقليمية والتفارير عن غنى الاقليم بالمعادن مهدت الطريق إلى ادخال نزاع دارفور وتدويلة ، تتركز معظم العمليات الإنسانية في دارفور حيث تستقطب مئات المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية وشبكات توصيل الأغذية والخيام والمعدات الطبية والتعليمية إلى النازحين في دارفور واللاجئين على الحدود السودانية التشادية. وفي الآونة الأخيرة أثار الدور الواضح الذي لعبته الصين في الاقتصاد النفطي في السودان بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي والعسكري لحكومة الخرطوم مخاوف كل من الولايات المتحدة وفرنسا اللتين يبدو أنهما متورطتان في نزاع على السلطة في غرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المخطط الزمني لصراع دارفور:

بعد أن حددت مصادر الصراع وأنواع الصراعات التي تم تصنيفها على نطاق واسع في دارفور حان الوقت الآن للنظر في كيفية قيام اللاعبين بأدوارهم في تاريخ دارفور الحديث أقترح القيام بذلك عن طريق مخطط زمني يشير إلى مراحل تلو الآخر تحول في سياق الصراع في دارفور ولا يتم فصل فترات أو مراحل نهائياً عن بعضها البعض بشكل واضح ولكن في معظم الحالات قد تكون الفترات الزمنية متداخلة وخصائص فترة واحدة قد تنتقل إلى أخرى ومع ذلك ، فإن الخصائص التي يتم نقلها من فترة إلى أخرى ستكون تابعة للتطبيق للمهمينة للفترة او المرحلة المعنية على سبيل المثال خلال الفترة الهادئة نسبياً وعندما كانت النزاعات محصورة في قضايا الأراضي في إقليم دارفور وكان اللاعبون الرئيسيون محلليون كانت قضايا النزاع خلاف الأرض ، تلك الخصائص الخاصة بالفترات الأخرى موجودة في شكل سباتي او نامي ولم تتشكل بعد، وينقسم تاريخ الصراع الأخير في دارفور إلى فترات مختلفة وفقاً لمزيج من الفئات وقضايا الصراع مع الجهات الفاعلة والأسلحة المستخدمة ومستوى الصراع.

الجدول 2. مراحل الصراع في دارفور

تصنيفات الصراع	الفاعلون	الاسلحة وتطور العنف	مستوي الصراع	
1986-1956	مزيج من ج ، أ ، ب	مجموعات قبلية محلية	سلاح تقليدي	مستوي محلي
الهدوء النسبي				
1994-1983	مزيج من أ، ب، ج	تجمع قبلي او عرقي	سلاح حديث	مستوي محلي و اقليمي
التصعيد والاحتواء	مجموعات تشادية والحكومة المركزية			
2002-1994	مزيج من أ، ب، ج	استقطاب للعرب والحكومة ضد	الأسلحة الحديثة ، خسائر هائلة	مستوي اقليمي و وطني
الاستقطاب العرقي	الحركة الشعبية لتحرير السودان وغير العرب			
والاسلام السياسي				
2003 السلام الهش	كل انواع الصراعات مع د	حركة تحرير السودان والعدل والمساواة ضد مليشيا العرب	الأسلحة الحديثة على نطاق واسع الخسائر	مستويات وطنية ودولية
والحرب بالوكالة				

شبح الاستعمار والسيطرة: 1956-1898

كانت المنطقة موطن ٤١ لثلاثة سلطنات متتالية هي: الداخو والتنجور والفور ومع ذلك فالاخيرة هي التي تم توثيقها بشكل كاف وتأسست سلطنة الفور حوالي 1650 وسيطر عليها ابناء الفور على عكس المعاصرة لها كانت سلطنة الفونج التي كانت إلى حد كبير اتحاد ٤١ حرومتاسك للقبائل ، تمكنت سلطنة الفور من إنشاء سلطة مركزية مارست قيادة معقولة على قبائلها المستقرة وبذلت جهدا لا هوادة فيه لإخضاع القبائل الرحل. مع المنطقة المفتوحة إلى الغرب والشرق فقد استقبلت المنطقة مهاجرين من غرب إفريقيا النهرين من وسط السودان وكان للحركتين تأثير كبير على التكوين الثقافي والديموغرافي للمنطقة.

في حين كانت سلطنة دارفور تحت سيطرة ابناء الفور تاريخيا ، كانت تحكمها نخبة حاكمة تحمل أسماء من جميع المجموعات العرقية الرئيسية وفي عهد السلطان كانت الشعوب المستقرة بصورة اساسية غير عربية وقادرة على السيطرة على البدو أو إبعادهم وذهب السلطان حتى إلى حد استخدام هجمات الفرسان الثقيلة لإبعادهم بعد أن أعاد علي الدينار السلطنة في عام 1898 أمضى معظم عهده في دفع البدو إلى الخلف إلى أن قتله البريطانيون في عام 1916. ثم اكتشفوا أنه ليس لديهم بديل سوى مواصلة سياسته، كما أنهم حافظوا على النخبة الحاكمة القديمة كما هي والعديد من أهالي دارفور المتعلمين اليوم ينحدرون من تلك النخبة.

الهدوء النسبي والسياسة الإقليمية: 1956-1983

من عام 1916 إلى عام 1956 كانت دارفور عبارة عن حالة ركود يحكمها مسؤولون بريطانيون يتأسون النظام الإداري المحلي وبعد حصول السودان على الاستقلال كانت الهياكل السياسية والاقتصادية في أيدي الشماليين من المسلمين العرب في الغالب أو كتلة نهريّة عربية إسلامية وفي منتصف الستينيات فقط بدأ أهالي دارفور العرب وغير العرب يدخلون الساحة السياسية الوطنية ويؤكدون هويتهم الخاصة على الرغم من أن الدارفوريين فخورون بتاريخهم السياسي إلا أنه تم دمجهم بشكل هامشي في هياكل السلطة المهيمنة واستيقظوا تماما ، على حقوقهم السياسية في منتصف الستينات ولقد مكنت قدرة الكتلة النهريّة العربية الإسلامية على الدمج والاستيعاب والاحتواء التهدئة الناعمة للصحة السياسية في دارفور في الستينيات وتم دمج السياسيين البارزين والنخب في دارفور مثل أحمد إبراهيم دري ج رمز النخب الدارفورية في حزب الأمة كزعماء للمعارضة البرلمانية في الستينات. وفي أعقاب الإطاحة بنظام عبود العسكري عام 1964 شكل المثقفون في دارفور مجموعة ضغط إقليمية تسمى جبهة النهضة في دارفور وأحمد إبراهيم ديريج رئيس لها وكان قلقها الرئيسي هو التخلف في دارفور مقارنة مع المناطق الشمالية دعت جبهة النهضة في دارفور إلى توزيع عادل للثروة ولمواق السلطة الوطنية وكانت منظمات دارفور الأخرى التي تنشر قضية شعب دارفور وإن كان في شكل أكثر تشدد كانوا سنة واللهيبي الأحمر (لهب أحمر). إلا أن هذه المنظمات المتطرفة لم تحظ بتأييد واسع بين المثقفين الذين كانوا في ذلك الوقت أكثر ميلا ، إلى استخدام الوسائل السلمية والدستورية لتعزيز مصالح دارفور.

في النصف الثاني من السبعينيات تم تأسيس جبهة نهضة دارفور (جبهة تطوير دارفور) مما يشير إلى بداية مرحلة جديدة كان فيها الدارفوريون عازمين على إبراز بصمتهم على السياسة الوطنية، وبالتأكيد ورد أن العديد من السياسيين والنخب من دارفور متورطون في محاولات 1973 و 1975 و 1976 للإطاحة بالنظام

العسكري لجعفر نميري الذي من أجل استرضاء هذه الضغوط أدخل الحكم الإقليمي في عام 1980 مما سمح بدرجة من اللامركزية وبعض الحكم الذاتي للمناطق في حكم أنفسهم.

بقدر ما كانت الصراعات في الاقليم مقلقه بين 1956 و 1980 وهذا هو بين الاستقلال السياسي للبلاد ومؤسسة الحكومات الإقليمية في عام 1980 الصراع القبلي والعرقى (أكثر من النوع أ وأقل من النوع ب) حدثت إما لأن الجماعات كانت تتنافس على الموارد الطبيعية الإنتاجية والمراعي والمياه أو بسبب الإغارة المتبادلة للثروة الحيوانية ولكن معظم النزاعات بقيت تحت سيطرة الوكالات الحكومية وفي معظم الحالات استقرت في مؤتمرات المصالحة القبلية بدعم من السلطات المحلية أو الإقليمية مع الاجاويد أو الجودية (آليات حل النزاعات الأهلية) التي تجلب الطرفين المتناحرين للنزاع للاتفاق عادة ما تلعب السلطات الحكومية دور الوسيط المحايد وفي وقت لاحق الضامن للوفاء بشروط مثل هذه الاتفاقات وبعبارة أخرى لم تظهر الاحتكاكات السياسية داخل النخب الدارفورية خلال هذه الفترة وحل النزاع بين المزارعين والرعاة (بشكل اساسي الصراع من النوع أ) تم حلها بشكل كبير عن طريق اللجوء إلى الاجاويد والجودية. 21

إن الصراع الدائر مع الحكومة المركزية هو تضارب في المصالح وانعدام الثقة بين النخب القلة (القومية) العربية المسلمة والنخب الإقليمية في دارفور وينظر الأول إلى الأخير على أنه انفصالي بينما ينظر الأخير إلى سلوك الأول على أنه عنصري لكن من المفارقات أن وسائل الإعلام السودانية الرسمية تصف النخب الإقليمية التي تدعو إلى المزيد من المشاركة وتقاسم السلطة والموارد على أنها عنصرية. وإن موقف القلة الحاكمة والنخب (الوطنية) يؤيده بعض قادة وأعضاء بعض القبائل العربية في دارفور كما ظهر في الصراع القبلي العرقى في الاقليم.

إلا أن الراديكالية الشعبية لم تفقد لأهالي دارفور الذين قاموا في عام 1981 بتنظيم انتفاضة شعبية إقليمية مما أجبر الحكومة المركزية على تعيين مواطن من دارفور (أحمد إبراهيم ديرج) كمحافظ إقليمي بدلا من الطبيب المرضي الذي كان من مواطني كردفان الجار الإقليمي المباشر لدارفور كما رفضوا محاولة سابقة للجمع بين دارفور وكردفان في اقليم واحد رئاسته تكون في الابيض.

كانت التغيرات التي حدثت في دارفور في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد أعطت دفعة إضافية من خلال مجموعة من العوامل بما في ذلك المجاعة الشديدة التي سببها الجفاف في دارفور في عامي 1983 و 1984 والحرب الأهلية التشادية المستعرة وتحركات الجماعات المقاتلة عبر الحدود وتدخل ليبيا في شؤون كل من تشاد ودارفور وتتسابق قبائل غرب إفريقيا بأعداد كبيرة نحو دارفور والسودان وسهولة الوصول إلى

الأسلحة الحديثة كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى لمساهمة في عدم الاستقرار السياسي في السودان وجعل سياسة دارفور في مرحلة جديدة.

التصعيد وصعوبة الاحتواء: 1983-1994

وفقا لحرير بعد تأسيس حكومة إقليمية وتنصيب الدارفوريين كحاكم إقليميون وزراء ومفوضين تغيير وضع الصراع بشكل كبير "إن الناس الذين شاركوا الصلات القبلية والعرقية مع أطراف النزاع قد تولوا زمام السلطة، في حين أن اتباع الأطراف لا يتبع بالضرورة هذه الحقيقة وللأسف ومع مرور الوقت بدأ العديد من الموظفين الحكوميين وإن لم يكن جميعهم يتخذون وجهات نظرهم في النزاعات العرقية المحلية وفي وقت مبكر جدا في عام 1981 بدأ أصحاب المناصب في حكومة دارفور بتحديد خصومهم بمثل هذه المصطلحات القاطعة وفي هذه المرحلة تبلور التحالفان السياسيان المتعارضان الزغاوة والمجموعات العربية البدوية والإخوان المسلمين من جانب واحد والفور ، والتنجر وعناصر داخل النخبة الحضرية في دارفور على الجانب الآخر.

وتزامنت هذه التطورات مع تدهور الظروف البيئية التي تؤثر بالفعل إلى درجة غير مسبوقة على النصف الشمالي من منطقة دارفور وقد تسبب هذا في حركة ضخمة من مجموعات السكان والماشية إلى الأحزمة الزراعية في وسط دارفور ومعدل الفور وغيرها من الجماعات العرقية في دارفور التي لها تقاليد عريقة في الزراعة المطرية المستقرة القائمة على نظم ملكية الأراضي وتستبعد غير الأعضاء (نظام الحاكمورة). كما ذكر أعلاه يستند نظام الحاكمورة على الأراضي التي خصصها السلاطين الفور لقادة المجموعات العرقية أو العائلية المحددة للاستخدام المشترك لأعضاء هذه المجموعات في كل منطقة وبما أن هذه الممارسة كانت بين الفور فقد خصص الزعيم حقوق حق الانتفاع بالأراضي لأعضاء مجموعة منتشرة بشكل متقطع ولأعضاء مؤلفين بشكل واسع في حين أن الغرباء والأفراد غير الأعضاء يمكن تخصيص الأرض بشروط الانتفاع مقابل تحويل ع ، بشر الإنتاج عند الحصاد فإن تدفق أعداد هائلة من غير الأعضاء خلق عدد ١ من المشاكل في حين أن الأفراد أو عدد قليل من العائلات المهاجرة كانوا يمنحون دائما ٢ حقوق استخدام الأراضي المؤقتة وكانوا في الوقت المناسب مدمجين في النظام المحلي فإن تدفق مجموعات قبلية بأكملها خلق مشاكل تتعلق بتوفر موارد الأراضي الصالحة للزراعة كما أثار تساؤلات بشأن النظام السياسي والسلطة وكانت سرقة الحيوانات عبر الحدود العرقية متفشية أيضا ٣ ورغم أنها كانت محلية إلا أنها أدت إلى صراعات خطيرة ومتكررة بين الأعراق.

بيد أن تدفق المجموعات العرقية غير التابعة للفور إلى منطقة الفور ، الذي حدث في أوائل السبعينات ما نزلت كان ذا طابع مختلف تمام ، ا هربا ، من المناطق المنكوبة بالجفاف والجوع كانت المجموعات النازحة موجودة هناك للبقاء فيما على أساس دائم وإعادة توجيه اهتماماتهم اختاروا مفهوم ، ا مختلف ، ا للوصول إلى مصادر الإنتاج الطبيعي وكان ينظر إليهم باعتبارهم مواطنين سودانيين يتمتعون بحقوق ثابتة ومتساوية في جميع الموارد الإنتاجية المتاحة وتم سد الفارق بين هذا المفهوم الجديد ونظام الحاكمرة العرفي من حيازة الأراضي السائدة بين الفور التي تم نقلها من خلال الحروب العرقية المختلفة 25، كان كل موقف معبأ بعقلنة إيديولوجية مختلفة كانت عنصرية في المضمون وعطفا مع هذا التطور اندلعت الحرب مرة أخرى في جنوب السودان بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان او الجيش الشعبي وهذا من شأنه أن يغير بشكل جذري طبيعة السياسة في دارفور وكذلك في البلد ككل في التسعينات وبعدها.

وكما تم التأكيد عليه من قبل فإن هذه العملية (التغيير في السياسة) والتي بدأتها كتلة من العوامل في أوائل الثمانينيات افترضت زخمها الكامل خلال التسعينيات مع مجئ نظام إسلامي جديد في البلاد في عام 1989 لكل مجموعة عب . رت عن فروقها الثقافية عن غيرها وبالتالي بررت ثقافيا الدعوة إلى إدارة منفصلة ليس على أساس جغرافي ولكن على أسس عرقية وساهم هيكل حكومي هش للحكومة في تسعينات القرن الماضي وحكومة مركزية في الخرطوم مصممة على الاستفادة من هذه الاختلافات لتحقيق مكاسب سياسية في تأجيج وضع أمني غير مستقر بالفعل في المنطقة.

وللتكرار يعود أحد الأسباب الجذرية للأزمة الحالية إلى ثمانينيات القرن العشرين عندما سارعت فترات الجفاف الطويلة إلى التصحر في شمال ووسط دارفور وأدت إلى الضغط على موارد المياه والرعي حيث أجبر البدو الرحل رعاة الابل على الانتقال جنوب ، ا وأصبحت الصراعات على الآبار والصراعات التي تمت تسويتها في أوقات سابقة بالرماح أو الوساطة أكثر استعصاء ، في عصر تغمره الأسلحة ، تفسخ الوضع مع قرار صادق المهدي رئيس الوزراء السوداني في منتصف الثمانينيات بتسليح البدو الرحل الناطقين بالعربية البقارة بجنوب دارفور دفاعا عن أنفسهم ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي وقت لاحق لم يكن أحد متفاجئ ، ا عندما بدأ هؤلاء المرحلين الذين يطلق عليهم الآن الجنجويد بتوجيه أسلحتهم على جيرانهم الشماليين الفور والمساليات وغيرهم، كيف حدث هذا؟

صعود التجمع العربي:

قادت التوترات المتصاعدة والنزاعات حول الموارد المجموعات العرقية الرئيسية إلى التنظيم في كتل منفصلة وحسب رباح فإن التجمع العربي جعل نفسه معروفا لأول مرة في رسالة إلى رئيس الوزراء المهدي

الذي تعد قاعدته في دارفور أساساً مستمدة من القبائل العربية "26" ثلاثة وعشرون من قادة دارفور من العرب مزيج من المثقفين الرئيسيين والشخصيات القبلية وكبار المسؤولين نسبت إلى السباق العربي (إنشاء الحضارة في هذه المنطقة ... في مناطق الحكم والدين واللغة). وكما ذكر في مذكرة التجمع العربي فإن العرب في دارفور يشكلون حوالي 70٪ من السكان موزعين على 55٪ من إقليم دارفور ، ويساهمون في الدخل القومي للبلاد بنسبة 15٪ ويشكلون 40٪ من مجموع النخبة المتعلمة في دارفور. وعلى الرغم من كل هذا فإن لديهم أربعة عشر عضوًا فقط في البرلمان الوطني. "27" ، وربما يتم تقديم تقديرات مختلفة في الجدول 3.

الجدول 3. السكان والوصول إلى الموارد بين القبائل او المجموعات العرقية في دارفور

القبيلة السكان التعليم الموارد الاقتصادية الثروة الحيوانية التسلح

الزغاوة 10٪ 50٪ 60٪ 10٪ 15٪

القبائل العربية 25٪ 10٪ 57٪ 70٪ 68٪

الفور 40٪ 25٪ 23٪ 18٪ 14٪

المساليت وغيرها القبائل 20٪ 15٪ 10٪ 2٪ 3٪

المصدر: نازك رباح ، 1998

ومهما كانت الحقيقة فقد اشتكى العرب في دارفور من نقص التمثيل في الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية ، وطالبوا بحصة تبلغ 50٪ للعرب على جميع المستويات الثلاثة تقديراً لثقلها الديموغرافي والمساهمة في توليد الثروة والمعرفة في المنطقة ودورها التاريخي (حامل الحضارة). واختتموا بتهديد مقنع: (نخشى أنه إذا استمر هذا الإهمال لمشاركة السباق العربي فسوف تنفصل الأشياء من أيدي الحكماء إلى أيدي الجاهلين ، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة) "28".

حتى الآن لا يزال التجمع العربي ظاهرة دارفور لكن إيديولوجيته المدمرة يمكن أن تنتشر بسهولة في جميع المجتمعات السودانية المتنوعة حيث توجد مجموعات تنظر إلى نفسها على أنها متفوقة عرقياً وثقافياً على الآخرين وفي هذا الصدد لا تختلف دارفور كثيراً عن الأماكن الأخرى في السودان وما وراءه حيث توجد توترات بين الجماعات العرقية أو الإقليمية أو الدينية ويتحول ذلك في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة

وغالباً ما يكون العامل المؤثر هو الطموحات السياسية والاقتصادية للأفراد عديمي الضمير الذين يمكنهم التلاعب بالمخاوف والتطلعات الجماعية لمجتمعاتهم لصالحهم الشخصي ومن الواضح أن إيديولوجية التجمع العربي العليا تتقاسم المسؤولية عن تمكين الأشخاص "الجاهلون" الذين أشاروا إليهم في رسالتهم إلى قتل ونهب واغتصاب زملائهم من الدارفوريين مع الاعتقاد بأن ضحاياهم هم أشخاص أقل درجة.

أثار ظهور التجمع العربي بعمق قلق غير الدارفوريين من غير العرب. كان التسطح المتقطع لما اعتقد النشطاء غير العرب بمذكرات داخلية أقل تحفظاً ، كما بكثير من الوثيقة العامة الأولى يبدو أنها تؤكد مخاوف من خطة مفصلة بما في ذلك صفقات مع العناصر البدوية الأجنبية لمهندسة الاستبدال القسري للقبائل غير العربية المستقرة على أراضي دارفور بالقبائل العربية وإحدى الوثائق المنسوبة إلى "التجمع العربي" زعم أنها سجلت محضر اجتماع سري وقع في منتصف عام 1988 عقب تعيين تيجاني سيسي وهو من الفور حاكم دارفور من قبل المهدي دعت الأعضاء إلى عرقلة برامج الإصلاح الخاصة بالحكومات الإقليمية وشمل قطاع الخدمات في المناطق التي يسكنها [الزرقة] لإقناع السكان بعدم قدرة الحكومة على توفير الاحتياجات الأساسية زعزعة الأمن ووقف الإنتاج وتصفية القادة في هذه المناطق وتشجيع النزاعات بين قبائل الزرقة لجعلهم غير متحدون كما دعت الوثيقة إلى جمع الأعضاء في المناصب التنفيذية للالتزام بما يلي:

تركيز الخدمات في مناطق التجمع قدر الإمكان وتجنب تعيين أبناء الزرقة في مواقع ذات أهمية وخلق عوائق أمام أولئك الذين يشغلون مناصب إدارية وتنفيذية ويستخدمون كل الوسائل الممكنة لزعزعة استقرار التعليم في مناطق الزرقة 30".

وقد أدى اندلاع التمرد الحالي إلى توسيع الاستقطاب العرقي إلى أبعاد سياسية وعسكرية متطرفة جديدة وإن تعبئة غير العرب أصبحت الآن بلا شك في تقدم مدفوعة بالمخاوف من التصاميم الاستراتيجية المنسوبة إلى التجمع العربي والطابع الفيرمميز لحملة الحكومة لمكافحة التمرد ويقال إن القادة المعتدلين للجماعات العربية وغير العربية على حد سواء يشعرون بالقلق الشديد إزاء هذه التطورات بسبب إمكاناتهم في تهديد التعايش طويل الأجل لشعوب دارفور.

وقد تلقى النظام الحاكم في الخرطوم نداءات مؤلّمة من داخل مؤسسة دارفور والمشيوخ التقليدية عبر الانقسام العرقي يحذر من حرب عرقية شاملة وفي حادث مزعج لم يتم الإبلاغ عنه إلى حد كبير في السودان وعلى الصعيد الدولي اتهم 21 من زعماء القبائل في دارفور أعضاء لم يسمهم في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في ولاية جنوب دارفور بجولة في لجنة التنسيق السياسي لنشر إيديولوجية التجمع العربي وعلقوا على بيانهم ست وثائق داخلية مزعومة من أجل إظهار المشروع الشنيع وإظهار أن مأزق دارفور الذي بدأ

بسرقه مسلحة والحروب القبلية وينتهي بفضائع الجنجويد قد نتج في الواقع من التوجه المستمر لمنظمة تعرف باسم "التجمع العربي 31"

وزولمان الوثائق تثبت أن "التنظيم القبلي العنصري" كان موجوداً ، ا ولديه لجان متخصصة مكلفة بتنفيذ استراتيجيات محددة ومحددة بشكل جيد كانت تستخدم مؤسسات وصلاحيات الدولة والحزب الحاكم ومهمته لم تقتصر على زعزعة الاستقرار في دارفور لكن أنشطته تجاوزت حدود دارفور والسودان إلى الدول المجاورة. "32

وقد اكتسبت هذه المزاعم مصداقية كبيرة عندما قام نحو 11الضو ، ا من فرع حزب المؤتمر الوطني في جنوب دارفور بما في ذلك أعضاء برلمانيون ولاثيون وقومويون بتوجيه مذكرة إلى رئيس وسكرتير حزب المؤتمر الوطني يحزرون حول جهود بعض أعضاء الحزب في تحقيق أهداف "منظمة عنصرية" غير مسماة تدعو إلى تقسيم منطقة دارفور على أسس عرقية مما يقوض تماسك حزب المؤتمر الوطني ومصداقيته الوطنية ويهدد وحدة البلد بأكمله"33

تزامنت هذه الاحتجاجات من جانب كبار أعضاء حزب المؤتمر الوطني وغيره من القادة المعنيين في جنوب دارفور مع زيارة وفد رفيع المستوى من حزب المؤتمر الوطني إلى نيالا ولدى عودته إلى الخرطوم حذر الحاج عطا المنان رئيس الوفد وسكرتير حزب المؤتمر الوطني في ولاية الخرطوم من أن الوضع يهدد بأن يصبح نزاعاً عرقياً ، ا بين القبائل العربية وغير العربية"34 ، ومع ذلك فإن الحزب الحاكم ظل يركز على النصر العسكري وفي 31 ديسمبر 2003 لرئيس البشير في خطاب متلفز للأمة أن "جزءاً من قبيلة" كان مسؤولاً عن التمرد وكان من الواضح الإشارة إلى الزغاوة التي كانت الحكومة تسعى إلى عزلها عن الفور والمساليب والميدوب ، وغيرها من الجماعات التي كانت في الثورة 0 وبينما كان التلاعب بالحقائق الإثنية لتحقيق مكاسب عسكرية قصيرة الأجل الحكومه شنت حملة في الربع الأخير من عام 2003 لتعقيد النسيج الاجتماعي مرة أخرى في دارفور واعتمد ذلك على تعبئة زعماء القبائل تحت مظلة الحزب الحاكم والفروع التشريعية والتنفيذية للحكومة للتبشير بالتعايش السلمي وفي الوقت نفسه قامت الحكومة بفعالية بتجميد الدبلوماسية وكان الغرض من هذا النهج هو كسب الوقت لتحقيق نصر عسكري يتجنب الحاجة إلى التفاوض مع المجموعات المتمردة المسلحة في دارفور.

الاستقطاب العرقي والإسلام السياسي: 1994-2003

كمذهب إلهي الإسلام هو دعوة للناس من جميع الأجناس والجماعات العرقية والقبلية في جميع أنحاء العالم وفي السودان فتحت الأحزاب السياسية التي تبنت الإسلام بطريقة أو بأخرى كأيديولوجية سياسية

عضويتها لكل الناس من جميع الأعراق والعرقيات والخلفيات القبلية والانتماءات وتستمد الأحزاب السياسية الدينية التقليدية مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي دعمهم الواسع من الطوائف الدينية أي الأنصار والختمية (على التوالي). كما جذبت الأحزاب السياسية الدينية الحديثة مثل الجبهة الإسلامية القومية أعضاء من الجماعات العربية وغير العربية في السودان في الحقيقة في وقت من الأوقات كانت الجبهة الإسلامية القومية تفخر بأنه في قيادتها كان لديها سياسيون غير عرب من الجنوب والغرب وشرق السودان أكثر من الأحزاب السياسية الأخرى ولكن الحقيقة تبقى أن قيادة الجبهة الإسلامية القومية تكاد دائما من المناطق النهرية التي يهيمن عليها العرب إلى حد كبير وبالتالي هي قابلة للدراك أو التأثير الفعلي لثقافة العرب المسلمون أو مركزية ذلك.

وللتكرار فإن عملية التغيير في السياسة في دارفور والتي بدأت من قبل مجموعة من العوامل في منتصف السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات افترضت زخمها الكامل خلال التسعينات مع ظهور نظام إسلامي جديد في البلاد في عام 1989. ومنذ ذلك الحين ازدادت سرعة إثارة النزاع العرقي والتميز العنصري بسرعة منذ الانقلاب العسكري في عام 1989 الذي أوصل نظام عمر البشير إلى السلطة وهو ليس فقط إسلاميا بل هو أيضا متمركز للعرب وقد ضحك هذا البعد الأيديولوجي والعنصري للصراع حيث عرف الطرفان نفسيهما كعرب أو أفارقة ويعتقد أوفاهي المؤرخ المعروف والعالم بالسودان أن العديد من المواقف العنصرية الموجهة تقليديا نحو العبيد قد أعيد توجيهها الآن نحو مجتمعات غير عربية مستقرة.

إلى حد كبير حكومة الخرطوم الإسلامية مسؤولة عن التوتر العرقي المرتفع الذي ميز الحياة في الأقليم منذ عام 1989 وتم منح معظم المناصب العليا للدولة في حكومات الولايات أو الأقاليم في دارفور لأمناء الخرطوم الذين كانوا من أصل عربي على عكس الحكومات السابقة في الخرطوم لم يتردد الإسلاميون في الخرطوم في التدخل والتوسط في الشؤون القبلية دون اعتبار للعادات المحلية إذا كان هذا التدخل يخدم مشروعهم الإسلامي الكبير في دارفور والسودان والكثير من الإعجاب بالأيديولوجيين الإسلاميين والمنظمات حملت أسماء ورموز سلالة العرب (مثل قريش 1 وقريش 2) إلى الواجهة في دارفور إلى جانب ذلك جرت محاولات قوية للفوز بقبائل غير عربية "36". وكانت التقارير تفيد بأن حكومة الخرطوم قد تبنت استراتيجية الجزرة والعصا تجاه الفور بقصد تطهير الأرض الممتدة من الفاشر وكبكاوية إلى الجنينة في أقصى غرب دارفور وتماشيا مع هذه السياسة أصدر الوالي (حاكم) ولاية دارفور في عام 1994 قرارات تنص على إضفاء الطابع الإسلامي على الإدارة الأهلية في غرب دارفور وهي منطقة قبيلة المساليت ونتيجة لذلك استعيز عن الهياكل والألقاب والرموز الخاصة بإدارة الشعوب الأصلية بألقاب ومستحقات عربية على أساس كونها مسلمة وسودانية يمكن الآن للقبائل العربية المطالبة بحقوق الملكية لأرض القبائل الأصلية في دارفور

استخدمت سلطة الدولة القمعية والمليشيات المسلحة (الجنجويد) ضد القبائل التي رفضت الالتزام بالسياسات الجديدة ويظهر البعد العنصري في مقدمة التقارير عن الاغتصاب والقتل الجماعي المدعوم بسخرية من حكومة الخرطوم التي عقدت العزم على الاحتفاظ بالسيطرة على المنطقة والسبب بحسب بعض التقارير الصحفية بسيط هو خط أنابيب نفط محتمل عبر دارفور من غير ذكر ثروات دارفور من المعادن والثروة الحيوانية.

السلام الهش والحرب بالوكالة 2003-2008

الشعور بأن هذا يكفي بما فيه الكفاية جاء الفور في أوائل عام 2003 مع جيش تحرير دارفور وفي وقت لاحق عندما انضمت إلى الزغاوة تم تغيير الاسم إلى جيش تحرير السودان وبعد فترة وجيزة ظهرت جماعة أخرى تسمى حركة حركة العدل والمساواة كحركة مسلحة متمردة في دارفور وكانت كل من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في الغالب تنظيمات زرقة (غير العربية) وبالضربات العسكرية من المنظمين ضد الحكومة فاز الجنود بالإعجاب والدعم من السكان الزرقة في دارفور.

خوفا من أن يؤدي توقيع بروتوكولات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب عام 2002 إلى تغييرات جذرية في هيكل السلطة في البلد بأكمله وتحركت مجموعات عربية قوية في دارفور لاستغلال تحالفها مع المتشددين في الإسلام حكومة الخرطوم من أجل تسوية مرة واحدة وإلى الأبد لصراع طويل الأمد على الأرض مع الزرقة في دارفور وإن المجموعات العربية القوية في دارفور والإسلاميين المتشددين في الخرطوم يجمعون ما تبقى من حركة التوسعات الإيديولوجية للإسلام السياسي في السودان التي تحطمت أحلامها مع الأداء البائس والفسل والانهيار النهائي للإسلاميين في السودان وقد عزز هذا الاحتمال التحالف بين الحكومة الإسلامية والمليشيا العربية في دارفور وكلاهما جناحان لحركة توسعية إيديولوجية ضد حقوق السكان الأصليين التاريخية في الأراضي التي تطالب بها القبائل غير العربية في دارفور ويستخدم الإسلاميون الحاكمون في الخرطوم مليشيات عربية لإلحاق الهزيمة بحركات التمرد في دارفور وإيقاف عملية السلام مع الحركة الشعبية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي الوقت نفسه وجدت القبائل العربية في دارفور في هذه الأحداث فرصة فريدة للاستقرار مرة وإلى الأبد ومساءلة الأرض من خلال إزالة ماديه لغير العرب من أراضيهم المزعومة تاريخيا ويستقرون فيها ،إنه وضع القتل الفعلي والإبادة الجماعية المحتملة.

خاتمة:

تقدر القوات الحكومية السودانية وحلفاؤها بأنها قتلت ما يقرب من 250 ألف مدني وأحرقوا حوالي 3000 قرية وشردت ما يقرب من 1.5 مليون شخص في دارفور فر العديد منهم في النهاية إلى تشاد المجاورة حيث هاجمهم القوات السودانية مرة أخرى عبر حملات الحدود وتستخدم القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها (الجنجويد) استراتيجيات تطهير عرقي وتطور في هذه العملية أيديولوجية عنصرية وثقافة محارب بالأسلحة والكثير من الخيول والجمال وما زالت أسهل طريقة للحصول في جميع أنحاء دارفور ، أجبروا مليون مدني على ترك منازلهم بالقصف والحرق والاعتصام الجماعي وطوقوا الناجين في مخيمات اللاجئين. وأفاد مسؤول في الأمم المتحدة أن الفرق الوحيد بين مشهد رو اندا من المذابح العرقية من قبل الهوتو في عام 1994 و دارفور كان عدد الضحايا وأضاف أن هذه لم تكن مجرد حرب وإنما محاولة منظمة للتخلص من مجموعات عرقية محددة من الناس".38

ووفقا ، للفصيل الإيديولوجي الإسلامي في حكومة السودان فإن اتفاقية السلام الشامل أعطت الجنوب أكثر مما يستحق ويجب عدم تكرار خطأ منح المتمردين في دارفور أو في شرق السودان وبطريقة ما أعطت مفاوضات سلام الجنوب والشمال الملتوية الحكومة السودانية ما يكفي من الراحة من متمردي الحركة الشعبية او الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب لإعادة توجيه قوتها العسكرية ضد الجماعات المتمردة في دارفور ورأت حكومة الخرطوم في حركات التمرد في دارفور شبح الأطراف الأفريقية تسير ضد المركز العربي الإسلامي وترتبط الأيديولوجيات الإسلامية ارتباطاً وثيقاً ، بالأوساط الحاكمة بتنظيم منتدى السلام الشمالي لحشد دعم العرب داخل وخارج البلاط المحذر ، من الخطر الوشيك الذي يتعرض له العرب في السودان ويتذكر حالات طرد العرب من اسبانيا وافريقيا عندما تتصرف أقلية قوية مثل الأقلية المحاصرة فمن المؤكد أن هذا هو حالة من الإبادة الجماعية المحتملة".39

سيئه للغاية الأوضاع في دارفور التي قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تحذيرة العادي خلال فترة ولايته يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً ، لاتخاذ إجراء عملي أعني سلسلة من الخطوات التي قد تتضمن العمل العسكري "40 تم الإدلاء بتصريحاته في عام 2004 بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لبدء الإبادة الجماعية في رو اندا التي أودت بحياة 800 000 شخص بالمعنى الدقيق للكلمة حيث يتعلق الأمر بالعرق هناك عدد قليل من العرب في دارفور وبشكل عام العرب في دارفور هم أولئك الذين يتحدثون العربية كلغة بلد ، دواحياناً ، أولئك الذين هم من الرحل في أسلوب الحياة فهذا المعنى قد أصبح العديد من العرب كما الكثير أفارقة وكلا الهويتين مائعة على حدودهما ، لكن الخصوم يستخدمون الهوية القبلية او الإثنية او العرقية في إطار خاص في الميدان يقاتلون بعضهم بعضاً ، وبالمعنى السياسي يشير مصطلح عربي أو عربي مسلم إلى الهوية السياسية المسماة العربية التي رفعتها (كتلة السلطة العربية

الإسلامية النهرية) المجموعة الحاكمة في الخرطوم كمؤشر حصري للهوية والاستفادة من نفوذ وسلطة وثروة الأمة السودانية.

كانت دارفور معقلا ً لطوائف الأنصار الدينية التابعة للحركة المهديّة التي هزمت قواتها الجيش البريطاني قوّلت الجنرال غردون قائد الجيش التركي ّ المصري قبل أكثر من قرن بقليل ومنذ ذلك الحين أصبحت دارفور قاعدة قوية لحزب الأمة الذي يقوده حاليا ً حفيد المهدي الصادق المهدي وفي ثمانينيات القرن الماضي كان ينظر إلى الصادق المهدي رئيس الوزراء على أنه كان يتعامل بخطر رفيع ويسترضي التجمعات العربية من قبائل العرب في دارفور دون أن ينفر من قبائل الزرقة في دارفور وسرعان ما جعلت التغييرات في السياسة في دارفور ولا سيما مع إدخال الإسلام كهوية سياسية مما جعل كل المناورات صعبة للغاية.

من المهم التأكيد على أن الإسلام بوصفه هوية ثقافية وسياسية يشير إلى المسلمين الذين هم مؤمنون ويعني الإسلام له عبادة الرب الواحد (الله) بينما يشير الإسلاميون إلى النشطاء السياسيين الذين يستخدمون الإسلام مؤشراً حصرياً للهوية السياسية والنفوذ إلى السلطة والثروة. يعتمد الفكر المهدي على نظام المعتقدات الصوفية وبالتالي فإن أتباعها الأنصار هم مسلمون ولكن ليسوا إسلاميين بالمعنى التقليدي على النقيض من الأحزاب السياسية الطائفية الإسلامية التقليدية لحزب الأمة الصادق المهدي والحزب الاتحادي الديمقراطي للميرغني يقف على النمط الإسلامي المتطرف التجديدي المناضل والدولي للإسلام السياسي الذي يناصرة حسن الترابي من الجبهة الإسلامية القومية وهو حزب ذو طليعة من الطبقة الوسطى يميل إلى الحضر ويقوده الكوادر الطليعية وعازم على تولي السلطة بأي وسيلة حقق تحالف الجبهة الإسلامية القومية مع فصيل في الجيش السوداني حلمهم السياسي وظلت الجبهة القومية الإسلامية في السلطة في السودان منذ عام 1989 لكن الانشقاق الأخير داخل الإسلاميين الحاكمين في السودان دفع الترابي إلى السعي

دعم ليس من المناطق الحضرية الأكثر مركزية في السودان (عادة ما يتم تحديدها باعتبارها حكراً على الرئيس البشير) ولكن من دارفور وأجبرت الانشقاقات السياسية في صفوف الإسلاميين في السودان كلا الزعيمين على التراجع إلى دعم سياسي وهويه ضيقة.

مع ظهور الحركة الشعبية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان أعطيت هوية الأفارقة بعد ّ اسياسي ّ ا جديد ّ ا ولقد أصبح مصطلح أفريقي يحمل دلالة سياسية وهوية أكثر قوة ووعدت الحركة الشعبية لتحرير السودان أو الجيش الشعبي لتحرير السودان بتوحيد الأفارقة في السودان ضد مركز الخرطوم العربي الإسلامي القوي تاريخياً ودعت القبائل غير العربية في دارفور إلى النهوض ضد العرب والآن إحدى الحركتين المتمردتين

الرئيسيتين في دارفور حركة تحرير السودان عضو في التحالف الوطني الديمقراطي مظلة الحركات المعارضة وتتألف من الحركة الشعبية او الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات الشمالية.

الأنصار في صفوفهم أعضاء من الفئات العرقية الأخرى وكلا المجموعتين المتمردتين اللتين تقاطلان الآن حكومة الخرطوم في دارفور ليست من عرقية خالصة في تكوينها ولحكومة الخرطوم في صفوفها أعضاء ينتمون إلى الفور والمسالييت والزغاوة الذين كانت الحكومة عازمة على تدميرهم ولذلك فإن كل من الميليشيا المناهضة للحكومة والمناصرة لها رعاة خارجيين ولكن لا يمكن رفضها فقط كإبداعات خارجية و أفادت الأنباء أن حكام الخرطوم قاموا بتنظيم ميليشيات محلية في دارفور ومناطق أخرى في الثمانينيات وذلك لاستخدامهم لمحاربة الحركة الشعبية او الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب واحتواء التوسع في تمرد الجنوب إلى الغرب وفي البداية كانت الميليشيات عربية لكن القبائل غير العربية في وقت لاحق نظمت ميليشياتها الخاصة ووجدت الدعم من الحكومة المركزية خاصة في التسعينات.

عندما انفصل الإسلاميون في عام 1999 بين مجموعة الترابي وجماعات البشير تم تطهير الكثير من ميليشيات دارفور المشتبه في دعمها للترابي أولئك الذين لم يكونوا مثل البرتي احتفظوا بقدر من الدعم المحلي هذا هو السبب في أنه من الخطأ التفكير في الجنجويد كمنظمة واحدة تحت قيادة موحدة على الرغم من أن حكومة الخرطوم معروفة بدعم هذه الميليشيات بالأسلحة وتمويلها.

غير أن عدم وجود قيادة مركزية للميليشيات لا يعفي الحكومة السودانية من مسؤوليتها عن الفضائح التي يرتكبها الجنجويد والتي لا تزال تمويلها وفي كلمات محمداني (2004) (يجب أن يتحمل الكفيل مسؤولية اعمال الوكيل0)

استخدم الإسلاميون في الخرطوم ميليشيا الجنجويد لهزموا حركات المعارضة المسلحة في دارفور المشتبه في تلقيها الدعم من جماعات معارضة رئيسية أخرى مثل الحركة الشعبية او الجيش الشعبي لتحرير السودان والتجمع الوطني الديمقراطي والترابي الإسلاميين، هم أيضا يريدون لإعاقه عملية السلام مع الحركة الشعبية لأن فصيلا ً متفائلا ً في الحكومة الإسلامية في الخرطوم يعتقدون أنهم قدموا بالفعل الكثير من التنازلات إلى المتمردين الجنوبيين بالإضافة إلى ذلك يهدف الإسلاميون أيضا ً إلى حشد الدعم العربي والمسلم في جميع أنحاء العالم للاعتقاد بأن العرب في السودان معرضون لخطر الإبادة من قبل الأفارقة"41. وجدت القبائل العربية في هذه الأحداث فرصة فريدة للسكن مرة واحدة وإلى الأبد ومسألة لأرض عن طريق إزالة غير العرب فعليا ً من أراضيهم التي طالبوا بها تاريخيا ً واستقروا هناك، إنه وضع القتل الفعلي والإبادة الجماعية المحتملة.

Foreword

Andreas Eshete

As we enter Ethiopia's new millennium, it is important to attend to what merits celebration in the Ethiopian and wider African past. It is even more important to pause for collective reflection, care, and concern over our intractable troubles. It is noteworthy that, like African institutions, African public intellectuals have demonstrated deep engagement in the tragedy unfolding in Darfur.

Although nobody can be justly convicted of haste, the tragic events in Darfur have, over time, captured the moral imagination of individuals, governments, and international institutions everywhere. The immense suffering in Darfur is particularly

poignant for Ethiopians. The Sudanese people have sheltered us in times of war and repression ever since the fascist occupation (1935-1941). Robert Frost famously remarked that "home is the place where, when you have to go there, they have to take you in." Since it is by now unthinkable that if we go to Sudan they will not take us in, it would be fair to say that Sudan has a claim, more than any other place, to be called home by Ethiopians. Against this background, it is deeply painful for us to witness, in Darfur, Sudanese citizens denied a home in their own country. It is plain that the iniquity in Darfur is not just a calamity for Sudan, its neighbors, and the rest of Africa; it is a moral and political affront to humanity.

While Western talk about Africa often tends to focus on the sensational, transitional, and, most of all, the generic, our own talk about ourselves is overly confined by national isolation. This courts the loss of cosmopolitanism in our thoughts and solidarity in our deeds.

In conjunction with the *Darfur and the Crisis of Governance in Sudan* conference, held at the Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa University (February 21-23, 2008), in collaboration with Cornell University's Africana Studies and Research Center and Fordham University's History Department, this volume is a true historic and intellectual milestone. Together, the conference and this volume throw light on Darfur's pressing, contested issues: the genealogy of the crisis; the identification of the wrongs; divided public perspectives; unusual war crimes or unusual guises of familiar crimes, such as crimes committed against women; and divergent paths in the quest for peace and justice. This volume, to say the least, will certainly sharpen our understanding of the conflict in Darfur and fortify our personal commitment to pro actively addressing the insufferable plight of the people of Darfur.

The conference and this volume also renew the commitment of the Africana Studies and Research Center at Cornell University and Addis Ababa University to embark jointly on issues that are pertinent to the African continent.

I should add that throughout the course of this project we Ethiopians saw much to emulate in our Sudanese colleagues: forthrightness; a readiness to disagree, happily free of a trace of rancor; attention to what Darfur and th'epolitical fate of Sudan spells for Africa; hope in the face of grim burdens. These are wonderful traits, especially in light of Francis Deng's cited observation: "What we are silent about is what divides us." The exchanges at the conference and within this book exemplify the value of conversation among African citizens and intellectuals across national borders.

Finally, benedictions never come easy. Still, surely, you will join **me in congratulating all our contributors and, of course, Carina E. Ray of Fordham University and Salah M. Hassan of Cornell University, for the remarkable feat of coordinating the conference** across many countries and continents, and following up most swiftly in producing this diligently edited and thoughtfully designed book. Elizabeth Wolde Giorgis and her colleagues at our Institute of Ethiopian Studies worked very hard to make the necessary preparations for the conference in Addis Ababa. The erudition and passion on display - virtues seldom encountered together - have made the conference and this groundbreaking edited volume a success

Acknowledgments

The editors wish to acknowledge the following individuals and institutions whose goodwill, hard work, and enthusiasm made this publication and its sister-conference, Darfur and the Crisis of Governance in Sudan in Addis Ababa (February 22-23, 2008)

a reality. We are indebted to our gracious hosts in Addis Ababa, Andreas Eshete, President of Addis Ababa University, and Elizabeth Wolde Giorgis, Director of the Institute of Ethiopian Studies for collaborating on this project and for doing everything possible to organize the conference and make it a pleasant experience as well. We are particularly grateful to have been able to inaugurate this project on African soil. Symbolically, Ethiopia was the nation where the Addis Ababa Peace Agreement of 1972 was brokered, which paved the way for peace in South Sudan - albeit temporarily, before the war flared up again in 1983 as a result of the perverse actions of Numeiri's regime. It is our hope that the conference and this publication become one step among many toward peace in Darfur and an end to another unjust chapter of senseless killing and bloody conflict in Sudan. Embarking on this project in Addis Ababa was also ideal because it facilitated the participation of Sudanese scholars and activists who are based in Sudan and their counterparts in Europe and the United States who otherwise, as Africans, would have faced difficulties in obtaining visas to the United States or Europe. In addition, the conference strengthens the institutional ties of Cornell University and Fordham University with an important African-based counterpart and advances our efforts to establish linkages and exchange programs with African universities.

The success of the conference and seeing this book to fruition could not have been possible without the contribution of several institutions and a host of individuals. We would like to acknowledge and thank those who provided generous support:

The Prince Claus Fund for Culture and Development, The Netherlands, supported us with a major grant that enabled us to fund the conference and this publication. Thanks to Els van der Plas, Director of Prince Claus Fund, whose vision and tireless support shaped this publication in the best way possible. The conference was co-sponsored by Cornell University's Africana Studies and Research Center; Society for the Humanities; Office of the Vice Provost for International Studies; and College of Arts and Sciences Dean's Office. Fordham University's Dean of Faculty, Dr. Robert Himmelberg, and Professor Doron Ben-Atar, Chair of the History Department, also provided generous support.

Our ultimate gratitude goes to the conference participants - the presenters, chairs, and discussants - all of whom contributed in one way or another to the success of this volume. Their contributions during the conference have enriched this volume and made it intellectually viable. We thank them all for enduring the hazards of travel and crossing borders and for taking time out of their busy schedules to write papers, prepare comments, and engage in vigorous dialogue. We would like to express our gratitude to our two keynote speakers, Dr. Mansour Khalid, the former Sudanese minister of foreign affairs, and Professor Mahmood Mamdani of Columbia University. Dr. Khalid's talk eloquently unpacked the crisis in Darfur as a problem

within a problem rooted in the legacy of the colonial state. Prior to his own keynote address, Professor Mamdani gave an insightful and intellectually provocative series

of lectures in Addis Ababa, which galvanized audience attendance and paved the way for one of the most dynamic exchanges at the conference.

We are particularly grateful to Professor Abdullahi Osman El-Tom for his valuable suggestions and advice with regard to contributors and for supplying us with rare documents, some of which are reproduced in the appendices of this book. A special note of thanks goes to Mustafa Adam, who beautifully translated Kamal El-Gizouli's essay from Arabic into English, and to Rogaia Abusharaf, who kindly assisted us in editing and shortening the translated version. Yasir Arman, Deputy Secretary-General, Sudan People Liberation Movement (SPLM) and Deputy Member of the SPLM's Darfur Task Force, provided valuable advice on the conference and the SPLM's effort to unify the Darfur resistance movements, but could not attend due to a scheduling conflict. We are indebted to the generosity of Issam A. Abdel Hafiez, the prominent Sudanese artist, for permitting us to use his photographs in the publication material for the conference, the cover of this book, and for contributing a remarkable visual essay.

In Addis Ababa, our appreciation goes to the discussants whose intellectual energy and insightful interventions made the discussions more stimulating and assisted our contributors in refining their essays. We offer our special thanks to Zenebework Tadesse, Director of the Forum for Social Science Studies and Coordinator for UNISA. Addis Ababa; Bahru Zewde, Professor, Historian, and President of the Forum for Social Science Studies; Tirnnit Abraha, Regional Coordinator, Inter-Africa Group; Ambassador Nureldin Satti, UNESCO Representative to Ethiopia, Djibouti, the African Union, and IGAD, Addis Ababa, Ethiopia; Jean-Bosco Butera, Chair of Peace and Security Studies, Addis Ababa University, and Former Director of the Africa Program of the United Nations-affiliated University for Peace (UPEACE); Meaza Ashenafi, Member, Economic Commission for Africa, Founder and Former President of Ethiopian Women Lawyer's Association, Addis Ababa; Tamerat Kedebe, Director of Inter-Africa Group, Addis Ababa; Mogobe Ramose, Regional Coordinator, UNISA, Addis Ababa. We also thank our friend the Ethiopian historian Takalign Wolde-Merriam for being so generous with his time and for introducing our guests to Addis Ababa.

In the United States many individuals worked tirelessly behind the scenes to make this project a success. Ms. Cindy Telage, administrative manager of the Africana Studies and Research Center, and Ms. Lesley Andrews and Ms. Linda Charles, of the Cornell Business Center, navigated all kinds of bureaucracies to ensure that financial and logistical matters were taken care of. We are most grateful to Jeff McCord, who with grace and efficiency helped prepare the manuscript by coding the essays and assisting us with the index. In the world of publishing, a well-edited final product depends on the keen eyes of a good copy editor. In this regard, we are grateful to Susan Barnett for working through an earlier draft of this book to correct many errors, and to Karen Tongish for her acumen and promptness in copyediting the book's final draft. Possessing a keen sense of aesthetics and an eye for perfection, Ramez Elias designed the posters, brochures, and website for the conference.

Working with Irma Boom, the prominent Dutch designer, and her assistant Sonja Haller was a tremendous pleasure and an honor.

Finally, we would like to thank Roger Haydon and John Ackerman from Cornell University Press for their enthusiasm and commitment to this project.

Introduction

Critically Reading Darfur and the Crisis of Governance in Sudan

Salah M. Hassan and Carina E. Ray

Violence can never be understood solely in terms of its physicality - force, assault, or the infliction of pain - alone. Violence also includes assaults on the personhood, dignity, sense of worth, or value of the victim. The social and cultural dimensions of violence are what give violence its power and meaning. Focusing exclusively on the physical aspects of torture/terror/violence misses the point and transforms the project into a clinical, literary, or artistic exercise, which runs the risk of degenerating into a theater or pornography of violence in which the voyeuristic impulse subverts the large project of witnessing, critiquing, and writing against violence, injustice, and suffering

Nancy Scheper-Hughes and Philippe Bourgois, *Violence in War and Peace (2004)*'

The ongoing conflict in the western Sudanese region of Darfur has received unprecedented attention, especially in the West, from the international media and human rights organizations, and it has captured the attention of millions of ordinary citizens around the world. Those seeking to learn about the conflict, as well as those who have reported on it, often rely on information produced by the various governmental bodies and nongovernmental organizations (NGOs) that are involved in addressing the humanitarian crises spawned by the conflict. As a result, much of what has been written about the conflict tends to be either aid-oriented or journalistic in nature and often lacks a strong understanding of the historical, economic, political, sociological and environmental factors that have contributed to the conflict. While newer scholarship on the conflict has increasingly included more Sudanese voices, the perspectives of those who are directly affected by the war - most specifically the people of Darfur - and, more generally, Sudanese women - have not been adequately heard.

This volume includes essays that explore the multiplicity of factors that have given rise to what has been called "the first genocide of the twenty-first century." Composed of essays that have been specially written for this volume as well as key previously published essays, the collection brings together many of the leading thinkers and civil society activists involved in understanding and proactively addressing the situation in Darfur and in Sudan. The essays engage in careful analysis of the historical, geopolitical, military, social, environmental, and economic roots of the conflict, and reflect on the contemporary realities that shape the experiences of those living in the region. It is our hope that this kind of cross-disciplinary dialogue will foster a comprehensive yet nuanced understanding of the root causes, manifestations, and implications of the ongoing conflict, and help generate more informed prospects for a just and comprehensive resolution to the conflict. Important as several of the essays demonstrate, formidable pre-existing as well as 'newly

formed multiregional and multiethnic movements and civil society organizations' within Sudan have organized themselves around the issue of Darfur. This often-neglected development is but one indication that if solutions to the conflict are to be found they must be developed in dialogue with ongoing internal efforts to deal

with the range of issues that have given rise not only to the war in Darfur but also to the larger interlocking political crises in Sudan.

Reportage on Darfur typically glosses over the strong sense of self-reliance and responsibility among the thousands of Sudanese aid workers who form the backbone of relief organizations, in favor of highlighting the work of a much smaller number of foreign counterparts. It is precisely this kind of skewed representation that perpetuates the false notion that Sudanese, and by extension Africans, are not actively involved in addressing and resolving their own problems. Indeed, the deep extent to which Sudanese, both in Sudan and abroad, have been and continue to

be engaged in what is happening not only in Darfur but throughout the nation was brought into sharp focus during the international conference Darfur and the Crisis of Governance in Sudan, convened at the Institute of Ethiopian Studies at Addis Ababa University, Ethiopia, on February 22-23, 2008. Our goal in convening this conference was to create a space for contributors to this volume - leading scholars, civil society members, and activists - to discuss and debate the factors that have given rise to the Darfur crisis. Strikingly, even with such a diverse group of presenters from various walks of life and with different political orientations, a clear consensus was reached that despite the multiplicity of factors that have contributed to the conflict, its root causes lie at the doorstep of the failed Sudanese state. Equally so, the different panels at the conference underscored the fact that Sudan continues to have a strong civil society base that remains engaged in all issues related to Darfur and the larger crisis of governance in Sudan.

Characterized by different emphases and varying degrees of analysis, several existing works on Darfur have examined its history, ethnic politics, and the conflicts that have characterized much of its devastating recent history. These include the work of Abdel Ghaffar M. Ahmed and Leif Manger; Martin Daly; Alex de Waal; Alex de Waal and Julie Flint; Sulayman Hamid; Douglas Johnson; Mahmood Mamdani; and Mohamed Sulirnan." Together, these authors have shed light on Darfur's complex internal history, as well as its complicated relationship with the larger Sudanese nation-state. In the process they have advanced our understanding of the various dynamics at work in the current conflict. This volume, however, departs in focus by bringing together essays on the discourse and activism around the Darfur crisis, along with contributions that delve into quite focused examinations of particular aspects of the war from a range of different perspectives.

A Word about Terminology

Several editorial issues surfaced in relation to the terminology, names, and concepts used throughout the different essays included in this book. Some of these issues are simple matters of inconsistency in spelling the names of ethnic groups, individuals, and places, in addition to other terms related to Darfur and Sudan. Since most of these words have their origin in Arabic and other Sudanese languages, the inconsistencies mostly emanate from the difference between the standardized spelling

of such words on the one hand, and their correct transliteration in Roman letters on the other hand. In such cases, we have streamlined the spelling throughout this volume by employing the most standardized English language spellings, especially where names of cities, towns, and places are concerned. For instance, we have used El Fasher, the most common spelling of the name of the North Darfur capital, rather than el-Festiir, even though the latter is the most accurate transliteration of the same name.

With regard to names of individuals and major figures, where possible we have adopted the way in which such persons spell their own names. An example of this

is the name of the veteran politician and Darfur activist Mohammed Ibrahim Diraig, whose last name is often spelled in more than three ways: Diraige, Diraig, and Direge. We resorted in this case to the spelling Diraig himself used when he signed the Declaration of the Darfur Salvation Front, a copy of which is included in the appendices to this volume. In the case of the former military dictator Ja'far Muhammad Numeiri, contributors have used widely different spellings of his last name; we streamlined these into the most common spelling Numeiri. We have also used Omar Hassan Al Bashir as the most accurate spelling for the current president of Sudan. We opted to use Darfurians rather than Darfurils to reference the people of Darfur and riverian/s rather than riverean/s to reference the northern and central people of Sudan. In the case of the infamous government-sponsored militia, we use Janjawid rather than other renderings of the same term, such as Janjaweed or Janjawiid.

More challenging has been encountering terms that we ourselves would not employ in our own work because of their conceptually and intellectually problematic histories, meanings, and usage. A good example of this is tribe, a term that has been subjected to much-needed criticism within anthropological and social science discourses." For well over three decades, Africanists have debated the uses and abuses of the word tribe. One of the earliest critiques of the term came from the great South African anthropologist and Pan-Africanist Archie Mafeje, who in 1971 argued that "if tribalism is thought of as peculiarly African, then the ideology itself is particularly European in origin." Later generations of scholars have gone on to show how in many instances so-called tribes were indeed colonial creations and thereby question the efficacy of using tribe as a unit of analysis when studying African societies.

While today few Africanists use tribe in their scholarship and teaching, it is still rampant in public discourse about Africa, particularly in the Western media's coverage of conflicts in Africa. Slapping the word tribal on African conflicts is not only analytically lazy but irresponsible and dangerous. Deeply embedded in a colonial lexicon of racism, the use of such inaccurate terminology naturalizes and further exoticizes violence in Africa in ways that preclude a true understanding of the root causes and manifestations of violence, and forecloses the possibility of generating more informed prospects for just and comprehensive resolutions to violent conflicts. This could not be more evident than in the case of Darfur as many of the essays included in this volume illustrate.

The use of tribe in the context of Darfur is especially troubling because it gives the wrongheaded impression that the conflict is rooted in primordial identities. The casual use of the term tribe obscures rather than clarifies our understanding of how

ethnic identities and groups have evolved and interacted with one another over time, and in relation to such factors as state and class formation; economic, social, and political change; environmental factors; as well as more mundane facts of life such as migration and intermarriage. While there is no doubt that ethnic tensions, which have a long history in Darfur, have affected how the violence has unfolded, to characterize the violence as a "tribal" or "race" war neither speaks to the ethnic dimensions of the violence nor to other important factors, such as unequal access to political and economic power, that have coalesced to bring about this unprecedented wave of destruction at this particular moment. Nor does it acknowledge the leading role that violent conflicts play in concretizing previously fluid categories of ethnic identity and creating new forms of ethnic affiliation, which in turn can intensify existing conflicts or become fodder for future ones. Indeed, as Mohamed Suliman points out:

Most violent conflicts are over material resources, whether these resources are actual or perceived. With the passage of time, however, ethnic, cultural and religious affiliations seem to undergo transformation from abstract ideological categories into concrete social forces. In a wider sense, they themselves become contestable material social resources and hence possible objects of group strife and violent conflict.

Usually by-products of fresh conflicts, ethnic, cultural and spiritual dichotomies, can invert with the progress of a conflict to become intrinsic causes of that conflict and in the process increase its complexity and reduce the possibility of managing and ultimately resolving and transforming it."

Having clarified our own position on tribe, we made an editorial decision not to interfere with the use of tribe or tribal by many of the contributors to this volume because of our understanding of the problem of translation. The equivalent of the word tribe in Arabic is qabilah, which neither harbors colonial stereotypes of savagery and primordialism nor connotes the external imposition of group identities associated with colonial policy. Rather, qabilah is self-referential in most cases and indicates a sense of ethnic identification. It is important to note, however, that in contemporary Arabic scholarship tribe is increasingly being replaced by the Arabic word ithniya (ethnicity) and ithny (ethnic), signaling a growing awareness that qabilah is often misinterpreted by Western audiences when translated as tribe. Given that our contributors are generally substituting qabilah with tribe rather than intentionally using it as part of the lexicon of colonial racism, we are hopeful that readers will not misinterpret its usage herein.

Just as the use of the term tribe obscures rather than clarifies the dynamics of the conflict in Darfur, so too does the use of African or Black African and Arab to describe not only the involved parties, but also to explain the root of the conflict. Let us be clear from the beginning that we take the position that this is not a "race war" and that the multiple parties involved are all indigenous Africans whose ethnic identities have increasingly become racialized as a result of the conflict, but are by no means the sole cause of it. Alex de Waal unpacks the extent of this misleading characterization as follows:

The story is not as simple as the conventional rendering in the news, which

depicts a conflict between "Arabs" and "Africans." The Zaghawa - one of the groups victimized by the violence and described in the mainstream press as "indigenous African" - are certainly indigenous, black and African: they share distant origins with the Berbers of Morocco and other ancient Saharan peoples. But the name of the "Bedeyat," the Zaghawa's close kin, should alert us to their true origins: pluralize in the more traditional Arab manner and we have "Bedeyiin" or Bedouins. Similarly, the Zaghawa's adversaries in this war, the Darfurian Arabs, are "Arabs" in the ancient sense of "Bedouin," meaning desert nomad, a sense that has only in the last few decades been used to describe the Arabs of the river Nile and the Fertile Crescent. Darfurian Arabs, too, are indigenous, black, and African. In fact there are no discernible racial or religious differences between the two: all have lived there for centuries; all are Muslims (Darfur's non-Arabs are arguably more devout than the Arabs); and until very recently, conflict between these different groups was a matter of disputes over camel theft or grazing rights, not the systematic and ideological slaughter of one group by the other."

In Mahmood Mamdani's essay "The Politics of Naming: Genocide, Civil War, and Insurgency," included in this volume, he underscores how the twinned processes of de politicizing and racializing the war in Darfur have enabled various international actors to paint it as a genocide perpetrated by "Arabs." One needs little education, in the politics of fear and anti-Arabism in the post-11/9 world to understand that demonizing Arabs has been a critical component of legitimizing America's "War on Terror."

Given what is at stake here we want to emphasize that while many of our contributors use Arab and African to refer to the different parties involved in the Darfur conflict, typically they do so in ways that either reference the multiple meanings that both labels have in Sudan, or reflect how those involved in the conflict have adopted and deployed these categories to further their own causes both nationally and internationally. We would have preferred to use Arabized to denote that ethnic groups routinely called Arab in the context of Darfur, who are in fact indigenous Africans and who through processes of cultural change, intermarriage, language acquisition, and mode of livelihood, have become culturally rather than racially "Arab" over time. Yet, it is our hope that as readers encounter the term Arab they will disentangle it from the contemporary meaning assigned to it by the West's vernacular of fear.? Similarly, in the case of "Zurqe," (or "Zuruq") a locally used name for the non-Arabized population of Darfur derived from the Sudanese Arabic word for "black," we always place it inside quotes to signal our awareness that this term emerges out of what de Waal calls "the casual racism of Arabs in Darfur."8 The widespread use of "Zurqa" in some of the essays is indicative of the process through which many words with derogatory connotations become normalized through their repetition; we hope that as readers encounter the term in quotes they will be reminded that in the context of Darfur it is not simply a neutral descriptor.

Organization of Chapters

Presented in two parts, the first part of this book consists of five thematic sections with essays written by leading Sudanese academics, intellectuals, activists, civil

society representatives, and members of government and Darfur rebel factions, along with essays by scholars based in Europe and the United States.

The first section of the book, "Origins and Evolution of the Conflict," opens

up with an essay by Mansour Khalid that addresses the continued failure of post-independence governments in Sudan to re-conceptualize the model of governance inherited from the colonial state, which in turn has led to the state's sanctioned policy of monopolizing power at the center. Khalid brings his long-standing experience not only as a scholar and leading member of the Sudan People's Liberation Movement (SPLM), but also as former Minister of Foreign Affairs, to his analysis of the multitude of factors that spawned the war in Darfur. As such, Khalid argues that what is now needed is a complete restructuring of the state in order to repair the domestic space, making it conducive to peace by coming to terms with the internal heterogeneity of the Sudanese people. In his well-researched and comprehensive essay, Atta El-Battahani elucidates the convergence of local, national, and environmental factors that have led to horrific crimes against humanity in Darfur. He argues that while these factors have led to actual homicide in Darfur, the increasing potential for genocide must be understood as a product of the role of the state in perpetuating injustice in the first place. Armed with figures and statistics, Benaiah Yongo-Bure compares and analyzes the conflict in Darfur in relationship to the North/South civil war by looking at the similarities in the structural inequalities between South Sudan and Darfur, on the one hand, and what is known in Sudanese political discourse as "Hamdi's Privileged Triangle" of Dongola - El Obeid - Sennar riverian elites, on the other hand. Yongo-Bure concludes that the wider practice of marginalization by the Sudanese state, which excludes the majority of Sudanese from political participation and neglects their socioeconomic and cultural needs, accounts not only for the war in Darfur, but for the multiplicity of protracted conflicts that have plagued Sudan since its independence in 1956. Abdullahi Osman El-Tom, a member of the Justice and Equality Movement (JEM) and respected anthropologist, takes a hard look in his essay at the implications of the racial politics of exclusion, practiced by both the Sudanese state and Darfur's Arab Gathering, for ethnic cleansing and restructuring of land ownership in Darfur. El-Torn argues that the paradox of Muslim fighting Muslim in Darfur is the result of a deliberate effort by the hegemonic forces of the center to create an Arab-Islamic belt in the region by displacing Darfurian groups who are perceived as non-Arab. This is followed by Ali B. Ali-Dinar's contribution, which makes a call for greater analytical clarity in discerning patterns of continuity and change within the history of conflict in Darfur. Ali-Dinar contends that while the current conflict in Darfur shares common denominators with past conflicts, its size, scale, and the nature of destruction set it apart from previous patterns of violence. He also eschews the characterization of the conflict as a war over natural resources intensified by drought and desertification in favor of looking at the deeper layers of dysfunction embedded in the structure of governance.

Together, the essays in this section enumerate the multiplicity of factors that have contributed to the rise of this horrifying chapter in the history of Sudan. Although each of the authors has focused on a specific aspect of the conflict, they all emphasize the need to point out its complex roots and evolution over time. Above

all, each has come to the same conclusion that the state's monopolization of power and wealth at the center and the hegemony of the riverian Arabized elites, who have held power in Sudan since independence, are to blame for the perpetuation and escalation of the marginalization and oppression of the people of Darfur.

The second section, entitled "Representations of the War in Darfur" includes four essays that focus on the politics of representation and identity discourses that inform the various ways in which the war is constructed and understood. Alex de Waal's comprehensive essay is a study of the overlapping historical processes of

identity formation in Darfur. De Waal argues that the recent polarization of "African" and "Arab" identities that has come to misleadingly represent the fault lines of the current conflict in Darfur marks a sharp break with earlier models of identity formation that were absorptive in nature and thus heterogeneous and constantly evolving in outcome, particularly as a result of Darfur's long history of stable state formation prior to British conquest in 1916 and the Sultanate's subsequent incorporation into Sudan in 1922-1923. Darfurians' political and economic marginalization by both the colonial and postcolonial Sudanese state has increasingly set the stage for identity politics to emerge as a potent weapon in their struggle for greater access to wealth and power. This has manifested itself in the emergence of what de Waal describes as a "historically bogus, but disturbingly powerful" dichotomy between "Arabs" and "Africans" in Darfur. De Waal concludes his essay with an examination of how contemporary local, regional, national, and international networks are exploiting this false dichotomy in pursuit of their own agendas.

The essays by Mahmood Mamdani and Salah M. Hassan highlight the selective ways in which the conflict has been presented, represented, and used by a range of actors in and outside of Sudan to promote their own agendas and interests. Mamdani's essay provides a nuanced analysis of the politics of conflict in and around Darfur by drawing attention to their global dimensions and long-term consequences for conflict resolution and sovereignty. Mamdani provides a powerful critique of the Save Darfur movement and its misleading representation of the war in Darfur. While unequivocal in his condemnation of the large number of civilian deaths, he contends that the huge discrepancy in numbers being reported in the Western media and quoted by organizations such as Save Darfur as proof of genocide, on the one hand, and the lower but still significant numbers reported by the UN Commission on Darfur, on the other hand, deserves to be scrutinized because it tells us something about the agenda behind some of those who have taken up the Darfur cause.

He also problematizes the push by Western constituencies to internationalize the conflict through the deployment of a hybrid UN/ AU force, which came at the heels of a deliberate effort to undermine the capabilities of the AU force. Mamdani further cautions those inside Darfur who are calling for an "outside" solution that external military intervention under the guise of protecting civilians may end up being a permanent occupation. Salah M. Hassan draws attention to the urgency of apprehending the politics of representation around Darfur "from within." Focusing on Sudan's historically strong civil society, Hassan elucidates how Sudanese civil society's analysis of the country's conflicts eschews oversimplified binary oppositions, such as "Arab North" versus "Christian/Animist South," or "Arab" versus "African" as in the case of Darfur. He argues in favor of looking at the origins of these conflicts

as manifestations of unequal development and historic injustices perpetrated against the margins by the ruling class of Arabized elites. In the process, Hassan reveals the vigorous engagement of Sudanese at all levels in the Darfur crisis, as well as other areas of conflict currently engulfing Sudan. His essay points to the need to foreground Sudanese voices if a genuine resolution to the country's manifold conflicts is to be pursued. Carina E. Ray's essay comprehensively surveys the reportage on Darfur in the (English-language) African press. Her exhaustive research turned up more than 1,500 articles published between early 2004 and December 2007, unequivocally demonstrating the great extent to which Africans, continent wide, have been reading and writing about Darfur over the last four years. Ray's essay analyzes how Darfur has been discussed in a wide cross-section of African newspapers, and concludes by probing what the African press can tell us about African understandings, opinions, and concerns in relation to Darfur.

The essays in this section emphasize the shifting and fluid nature of Darfurian identities and how their evolution over time has both shaped and been shaped by how the conflict is represented. Also emphasized are the politics of naming the conflict in and outside Sudan, and the far-reaching effects the media's coverage of the conflict has had on its development. Therefore, deconstructing the politics of representation and the role identity politics plays in shaping the conflict in Darfur is as crucial to its resolution as any other factor.

The third section, which focuses on issues related to gender, war, and violence, looks collectively at a particularly troubling aspect of the war in Darfur: its devastating effects on women. Based on ethnographic fieldwork among internally displaced women from the South and Darfur, Rogaia Mustafa Abusharaf's essay provides a comparative study of the ways in which violence against Southern Sudanese and Darfurian women has been used as a mechanism by which men seek to prove their masculinity and power over other men. While persistent violence has forestalled the promotion of women's rights, Abusharaf also contends that it has sharpened women's awareness of themselves as political subjects and in the best-case scenario may lead to new avenues of self-empowerment. Karin Willemse's essay analyzes how the Sudanese government's quest to mark the boundaries of an exclusive form of citizenship has relied on the twinned processes of otherizing groups it deems inferior - that is those who do not live up to the religious, class, and cultural standards of the Arabized elite - and then committing violence against such groups in an attempt to dislocate them from the nation. Willemse uses both gender and race as units of analysis in order to demonstrate how in the context of Darfur the politics of marginalization are manifested in raced and gendered discourses that adversely affect both men and women in particular ways. Willemse's essay is particularly compelling in its examination of the way in which the increasingly bleak economic picture in Darfur has produced a "crisis of masculinity" in which young men on both sides of the conflict are drawn to battle as a way of defending their manhood, and in the process often commit horrific crimes against women. Based on her experience as founder and director of the Salmamah Women's Resource Centre in Khartoum, Fahima A. Hashim provides an in-depth overview of how grassroots organizations in the Sudan are responding to gender-based violence in the context of the war in Darfur. Despite her own location within civil society, Hashim warned

that the "NGO-ization" of society is creating a dangerous pattern of co-dependency, especially in light of the government's creation of its own well-funded parallel NGOs (known as GONGOs, i.e., governmental NGOs). She highlights the way in which GONGOSs have become the only space in which the government authorizes the activities of civil society, and thereby binds it to the state's agenda. This has made the task of providing services to victims of gender-based violence extremely difficult since the Sudanese state refuses to acknowledge the extent of such violence in Darfur.

As consistently emphasized by the human rights community, violence against women is one of the most pervasive human rights abuses across many societies, and more specifically in the context of war and in conflict zones. The essays in this section confirm that Darfur is not an exception. As in other sites of conflict, violence against women is rooted in the structural inequities between women and men, and is intended, as the papers have fully explained in the context of Darfur, to perpetuate masculine power and control. The essays also highlight the difficulties Sudanese NGOs and Sudanese women must cope with in the face of the government's denial of sexual violence in Darfur.

Section Four, "Darfur: Law, Human Rights, and Prosecution," begins with noted Sudanese lawyer, writer, and activist Kamal El-Gizouli's astute analysis of what he deems the "erroneous" confrontation between the NIF-controlled Sudanese government and the International Criminal Court (ICC) over the prosecution of war crimes in Darfur. El-Gizouli clearly articulates the array of ever-shifting "erroneous" excuses that the Sudanese government has used to evade facing the ICC, including the claim of national sovereignty. In an uncanny way, El-Gizouli seems to have anticipated the July 2008 referral by the chief prosecutor of the ICC, Luis Moreno-Ocampo, of the President of Sudan, Omar Hassan Al Bashir, to the ICC court on charges of genocide, crimes against humanity, and war crimes committed in Darfur. This, as El-Gizouli warns us, will have far-reaching implications on the future of a democratic and united Sudan. At the same time, he notes that demanding Khartoum's compliance is also complicated by the double standard of the international community toward the prosecution of war crimes in places such as Palestine and Iraq, and the refusal of the United States to sign the ICC Charter. The jointly authored essay by Adrienne L. Fricke and Amira Khair documents the significant difficulties involved in prosecuting sex crimes in the context of the ongoing conflict in Darfur, and in Sudan more generally, as well as the great risks women face in bringing such charges to official notice. Sudan's current legal code conflates rape with adultery (zina), thereby exposing women to punishment for adultery if they are not successful in proving that they have been raped. Evidentiary stipulations that require a minimum of four witnesses to substantiate a rape claim give some insight into just how perilous

the legal system can be for survivors of rape. Munzoul A. M. Assal concludes this section with an effort to explain why both national (Sudanese) and international responses to the conflict in Darfur are flawed and/or complacent and have in effect escalated rather than de-escalated it. He notes that the government has not been willing to launch a credible effort to end the conflict because from the beginning it refused to acknowledge the roots of the conflict, choosing instead to paint it as a "tribal" conflict, and because it regards problems in peripheral regions as nuisances

rather than legitimate national concerns. At the international level, he notes that while the condemnations have often been loud, an effective response has not been forthcoming primarily because of the inability of the international community to name what is actually happening in Darfur. Assal concludes his essay by recommending a way out of the current crisis that starts with the unity of purpose among the different armed rebel groups, and calls for the government to move beyond the stalemate and to engage the international community in a meaningful way that will allow it to find the tools and necessary structures to facilitate a meaningful settlement.

Together, the essays in this section navigate the legal terrain and the importance of prosecuting injustices in the context of Darfur as a crucial step toward peace. Moving from the confrontation between the ICC and the Al Bashir regime to the legal obstacles to prosecuting gender-based violence to the way in which national (Sudanese) and international responses have exacerbated the conflict, the essays underscore the importance of identifying the multiplicity of actors involved and assessing how their actions have deepened the crisis in order to undertake the hard work of bringing justice to Darfur.

The fifth and final section entitled "Sudanese Civil Society, the State, and the Struggle for Peace in Darfur," opens with a thought-provoking philosophical meditation on civil society, sovereignty, and violence by Grant Farred. While reflecting on the role that civil society might play in the political process of bringing about resolution to the war in Darfur and Sudan, Farred urges us to consider what happens to the "political" when civil society is championed so vigorously. In other words, he asks: Can the "civil" bring an end to violence without instituting the end of the "political"? It is not an easy question to answer, but certainly one worth thinking through if we are to comprehend the tenuous relationship between the "civil" and the "political." Musa Adam Abdul-Jalil's essay probes how the strategic niche that schoolteachers fill in Sudanese society, and particularly in North Darfur, has allowed them to play a particularly prominent role in shaping how the conflict in Darfur has unfolded. In many instances Abdul-Jalil points out that schoolteachers have acted in ways that have led to the escalation of the conflict by furthering ethnic polarization in the region. Al-Tayib Zain Al-Abdiri's contribution draws upon a recent experience of organizing a workshop on the crisis with Sudanese NGOs and academic units - in his capacity as General Secretary of the Sudan Inter-Religious Council (SIRC) - to illustrate the considerable extent to which the government is intervening in the activities of civil society organizations, reinforcing a point made earlier by Fahima Hashim. Nonetheless, the success of the workshop, which brought together leading figures from Darfur, including intellectuals, members of parliament, leaders of the native administration who were specially invited from their respective regions to take part, and student activists, in addition to government officials, NGOs working in the region, and the media, serves as a testimony to the strength and perseverance of Sudan's civil society. Finally, Abaker Mohamed Abuelbasha, a leading member of the Sudan Liberation Movement/Army (SLM/A), draws on his firsthand experience as a representative of the SLM/A at the Abuja Peace Talks (2004-2006) in order to provide an account of why the lengthy talks were unable to successfully broker a resolution to the war. While confirming the SLM/A's position

that a political rather than military solution is needed, Abuelbasha notes that the political solution offered at Abuja did not meet the minimum standards for addressing the root causes of the conflict. Ending on a more hopeful note, Abuelbasha reports

that efforts by the SPLM in 2007-2008 have helped to reunify what was increasingly becoming a very fragmented rebel movement. Read together, the essays in this last section highlight the complex and often tense relationship between the state civil society, and pro-Darfur movements. What is clear is that the state, and more specifically the NIF, remains the main obstacle to resolving the crisis in Darfur, its denial of its own actions coupled with its repression of civil society organizations trying to proactively address what is happening in Darfur and the lack of unity that has for far too long characterized Darfur's rebel movements remain major obstacles to solving this crisis.

Throughout the first part of this volume we interspersed a visual essay by the accomplished Sudanese photographer Issam A. Abdel Hafiez and thematically divided his powerful images of Darfur, its landscape and its people, to complement as much as possible each of the five sections. Abdelhafiez's gripping photographs, which capture the sorrow, resilience, and hope of Darfurians, perhaps best symbolize our commitment to bringing a human face to the conflict by showing Darfurians in the full complexity of their lives, rather than as a monolithic entity whose victimization is the only salient component of their identities, as is often the case in the widely circulated existing visual images of the conflict. With few exceptions, the typical Western media representation of Darfur and its people has shifted between what has come to be known in current discourses of visual anthropology as a "pornography of violence" on the one hand, and "miserablism" on the other. The focus has been on the victimization, grotesqueness, and horror of the war, with an emphasis on showing victims when they are at their most vulnerable. We are not in any way suggesting that such images should be censored or hidden. However, the oversaturation of such images runs the risk of having a numbing effect on the public, who are bombarded by such imagery, and in the process normalizing the victim's pain and suffering. They also reinforce the stereotype of Africa as the "heart of darkness," where violence becomes a normalized aspect of the state of nature associated with the so-called primitive natives.

Part Two reproduces an array of primary documents and secondary sources, giving readers access to otherwise hard-to-find documents that chart and explicate critical moments in the history of the war in Darfur and the still unfolding efforts to resolve the conflict. These documents include manifestos and proposals by the major Darfurian resistance movements, as well as position papers by the SPLM/ A and Sudanese Communist Party. Also included are a review of *The Black Book: Imbalance of Power and Wealth in Sudan*, along with the first part of *The Black Book* and documents of *The Arab Gathering*, accompanied by commentary by Abdullahi Osman El-Tom. We have also included major UN documents and resolutions pertaining to the conflict in Darfur. For the benefit of readers, a comprehensive bibliography of all referenced works in the book is accompanied by a selected bibliography by Eric Kofi Acree, the librarian of the John Henrick Clarke Africana Library at Cornell University. The volume concludes with the biographies of the contributing authors and an index

The completion of this volume coincided with the dramatic development of the referral of President Omar Al Bashir to the ICC by Louis Moreno Ocampo in July 2008, the first-ever application for the arrest of a sitting president. This episode is proof of the speed with which Darfur-related events are moving - a rate faster than can be fully addressed and accommodated in this volume. For this reason we have included, as appendix N, the ICC Prosecutor's "Application for Warrant of Arrest

under Article 58 Against Omar Hassan Ahmad Al Bashir: Summary of the Case," dated July 14, 2008.

Concluding Remarks

Despite the diversity of their perspectives, the essays in this volume by and large lead to the same conclusions: First, the conflict in Darfur is part and parcel of the larger crisis of governance in Sudan and must therefore be viewed holistically, rather than in isolation. Second, like its predecessor in the South, and long-brewing conflicts in the East, which have all witnessed rebellions against the central government, the war in Darfur must be understood as a derivative of the tension and inequality between the center and the margin. Finally, the onus is on the center to restructure power and address injustices within a truly democratic structure. The essays do, however, offer a diversity of opinion about how to resolve the conflict. For instance, there are those who advocate for a robust international intervention, such as Abdullahi Osman El-Tom and Abaker Mohamed Abuelbasha, while others like Mahmood Mamdani argue that if such a move is implemented without a clear mandate it may pave the way for a far more permanent occupation.

While the contributors to this volume agree that the essence of the conflict in Darfur is not religious, in that all Darfurians are Muslims, religion has emerged as a factor, albeit a subtle one." While Darfurians are widely regarded as particularly pious and devout Muslims by the majority of Sudanese, contributors such as Fahima Hashim, Karen Willemse, and Abdullahi Osman El-Tom point to the negative rhetoric of NIF ideologues' about Darfurians, which casts them as less authentically Muslim from an orthodox perspective. This rhetoric has been especially visible in the discourse deployed by some of the regime's defenders to deny the existence of gender-based violence and the deliberate use of rape as a weapon of war against Darfurian women. The religious-cum-sexual piety of Darfurian women has been called into question by the regime's defenders and allies in Darfur, such as Musa Hilal,!? in order to portray these women as willing participants rather than what they are: victims of rape and sexual violence. Thus, we also want to signal our awareness of the subtle ways in which religion is being used and/or abused in the context of the crisis in Darfur.

The process of editing this volume on Darfur, like the conference that preceded it, raises a fundamental question concerning our personal, moral, and political stand in relation to our responsibility as academics engaged in seeking a reasonable level of scholarly objectivity and truth. We realized from the beginning the need for rigorous analysis and understanding of the root causes of the violence in Darfur. However, we are also very clear that our objective is not to engage in an endless intellectual exercise that may help deconstruct the crisis but stops short of taking a clear stand on the issues at stake. Rather, we believe that such an exercise coupled

with a clear moral and political stand on issues of injustice is the first step toward a lasting solution to the problem.

There is no doubt in our minds that the conflict in Darfur is about resistance to the injustices inflicted upon the people of Darfur, rooted in a state-sanctioned policy of marginalization, compounded by years of neglect and disregard for Darfurians' right to access their share of national wealth, to partake in the development of their region, and to share power at every level of governance. This has been exacerbated by the NIT government, which, instead of righting the wrongs, has resorted to a set of horrific counterinsurgency policies, including scorched-earth tactics, murder, rape, and other forms of gender-based violence, which in addition to their immediate impact has led to the massive displacement of millions of Darfurians and the destruction of their livelihoods over the last five years.

As in the case of apartheid South Africa, one does not need to live in Darfur to realize the horrific crimes against humanity and ethnic cleansing that Darfurians of specific ethnicities have been subjected to. In Darfur, justice has been delayed for too long. Justice needs to be served. As such, our engagement is motivated by a search for the truth in service of justice by engaging Sudanese voices, and more specifically the voices of Darfurians. Accordingly, in soliciting contributions to this book we tried our best to involve a diverse array of Sudanese scholars and civil society activists. Avoiding the pitfalls of a naive authenticity, we engaged other scholars beyond Sudan whose experience and knowledge of Darfur and Sudanese affairs has further strengthened the volume's contents.

Finally, we tried as much as possible not to interfere with the contents of the essays, including instances in which we disagreed with some of the views expressed by our contributors. In the end, we must emphasize that the opinions expressed in this volume are the contributing authors' responsibility and not ours, except of course our own texts

Notes

1 See Nancy Scheper-Hughes and Philippe Bourgois *Violence in Peace and War: An Anthology* (Oxford: Blackwell Publishing, 2004), p.1.

2 Alexander de Waal and Julie Flint, *Darfur: A Short History of a Long War* (London: Zed Books, 2005), Alexander de Waal, *War in Darfur and the Search for Peace* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007). Also see his classic work, *Famine That Kills: Darfur, Sudan*, Rev. ed., *Oxford Studies in African Affairs* (Oxford: Oxford University Press, 2005). M. W. Daly, *Darfur's Sorrow: A History of Destruction and Genocide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007). Abdel Ghaffar M. Ahmed and Leif Manger, eds., *Understanding the Crisis in Darfur: Listening to Sudanese Voices* (University of Bergen: Centre for Development Studies, 2004). Sulayman Hamid, *Darfur: Wadh' Al-Niqat 'Ala Al-Huruf* (Khartoum: Midan Books, 2004). Douglas Johnson, *The Root Causes of Sudan's Civil Wars* (Bloomington: Indiana University Press, 2003). Mahmood Madani, *Seviers and Survivors: Dertut, Politics, and the War on Terror* (New York: Pantheon, 2009). For other noteworthy literature that contributes to understanding the history and evolution of the conflict in Darfur please see the selected bibliography prepared by Eric Kofi Acree, which appears at the end of this volume.

3 For a more detailed interrogation of the concept "tribe," see the article entitled "Talking about Tribe: Moving from

Stereotype to Analysis," which appears in Africa Action's website: <http://www.africaaction.org/lbp/ethall.htm>. This essay was part of a teaching resource produced by the Washington-based Africa Policy Information Center (APIC, now Africa Action), which advocates for the use of more suitable and less racist terminology in classroom discussions about Africa and its people.

4 Archie Mafeje, "The Ideology of 'Tribalism'," *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 9, No. 2 (Aug., 1971), pp. 253-261.

5 Mohamed Suliman, "Ethnicity from Perception to Cause of Violent Conflicts: The Case of the Fur and Nuba Conflicts in Western Sudan" (paper presented at the CONTICI International Workshop, Bern, Switzerland, July 8-11, 1997). Suliman's essay can also be located at http://www.ifaanet.org/ifaapr/ethnicity_inversion.htm.

6 Alex de Waal, "Tragedy in Darfur: On Understanding and Ending the Horror," *Boston Review*, Volume 29, Number 5, October-November 2004.

7 Here we would like to note that another alternative to the misleading term Arab is, as Alex de Waal advocates in his essay, Sudanized. While we understand de Waal's rationale we have refrained from using Sudanized because to do so risks accepting on some level the hegemonic project of identity formation that the riverian ruling elites have embarked upon.

8 See Alex de Waal's essay in this volume, "Who Are the Darfurians? Arab and African Identities, Violence, and External Engagement."

9 Religion has always been a factor in Sudanese politics since independence. There are many examples of this, ranging from the specter of the Islamic constitution proposed at different times by the Islamist movement in alliance with conservative elements within the traditional sectarian parties, such as Umma and DUP, in their efforts to curb the influence of the left, secular political forces, and civil society during democratic periods, to the use of religion by the Islamists in their anti-communist propaganda. With the introduction of shari'a law in 1983 and the eventual ascendancy of the NIF to power in 1989, religion has, however, intersected with the state in an unprecedented manner.

10 Musa Hilal has been widely cited in the media saying that Darfuran women had brought rape upon themselves by being sexually promiscuous.

1 Darfur:

A Problem within a Wider Problem

Mansour Khalid

Background

The Darfur conflict, on which the attention of the world has been riveted since 2003, has a vintage pedigree and, consequently, deeper causes than what analysts and commentators are currently proffering. Political, socioeconomic, cultural, and geographic factors interlaced to produce this seemingly unending conflict. One may also add a historical dimension that makes the Darfur region, compared to other regions in Sudan, unique. Since the nineteenth century, successive Sudanese rulers have never ceased to cast covetous eyes on Darfur; indeed, some of them gave their all to bring it under their jurisdiction. That greed for territorial aggrandizement was mutual, for while Khartoum rulers (Turks, Mahdists, British) were intent on conquering Darfur, Darfurian rulers, on their side, pulled out all the stops to extend their jurisdiction up to the banks of the Nile and eventually succeeded in incorporating Kordofan and parts of the Funj kingdom into the Darfur Sultanate.

The Sultanate, however, remained autonomous under its own sovereign rulers up to 1917. In effect, neither did France incorporate Darfur into neighboring French Central Africa (present-day Chad), nor did the British seek to absorb it in 1899 into the Anglo-Egyptian Sudan. Amazingly, that was the case even though Darfur was previously subjugated by the Turkish administration with the help of Zubeir Pasha and remained, thereafter, as part of the Sudanese state under the Mahdist. The Anglo-Egyptian condominium, in point of fact, rather than assimilating Darfur into the Anglo-Egyptian Sudan, decided to recognize de jure its autonomous status.

Furthermore, the sovereign Sultanate of Darfur, unlike other regions in Sudan, conducted its own foreign policy. For example, in 1799, Sultan Abdel Rahman al Rasheed established relations with Napoleon after his defeat of the Mamluks in Egypt and dispatched, in response to Napoleon's request, a contingent of Darfurian fighters to join the French army that was being prepared to invade the Near East. A successor of al Rasheed, Sultan al Fadl, aligned himself with the Sultan of Turkey during World War I alongside Germany in its war against Britain and France. That was an adventure into high international politics that led to the undoing of the Sultanate's sovereign status; the British did not hesitate in the face of this faux pas to conquer Darfur and annex it to Sudan in 1917.

The Root Causes

That said, the root causes of the Darfur conflict are to be found in policy omissions or commissions by the successive "national" governments that ruled Sudan since independence. Even so, those causes are essentially no different than those that have bedeviled other peripheral areas of Sudan. They may be summarized in two parts: first, hegemony by an omnipotent and omniscient Khartoum-based central government over the rest of Sudan; and second, the perpetuation of the economic development paradigm established by British rulers to serve their colonial interests.

I call the first the "Wingatesque" system of rule - the system of rule established by Reginald Wingate Pasha, the second Governor General of Sudan, to whom the establishment of Sudan's colonial administration was attributed. Be that as it may, the modern Sudanese state predates the British colonial system; it goes back to the Turkish rule. In effect, it was the Turks who artificially created that state by bringing together antagonistic local kingdoms without trying to reconcile their inherent antipathies. The colonial economic development regime was religiously followed by successive national governments even after it became obvious that that regime was both dysfunctional and detrimental to the public good in an independent Sudan.

For those two phenomena (i.e., inapposite system of rule and disadvantageous mode of economic management and development) to stay alive half a century after independence is not only regrettable but also a clear indicator of the failure of the post-

independence Sudanese state to address the issue of nation building. As nationalist romantics, Northern Sudanese political analysts may be circumspect in subscribing to this condemnatory judgment on the "fathers of the nation," but any serious analyst who rigorously uses scientific tools of analysis has no alternative but to conclude that those leaders, at least as regards creating an enabling environment for Sudan's unity, do not deserve more than a below-average grade.

Was that because those leaders were evil or callous? Of course not. The leaders in question, especially in the early years of independence, comprised an array of proficient public officers and high-minded leaders. However, theirs was a Sudan writ small: an Arabo-Islamic country with no past before the coming of the Arabs to the land of Sudan and the conversion of its indigenous peoples to Islam. With this type of perception there shall be no future for the sons and daughters of Sudan who do not share this characterization of the country. Obviously, there is something more serious about this perception of the Sudanese reality. The perception not only reflects misapprehension of historical and contemporary realities of life in the Sudan but also often betrays complete obliviousness to those realities. In effect, it demonstrated a lack of vision of how to unite a country suffering from or, depending on the way you look at it, endowed with multiple diversities. Diversity can either be a running spring of mutual enrichment or perpetual strife. By vision here we mean the perceptiveness and insight that had enabled, for example, the Indian Fathers of the Nation to keep their country intact through appropriate constitutional architecture and pertinent economic, social, and institutional measures. India is a country that is beleaguered by religious, social, ethnic, and cultural heterogeneities much more complex than those encountered by Sudan.

This lack of vision is surprisingly revealed in the way Sudan's ruling class approached constitution making. In the fifty-two years that have elapsed since independence, that ruling class has failed to devise a permanent constitution for the country that responded to the aspirations of all its sons and daughters and was flexible enough to consolidate commonalities and harmonize conflictual differences rather than heightening them.

Consequent to this inadequacy in devising a supreme law acceptable to all, national governments settled for minor and formal modifications on the constitution designed by the colonial regime in 1953 for the sole purpose of administering Sudan during the self-government period (1953-1955). This was the case not only when Sudan's ruling class inherited power from the British (January 1956) but also when they wrested power from two military regimes (October 1964 from Abboud and April 1985 from Numeiri). If that was the measure of the inadequacy of those regimes in addressing the most rudimentary task of a ruler - laying the foundation for governance - then little wonder that they underperformed in scaling down the size of the nation's crisis.

The Writing on the Wall

Why then have the people of Darfur, together with other politically or economically disadvantaged areas in Sudan's geographic north, continued to suffer their affliction in silence, while southerners, without ceasing, persevered in their struggle against what they perceived to be political marginalization and economic neglect? Sectarian affiliation, especially in the case of Darfur, had something to do with it. In reality, affiliation to the two major Islamic sects (Ansar and Khatmiya) was so staunch in Kordofan and Darfur, in the west, as it was in the Red Sea and Kassala in eastern Sudan, that those regions became the main bastions of support for the two sectarian-based political parties (Umma and National Unionist). The two parties ruled the Sudan during successive multiparty regimes and throughout their rule sought to maintain the political status quo and ensure acquiescence to it by their supporters in those regions. The assumed docility of those regions must have persuaded the two parties that nothing was the matter with the status quo when, indeed, something quite serious was the matter.

Effectively, when the chickens came home to roost, the sectarian hold began to wane. For example, from the late 1950s and especially since the mid-1960s, protest

movements proliferated in West, East, and Central Sudan. Those movements called, collectively and individually, for the eradication of what they described as historical injustices. At the heart of those injustices was the real or perceived excessive control and unfair sharing of national power and wealth by the central authority, which was detectably colonized by northerners: those in senior ministerial posts, higher ranks and echelons in the army and civil service, top managers in banks and public corporations, and others of similar social rank. The protest movements in question comprised the Beja Congress (1958), Nuba Mountains General Union (1965), and Darfur Development Front (1964). The writing has thus been on the wall since the mid-1960s.

Cooperation among those groups climaxed in the formation of a joint parliamentary caucus that threatened, for the first time, the hegemony of northern traditional parties over national politics. Indeed, that caucus eventually encompassed southern Sudanese parties despite efforts by the ruling class to dissuade regional groups from cooperation with southern "infidels." The northern ruling class not only failed to address legitimate claims by politically aggrieved and economically marginalized Sudanese but also chose to sow the seeds of hatred among citizens of the same country based on ethnic and religious variations. Furthermore, despite sundry efforts to revise Sudan's constitution and system of rule with a view to addressing the sociocultural particularities of southern Sudan, those that relate to other peripheral states in the geographic north, including Darfur, were never on the table. The apotheosis of this oblivious, if not biased, policy was reached with the ascendancy of AI Ingaz to power by the end of June 1989 and the launching of its Islamization program. That program covered all walks of life, including politics and war, resulting in the transformation of Sudan's civil war into a holy war. This pushed Sudan's polarization to extremes. All the same, given the religious zeal of its people, Darfur became one of the strongholds of the new Islamic regime. However, religious devotion was not the sole reason for the rallying of Darfurians to the National Islamic Front (NIF); there was also the arduous work of Dr. Hassan Turabi, the Secretary-General of NIF, to build up support for the Islamist cause long before the emergence of NIF. During Numeiri's era, Turabi was the Darfur Political Overseer on behalf of the Sudanese Socialist Union (SSU), the ruling party at the time. Rather than using that position for the promotion of the SSU, Turabi furtively used it to lay the foundation for his future party, the NIF

Explosion of a Myth

The emergence of the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A) under the leadership of John Garang De Mabior in 1983 and his call for the restructuring of the Sudanese state through armed and other means of struggle ushered in a new era in Sudan's political history. The aim of the SPLM's multifaceted struggle was

to end historical injustices and lay the foundation for a new Sudan based on justice for all, recognition of the country's multiple diversities, and empowerment of disadvantaged areas and groups. This agenda captured the imagination of many Sudanese, especially those in marginalized groups. Eventually, it produced a sea change in Sudan's political landscape, as evidenced by the impassioned manner in which Garang was received in Khartoum. In reality, John Garang saw the "Southern problem" as a facet of a wider problem: that of Sudan. Without resolving the national issue, he opined, it would be well nigh impossible to resolve localized issues. To achieve that end, Garang made clear that the SPLM did not intend to fight wars on behalf of other Sudanese aggrieved regions and groups. Nonetheless, considering the common cause that united those groups with the SPLM, Garang pledged to do everything within his movement's power to channel the anger of the aggrieved groups and enhance their capacity

to sustain struggle for change. Garang also asserted that Sudan's unity could never be predicated on substructures that were not commonly shared, no matter how hallowed those substructures were. In a country of multiple diversities, he maintained, any attempt to selectively choose one variable of those diversities as a badge of national identification would backfire. Only the status of joint citizenship and equality among all citizens irrespective of religion, culture, gender, or ethnic origin will keep Sudan and Sudanese people together.

Darfurian political activists were among the first to apprehend Garang's argument and respond to his call. Among those were dyed-in-wool NIF cadres like Yahia Dawood Bolad. The failure of the Islamist agenda to respond to what Darfurians, like Bolad, considered existential demands proved the fragility of the claim that religion, to the exclusion of all other factors, shall be a panacea for all Sudanese ills such as national disunity and conflict among people of different religions and cultures. Truly, man cannot live by bread alone, but it is equally true that without

bread, religion shall not sustain man. In effect, much as religion failed to bring together Sindis and Bengalis in Pakistan, a state that was built on the brick and mortar of Islam, efforts to hold the Sudanese together by the glue of religion will not succeed either. The cogency of the SPLM vision continued to attract other Darfurians, of whom Abdel Wahid M. Nur was one. In effect, Nur adopted, for his movement, the name of Sudanese Liberation Movement (SLM) and sought support for it from its namesake: SPLM. Another example of a Darfurian political activist who parted ways with NIF is Khalil Ibrahim, who was earlier involved in jihad against the "infidels" of Southern Sudan. Khalil established his own Justice and Equality Movement (JEM) and also sought support from his erstwhile foe, "the infidel" SPLM. To my mind, however, Khalil was also induced by the success of the SPLM in winning hearts and minds in Northern Sudan as well as in eventually concluding the landmark Comprehensive Peace Agreement (CPA) in 2005. The impact of those achievements clearly left their mark on Khalil, the jihadist, and on a large number of his one time fellow Islamists. The agreement in question called for total restructuring of the Sudanese state, effecting, for the first time since independence, a paradigm shift in the colonial development pattern through the Wealth-Sharing Protocol, radical decentralization of government via the Power-Sharing Protocol, and recognition of Sudan's cultural diversities, in which value was given to all local languages and cultures, and the redressing of imbalances in the civil, diplomatic, and security services. Even though the third measure concerned only Southern Sudan, it also provided a model to be applied by others. Those were enough factors to put fire under Khalil. It is, therefore, not a coincidence that the present phase of conflict in Darfur coincided with the first indications that there was a breakthrough in the peace negotiations between SPLM and the government of Sudan. If the South could achieve all those gains through armed struggle, Darfurian leaders must have asked themselves, why shouldn't we follow suit?

Intra- and Interstate Dimension of Conflict

It is obvious from the preceding that the Sudanese ruling class has, for one, failed to preempt conflict by devising appropriate political, economic, and constitutional measures. And rather than seriously engaging disaffected and malcontent groups in meaningful dialogues aimed at addressing the root causes of disaffection, they chose to destabilize those groups through the tactic of divide and rule, and sometimes, divide and destroy. That destabilization was based first on creating splits within the groups with a view to swallowing or destroying them. As a part of that destabilization stratagem, the centralizing government, especially during NIF rule, settled on creating barons in the periphery to rule on its behalf and, in exchange, gave those barons a free hand in satisfying their own agendas. Moreover, as a prize for protecting the centralizing state from the heat of war, these barons were allowed to loot the areas under their control with impunity. Prime examples of these tactics were also exemplified, in the case of Southern Sudan, by militias recruited from southern ethnic groups to destabilize the SPLM within the South, or from self-styled "friendly forces" drawn from Northern "Arab" tribes in the North-South border

region. The role of the border forces was to hem in SPLA. As for Darfur, that was the basic role entrusted to the so-called Janjawid by the government, especially before the international community focused its binoculars on the region. Rebel movements swiftly responded in kind to the government's tactics. The SPLM, for example,

rather than getting embroiled in Northern conflicts (i.e., Eastern Sudan and Darfur) provided advice and material support to Northern warriors. Sure enough, that support was invariably commensurate with the support provided by the government to its allied forces, who were entrusted with incapacitating the SPLM. This is the context within which the dynamics of internal destabilization need to be seen.

However, the interstate spillover of the Darfur conflict is equally a self-inflicted impairment, and Sudanese governments, in general, are not without blemish in this regard. Darfur borders three countries: Libya, Chad, and Central African Republic, the last of which also shares borders with Southern Sudan and played a negligible role in the conflict. However, since independence in 1956, Sudan's relations with Libya, and then with Chad, after it gained independence in 1960, were cordial and remained so until the 1970s. Muarnmar Qaddafi's rise to power (September 1969) and his activist policy to Arabicize Africa caused commotion in the region. Oaddafi, especially after the death of Nasser, set his sights on extending the Arab Empire, not only from the Atlantic Ocean to the Persian Gulf as Nasser was dreaming, but also into the African Sahel. Accordingly, Darfur became a pawn in a game of other people's making. That game was characterized by continual duels between Libya and successive Chadian regimes on the one hand, and between Libya and successive Khartoum governments on the other hand. All of those governments, of their own volition, factored Libya's concerns and ambitions into their foreign policy decisions, irrespective of the harmful effect that this may have had on peace within Darfur.

In fact, the Sudanese governments' position in that period oscillated between supporting Chad (under Numeiri and Tombalbaye) or Libya (in the early years of Numeiri's rule and throughout the post-Numeiri era). The latter phase witnessed the escalation of encroachments by nomadic camel owners into farms traditionally owned by sedentary "African" farmers. Those nomadic tribes (dubbed "Arabs") were sponsored by Libya in its war against the Chadian government at the time, while Khartoum governments benignly overlooked that spectacle irrespective of its egregious effects on Darfur

The terms Arab and African are dubious, not in their historical or cultural context, but in their present contrived contextualization. Sudan, with more than 300 spoken languages and nearly 400 ethnic groups, is one of the most ethnically diverse countries in the world. Darfur itself, with its 35 ethnic groups, is one of the most ethnically diverse regions in Sudan. In fact, if any fair commentator wants to detect a common thread that binds all those groups together, be it in Darfur or Sudan at large, that thread is neither Arabism (racially defined), Africanity (culturally defined), nor religion, be it Islam or Christianity. Large communities in Sudan adhere to traditional belief systems, which Sudan's 1973 Constitution designated "noble belief systems." Consequently, the Sudanese need to settle for a simple reality

They are all Sudanese of different ethnic origins, with diverse cultures and adhering to manifold religions. And while each group within this mixed bag of entities has

every right to take pride in its distinctive culture, religion, or language, allowing anyone to assume the preponderance of its culture, language, or religion over those espoused by other citizens will create discord and antagonism among Sudanese people. What I describe here is not a thesis I am advancing, but a clause enshrined in the constitution born out of the CPA. Clearly, it took Sudan half a century to come to this self-evident truth. All the same, world media continue to define the conflict in Darfur as a clash between Arabs and Africans. This is a gross misreading of a complex situation in which geography, history, politics, and cultural proclivities all play a part. Worse still is the attempt by the media to present this flawed view as the only viable basis for decision making by the international community. The misrepresentation of the Darfur crisis did not stop with the media's specious shorthand. Of late, environmental factors characterized by competition over an ever-decreasing natural resource base by an ever-increasing human and animal population have also been presented as the prime cause of the conflict. This view has progressively gathered currency following the statement made' by UN Secretary-General Ban Ki-Moon after his visit to Darfur in September 2007. Environmental factors, as well as those emanating from inter- and intrastate spillovers of the conflict to which I alluded earlier, should

only be treated as multipliers, not causes, of conflict. Suffice it to say that environmental degradation neither produces armies nor furnishes arms to combatants. Men do.

The writing was also on the wall on this score as early as the mid-1980s.

Threats to the natural environment besetting Africa from the Horn and across the Sahel to the Atlantic were well known. This area of Africa suffered cyclical droughts in 1984-1985 and 1989-1990 and 1997, which upset the balance between agriculture and grazing. The governments of those regions drew up action plans, created sub-regional institutions, of which IGAD was one, and assigned roles to member states for the implementation of those plans. Sudan's government, among others in the region, failed to effectively carry out those plans. By attributing the Darfur conflict mainly to environmental origins, one may end up absolving the Sudanese governments' wrongheaded policies that have incrementally aggravated that conflict, indeed, offering an escape route for the perpetrators of those policies

Obviously, the Darfur crisis is not one to which the world can turn a blind eye.

Let us remember that, after only five years of war, Darfur is now in a much graver situation than the one in which the South was after two decades of war. According to UNHCR, there are today 2.4 million Darfurian displaced persons and 240,000 refugees compared, respectively, to 2.7 million and 255,000 from Southern Sudan. The deployment of African Union (AU) and UN Security Council resources in April 2004 and March 2005, respectively, was prompted by the size of the catastrophe.

But peace in Darfur cannot be achieved solely through the deployment of a 26,000-strong peacekeeping force. The crisis is political and should primarily be resolved by the Sudanese themselves. To ensure this, a domestic environment conducive to peacemaking must be created. This environment presupposes:

1. Genuine commitment by all parties to pacific settlement of conflict and unconditional engagement to partake in peace talks.

2. Cessation of hostilities by all parties and regional (AU) and international (UN) supervision of related arrangements.

3. Articulation of a common position by all Darfurian factions, especially insofar as the legitimate demands of Darfurians and future peace-building efforts are concerned.

4. Ascertaining the views of Darfurian civil society, including traditional leaders as important constituents of the peacemaking process.

Within the broader national context, it is imperative that the democratization and the national reconciliation processes called for by the CPA and enshrined in Sudan's interim constitution be concluded. For comprehensive peace agreements to be sustained, they must be comprehensively owned. This requires, on the side of the government, a demonstration of the same spirit that made the CPA possible. On the part of the Darfurian factions, it requires, as alluded to earlier, focus on and proper articulation of legitimate claims around which the people of Darfur would coalesce and the world would willingly and with conviction come forward to support. Current efforts by the SPLM to bring Darfurians together aim at achieving this end.' As for the regional and international community, the issue that should prey on their minds must be, first and foremost, peacemaking.

1 In November 2007, the efforts of the SPLM to unify several of the Darfur rebel factions in Juba succeeded in bringing many of them together under two major groups that declared themselves ready to negotiate with the Khartoum government. As reported by the Sudan Tribune website on Friday November 30, 2007, "The Juba Declaration of Unity comes into force from November 14th 2007 and consented to by Sudan Liberation Movement (SLM) led by Haydar GaJu Kuma, Sudan Liberation Movement (SLM) Field Command Abdel Aziz Ahmad Omer. United Revolutionary Forces Front led by Alhadi Adam Ajab Aldoar, National Movement for Development and Reforms (MNRD) led by Hassan Khamis Jarou, Justice and Equality Movement of Collective Leadership (JEM-CL) led by Tajadine Beshir Niam...

<http://www.sudantribune.com.spip.php?article24965>

2 Ideological Expansionist Movements versus Historical Indigenous Rights in the Darfur Region of Sudan: From Actual Homicide to Potential Genocide Atta El-Battahani

Reports on Darfur have different characterizations of the situation - "ethnic-cleansing," "slaughter ... more than just a conflict," and "genocide." These views are perpetuated by the actions of government troops, rebel groups, and tribal militias, the most notorious of which are the Janjawid. Efforts by the government of Sudan, the African Union (AU), the United Nations (UN), and other members of the international community to put an end to this conflict have contributed to the further deterioration of the security situation. In recent years it has been reported that the Khartoum government resettled alien nomads of "Arab" origin in areas of Darfur from which the indigenous populations of "African" origin were forcibly displaced and moved to other, less fertile areas.

The ferocity of the conflict is indicative of the desperate positions that rival groups are locked into. Arab tribes believe that "Zurqa," or non-Arab tribes, mainly Fur, Masaliyet, and Zaghawa, are harboring secessionist tendencies aimed at establishing an independent state to drive the Arabs out. "Zurqa" believe that Arab tribes are using the Islamic central government to marginalize them and grab more of their land. Smaller tribes, most likely with the connivance of the Khartoum

government, were drawn into the conflicts, forming paramilitary and militias such as the Janjawid, whose atrocities were displayed on TV news programs all over the world. Other factors also count and are closely related to Darfur conflicts, such as the Islamic-expansionist movement's exploitation of the collapse and failure of state institutions and political manipulation of ethnic/tribal elites as pawns or instruments for its own grand designs.

At the root of the conflict is an unequal relationship between a predominantly Arab-Muslim center of power and the peripheral regions in Sudan - a relationship that has always been tense. Since the 1980s, both the central government and peripheral regions have been at war. These conflicts include a renewal of civil war in the South, violent tribal and ethnic conflicts in Darfur, and the deteriorating situation in East Sudan. The escalation of conflicts in Darfur is a manifestation of the failure of the national political ruling class to lead and to establish itself as hegemonic power bloc, in the Gramscian integrative sense of hegemony.

For the dominant faction within the ruling class, Darfur is too close to heart to give away; given the present power configuration, Darfur lays at the center of the debate on legitimacy, identity, and access to strategic resources (e.g., land, animal wealth, and political power). Hence, conflict between "Arab" nomads and "Zurqa" sedentary farmers in Darfur over land is misconstrued as "Arabs" versus "Africans" in Sudan at large. Playing on perceived or real fears combined with their failure to lead, Northern Arabized leaders rehearsed the politics of the past and drew historical

parallels with the fate of Arabs after the 1495 collapse of the Muslim empire in Spain and the massacre of Arab and Indian Zanzibaris in the wake of the Zanzibar revolution of 1964, and in apocalyptic terms, heightened "existential concerns" in the extreme. The Arab Gathering's slogan about the "critical future existence of Arabs" in Darfur draws upon these fears as a means of drumming up support both internally and externally vis-a-vis a perceived enemy of the people of Sudan. Ironically, the signing of the Comprehensive Peace Agreement (CPA) in 2005 amplified identity politics and paved the way for an alliance between the center and land-hungry tribes in Darfur, who played the identity-demography card to the tune of the center. Conflict in Darfur is best understood via a typology of conflicts and a periodization schema, bringing out the specificity of Darfur's relation to the center of power.

This essay starts with a brief overview of the history and evolution of the Darfur region, followed by a survey of the wide range of factors behind the conflict in Darfur. Such factors are used as a foundation for suggesting a typology of conflict in Darfur, as a means of capturing the complexity of the current war. This is further explored in chronological order leading up to a set of conclusions, which should guide the way to a just and lasting resolution of the unfolding catastrophe in Darfur.

Darfur Region: The Land, Population, and Conflict

The Darfur region lies in Western Sudan and is approximately 490,000 square kilometers, about the size of France. The region covers the territorial area that now comprises the three states of Northern Darfur, Southern Darfur, and Western Darfur, with their capitals being El Fasher, Nyala, and El Geneina, respectively. The region borders three neighboring countries: Central Africa and Chad to the west and the Libyan Arab Jamahiriya to the north. It also borders the three Sudanese states of Northern and Western Kordofan to the east and the state of Bahr El-Ghazal to the south. The population of the region is approximately 3,093,699. Of this total, 15 percent are nomads, 14 percent urban dwellers, and 71 percent are rural sedentaries. An observable population increase over the 1993 census figure and high population mobility are accounted for by migrations and displacement from neighboring areas, deterioration of economic conditions, and tribal conflicts.'

The region comprises three states - North, West, and South Darfur - and is divided into nineteen locality councils (mahaliyas). The states and the mahaliyas stand as corporate bodies, with the state run by a governor (wali) and the mahaliya by a commissioner (mutamad). Under this setup, there is the native administration system; parallel to these structures, there exist the judiciary, the police, and the army.

There are about fifty major tribes/ethnic groups and fifty smaller ones, identified as Arab and non-Arab ("Zurqa") groups. In Northern Darfur, the Arabs and Zaghawa (non-Arabs) are predominantly pastoral camel nomads (abbala). The central zones are inhabited by non-Arab sedentary groups such as the Fur, Masalit, and others, who are mainly engaged in fanning. In Southern Darfur the predominantly Arabic-speaking Baggara, cattle owners, live side by side with non-Arab groups, sedentarists, and seminomads.

In Darfur, as in other parts of the country, land is divided into tribal domains known as dars. This, combined with the region's pastoralism, which entails the

seasonal crossing of other tribal dars, has resulted in conflicts over resources that have intensified during the last three decades. With the exception of lands where urban centers are established, there is no piece of land that is not claimed by a particular tribe/ethnic group. Historical processes of tribal land acquisition differ from one tribe to the next. Some tribes acquired their landholdings by conquest, others by mere occupation of virgin lands, and others still by charters issued by Fur sultans. However, more important is the fact that it was the colonial government that effectively tribalized the land in the region now known as Darfur. "Tribal consciousness and local patriotism were encouraged by the colonial administration to counteract the formation of nationalism. This was generally recognized as the policy of Indirect Rule, which mandated the appointment of tribal chiefs who would be in charge of their respective tribes and respective landholdings. Local administrative boundaries were drawn coterminously to tribal presence. However, the Indirect Rule model gave preferential treatment to larger tribes. Minority tribes were sometimes incorporated into the chieftainship of majority tribes, apparently against their will. Later on, desires for independence by such minority tribes and resistance by majority tribes constituted one form of tribal conflict.

The economy of the region largely depends on subsistence rain-fed agriculture and livestock raising. Agricultural production is characterized by dependence on erratic rainfall, lack of or minimal use of innovated inputs, poor technologies, and underdeveloped marketing infrastructures. Livestock production is predominantly migratory, suffering from a high prevalence of disease, poor husbandry practices, opportunistic use of the range, and again, undeveloped marketing infrastructures. The once-existing balance between the natural resource base and the needs of the population has been toppled by the annual rainfall variability, the long-term decline in rainfall, and the drought cycles, followed by drastic land-use changes, which are manifested in land and environmental degradation, frequent crop failure, food shortages, and range deterioration, with consequences of massive population movements and conflict over resources.²

A complex interplay of multiple factors contributed to the region's lack of security and widespread violent conflicts. Conflicts in greater Darfur stem from one or a combination of the following: local intertribal /interethnic conflicts; regional conflicts; and/or conflicts with the central government, over the distribution of national wealth and power, with all levels of conflict reflecting an underlying pattern of denying access to resources. Since the 1970s, recurring droughts and famine along with the region's shrinking resource base among other things, triggered violent conflicts in which the widespread use of a variety of homemade and modern weapons resulted in colossal damage to property and human life.

The Range of Conflicts

A range of structural factors and catalyst factors all contributed to conflict and aggravation of conflict in Darfur. These range from land, water points, masarat and maraheel (migratory pathways), drought and environmental degradation, tribal/ ethnic rivalries, collapsed infrastructure, armed robbery, population movements, power struggle by educated elites, lack of basic social services, central government's ineffective administrative machinery in the region, deterioration and spillover of

regional conflicts making weapons available and fomenting ethnic support, and the scramble by international powers over the riches of the region.

With regard to Darfur's ethnic-cum-racial composition, Harold MacMichael,

a well-known British historian of Sudan, classified the regional population into three groups: the Arabs, the Non-Arabs, and the West Africans." The West Africans have been fully integrated in regional communities identifying themselves as Arabs or non-Arabs. This integration was made possible because many tribal entities in the region have relatives of kin in neighboring Chad (e.g., the Masalit, the Zaghawa, the Bargo, the Borno, and almost all camel and cattle Arab nomads). The cattle nomads, otherwise known as the Baggara, occupy the rich savanna belt along latitude 12. They make seasonal movements to the south during the dry seasons and the north during the rainy seasons. Some are increasingly becoming transhumant, combining farming with livestock raising. Seasonal movements of the cattle nomads bring them occasionally into conflict with Bahr El-Ghazal population and farmers to the north of the savanna belt. The camel nomads, who are mostly Arabs, occupy the northern portion of the region amid the Zaghawa population, who also raise camels, but are largely engaged in cultivation whenever adequate rain is received in their semidesert country.

The drought of the African Sahelian belt, which started during the early 1970s, resulted in southward movements for both the Zaghawa and the camel nomads, and brought them into conflict with almost all sedentary populations to the south. Not only the camel Arabs and the Zaghawa are found in this semidesert land. There are also the Midob in the northeastern corner and the Mellit Berti to the south of the Midob. The strip of land between the two extreme zones - the semidesert and savanna - is the one with a sedentary population engaged in rain-fed agriculture. Major non-Arab tribes are to be found in this ecological belt - the Masalit, to the extreme west, the Fur, around Jebel Merra, the Birgid to the east of Jebel Merra, and the Berti of the eastern portion of northern Darfur State. There are also numerous other tribal entities living in bigger tribes' homelands (i.e., dars) or in their own smaller dars.

Deterioration of the natural environment and the lack of sustainable development programs in the Darfur region as a whole, and in the marginal areas in particular, disturb the equilibrium and mutual benefits of nomadism and subsistence agriculture. Consequently, movement to other dars and the lack of respect for the traditional system of organizing this movement led to confrontation. Masarat or Marheel are long-standing arrangements for land use to regulate peaceful coexistence between farmers and herders. The nomads in their customary annual movements usually use Masarat or migratory routes. Recently, as a consequence of environmental decline and mechanized schemes, farmers moved into the masarat zone and sometimes closed the assigned migratory routes. Then the herders open these routes by force, contributing to insecurity and violent conflict. The recent armed conflict has caused much insecurity in the area. This feeling of insecurity forced both farmers and nomads to arm themselves. As in the Mahriyya - Bani Halba conflict (1978) and the Masalit - Arabs conflict (1996), almost all conflicting tribes now have their own militia trained by tribesmen retired from the military or police services. These militias are well equipped with modern firearms, which make contemporary tribal conflicts so deadly

Modern firearms were obtained initially from defeated or retreating Chadian factions, but later the region became a marketplace for firearms smuggled from different sources. The Chadian connection added another dimension: war culture. After engaging in a protracted civil war, the Chadians regarded the use of firearms as normal. Many warring factions in Darfur have relatives of kin across the Sudan -Chadian border (e.g., the Masalit, the Zaghawa, and almost all Arab subtribes) Conflicting parties accuse one another of receiving support from their Chadian brethren. The influence of external factors, such as the Libyan and Chadian conflicts and the vested interest of the Sudanese political parties to win elections and get allies also aggravated tribal conflict by supporting one tribe against the others

The rise of power-hungry, urban-based "elite" groups among each tribe made the elite of the smaller tribes resent the traditional divisions of dars and categorization of citizens according to their ascribed status of owners or affiliates. Hence, the conflict over power and resources contributed to many tribal conflicts. It is a contradictory situation between the rule of the constitution, in which all citizens are equal, and that of tradition, which divides resources unequally. In their pursuit of power, Darfur's ethnic tribal elites often seek support not only from Khartoum elites but also from

neighboring states, such as Chad and Libya. In many cases, tribal zeal for political power is not limited to the tribe's own dar. Some tribes are known for their unlimited political ambition to extend their authority beyond their territorial boundaries. Many observers perceive the Zaghawa as having such a zeal for political power. As mentioned earlier and for the same reason, the Zaghawa have conflicted with almost all tribes among whom they sought settlement (e.g., the Mima, the Birgid, the Mararit, the Maaliya). This type of conflict involves one of the most controversial issues in the region: constitutional rights versus customary tribal rights. The diverging views about these rights bring parties into conflict. A Zaghawa delegate in Daein, for instance, argued persuasively that they were entitled to economic resources and political leadership by virtue of being Sudanese. The Rezaigat resist the Zaghawa's claims based on their own presumed tribal dar rights. Sometimes cases of border disputes (Rezaigat-Humr and Rezaigat-Habbania) and grazing rights (Rezaigat-Dinka) can also be subsumed under this category of conflict.

Toward a Typology of Conflict in Darfur

A typology is proposed here by way of capturing the complexity underlying the conflict in Darfur. Though it is my contention that this typology does not do justice to the complexity of the real and/or perceived situation on the ground in Darfur, it nonetheless provides us with an approach that can help in understanding some dynamics of the current conflict situation there.

Accordingly, five types of conflict are identified in the region: (A) local, (B) subnational, (C) national, (D) regional, and (E) international. These are interrelated, interdependent, and overlapping conflicts. Types A, B, and C are conflicts within the territorial boundaries of Sudan, while types D and E are conflicts operating at regional and national levels, but with significant impact on Sudan. While involving somewhat different actors pursuing different issues, all types of conflict have had, more or less, mutual feedback effects. Issues and causes of these conflicts are interdependent, yet each type of conflict is defined by a core conflict arena that may,

at certain times, trigger further developments spanning over it and taking it beyond its analytically defined "boundaries." It is important to stress that these types of conflicts are not mutually exclusive; indeed, issues/sources of conflicts at different levels are mutually supportive.

Table 1. A Typology of Conflicts in Darfur

	Issues/Causes of Conflict	Actors Involved	Level of Conflict
Type A	Land ownership, water points Pasture	Clans, groups within and between	Local
Type B	Local council, province	Arabs versus "Zurqa"	Sub national
Type C	Wealth and power sharing	All Darfurians versus central government	national
Type D	Regional power struggle, territorial expansion	Neighboring states, IGAD. S+S	Regional
Type E	Humanitarian assistance and resources	Superpowers, international community	International

Category A: Intertribal Conflict within the Region

The primary cause of fighting in this category is access to land and natural resources. As is the case in most other regions, land in Darfur has been divided into tribal homelands locally known as dars. So there are the Masalit dar, the Fur dar (from where the name of the region comes: "Darfur," or "land of the Fur"), the Zaghawa dar, the Rezaigat dar, the Taaisha dar, etc. Administrative boundaries were drawn coterminously with tribal chieftainships and at the top of each tribal administrative structure stands the Nazier (chief), who has extensive authority over both land and people. A tribe without land has no authority, no existence. Minority tribes were incorporated into these large tribal dars, sometimes without their consent. Without claims to land ownership, minority tribes stand no chance of having separate administrative entities; in most cases,

they do not even qualify to stand up for election or appointment to local administrative posts. Hence, minority tribes struggled to have tribal independence, which was resisted by majority tribes and constituted one form of tribal conflict to be found in the region. The Maaliga - Rezaigat conflict (1966) and the Salamat - Taaisha conflict (1981) are cases in point.

According to Badri and El Zein, this system leads to the categorization of the region's inhabitants into two main categories. The first contains first-class citizens, the tribesmen who have the right to use the land and other resources, the right to own resources in the area, and the right to rule and run for administrative and political office within the traditional administration." Within this category, the tribesmen who own the dar are subdivided into the rulers and followers. Political and administrative office is basically hereditary in a few families who are descendents of the first family that led other tribesmen to the dar. They also claim high status due to their wealth and advanced educational level. Thus the tribe is made up of elites and followers. The second category is composed of nontribesmen who came to live in the dar. They are considered second-class citizens and are given access to use the resources but not the right of ownership. They might be delegated to an administration, but they do not exercise politically autonomous power or equal power. The newcomers may choose to be fully affiliated and assimilated into the dominant tribe of the dar.

Within tribal dars, contestation over leadership creates both intra- and inter-tribal conflicts. Such leadership roles include traditional leadership positions commonly known as "native administration" (NA) and modern leadership positions with representation in local, regional, or national institutions. Tribes in charge of dars regard such positions as prerogatives; when newcomers contest them, another source of tribal conflict arises. The Rezaigat-Zaghawa conflict clearly represents this type of tribal conflict. Here, the notion of a tribal dar is also related to border disputes among neighboring tribes. The Rezaigat-Humr (both perceived as Arabs) dispute (1981 and 1983), the Rezaigat-Habbaniya (both perceived as Arabs) disputes (1955 and 1985), and the Fellata-Gimr (both perceived to be of non-Arab origin) dispute (1981) are cases in point.

Rezaigat-Zaghawa Conflict

This case involves one of the most controversial issues in the region: constitutional rights versus customary tribal rights. The diverging views about these rights bring parties into conflict. The Zaghawa argued persuasively that they were entitled

to economic resources and political leadership by virtue of being Sudanese.

The Rezaigat resist the Zaghawa's claims based on presumed dar rights. Both tribes

have a warlike disposition, a considerable number of tribal militia equipped with modern firearms, and a widespread population of tribesmen not only in the Sudan but also in neighboring Chad. They also have connections with central government.

The Rezaigat tribe is regarded as one of the most populous in the region, estimated at more than 400,000 by the 1993 census. They live in the extreme south-

eastern corner of the region with the Humr tribe (Arab) of Western Kordofan to

the east, the Dinka tribes (non-Arab) of Bahr el-Gazal to the south, the Habbaniya

(Arab) to the west, the Maaliya (Arab) to the northeast, and several sedentary tribes,

including the Zaghawa (non-Arab), to the north. Another section of the Rezaigat

tribe occupies part of Northern Darfur, neighbors to the Zaghawa.

At different times the Rezaigat have engaged in fights with nearly every neighboring tribe. Three factors seem to account for this rather unusual Rezaigat involvement in tribal fights: (1) the notion of a tribal dar - Rezaigat have a large homeland to which they are emotionally attached; (2) their mode of living as mostly cattle-nomads moves them in almost all directions of their dar in search of water and pasture for their livestock, but chiefly southward during dry seasons; and (3) their warlike disposition and use of their abundant supply of horses in tribal raids, which made it impossible for even the Fur sultans to bring them completely under their control

The Rezaigat camel-nomads of the north are generally of a lighter complexion

in comparison to neighboring groups and more closely resemble the stereotype

~ of an Arab as far as skin color and features are concerned. The Rezaigat of the south, who have become cattle-nomads, represent all the possible shades of skin color.

MacMichael attributes their darker skin to their having intermixed with indigeneous

African groups, chiefly the Dinka, Mandala, and Shatt.? The Rezaigat have one of

the most important tribal chiefs, called the nazir. Under him are thirty-five omdas

that represent the internal tribal sections. Some of the omdas are not Rezaigat. They

represent tribes that moved to the area, settled for good, and regard themselves

as part of the Rezaigat, including the Zaghawa, who were granted an 'umudiyya

(chieftenship) post rather recently, as the ensuing discussion will illustrate.

The Zaghawa are a mixture of Arab and non-Arab groups, who in the classical

anthropological literature are often referred to as a mixture of "Hamitic, Tibbu, and Negro groups, with Libyo- Berber affinities." Their native tongue is a dialect of Tibbu, but most Zaghawa can now speak Arabic. They are described as being a lithe, stalwart, incontinent, and active folk who are "addicted to raiding and blood feuds." Their original homeland is the whole of the northernmost part of Darfur that extends along the same latitude in Wadai - now Chad. Although this country is very spacious, it is largely desert or semidesert and capable of supporting very limited agricultural production. In the past, the Zaghawa were described as nomads or seminomads who owned considerable herds of camel. Their tribal dar is subdivided into smaller dars that correspond to their main tribal sections. The Zaghawas' movements from their original homeland might be traced back to the early eighteenth century, when some of them made their settlement in Kagmar in Northern Kordofan State. They are now indistinguishable from the Kababish Arabs among whom they live. Another batch moved to Southern Darfur, possibly during the same time, and live to the east of Nyala town among the Rezaigat. They have forgotten their mother tongue and for practical purposes regard themselves as part of the host tribes among whom they live. Movements southward, individually or in small batches, have continued ever since without creating serious complications. Land was in abundance and tribal customs were observed by both migrant and host tribes. Since the early 1970s, however, new developments have taken place, and Zaghawa movements have become a source of tribal conflict. First, the entire region and particularly the Zaghawa country has been considerably affected by the drought and desertification that hit the African Sahelian belt. Zaghawa movements have become an exodus, furthering competition with host tribes over meager resources. Second, traditional tribal customs have ceased to be respected chiefly because tribal leadership, known as native administration, has been politicized and undermined by the radical governments that took office in Khartoum between 1964 and 1969. Third, migrants normally move without being accompanied by their leaders, making them unaccountable to their authority figures. Fourth, a new tribal elite, which emerged in the postindependence era, has made tribal entities the

basis upon which political and economic power is attained and this phenomenon has intensified over the last two decades. Fifth, the possession of modern firearms

was made possible as a by-product of the Chadian civil war. Pressured by the continuing drought and desertification, the Zaghawa made their way almost to all tribal dars, but chiefly to the goz belt that stretches from El-Fasher in Northern Darfur to the savanna belt of Southern Darfur. Their settlement in this belt brought them into conflict with almost all dar owners (e.g., with the Maaliya, the Mararit,

the Mima, and the Birgid in 1991). With the Rezaigat, high tension was reached in 1986, but thanks to tribal and official endeavors, fighting was averted. Tension mounted again in 1966, leading to one of the most devastating tribal fights.

This is not the place to chronicle the history and give a detailed account of Rezaigat-Zaghawa conflicts. Both A and B categories of conflict are involved here: Driven by waves of drought in the 1970s and 1980s, the Zaghawa moved southward

to the Rezaigat area with their unrivaled determination and an aggressive and industrious attitude. To make things worse, they were able in a few years to amass considerable wealth, and with wealth came political ambitions, even though they were not in their own dar.

Tensions between the two tribes came to a head in 1986 and 1996. The 1986 confrontation was averted, thanks to a concerted effort by the government and tribal institutions. The last confrontation, in 1996, developed into actual tribal fights

that left many persons dead or injured and caused considerable damage to and loss of property. The underlying causes seem to rest with the political and economic power struggles between the two tribes, especially as the Rezaigat saw the Zaghawa

becoming wealthy and aspiring for political power in their own tribal dar. Two distinct sad events stood out in this struggle: the rampage through shopping areas in Daein, the capital of the Rezaigat region, and the Black Tuesday massacre, in which many Zaghawa were brutally killed by armed Rezaigat men.

Category B: "Arab" versus "Zurqa" Regional Conflict

As mentioned earlier, certain factors, such as land tenure or the tribal landholding system, underlie all three types of conflict. When a particular type of conflict is generated by a certain factor, other factors remain dormant, while others can become more relevant and eventually subsume the catalyst factor or reinforce it by giving it more momentum. For example, a small-scale conflict over land may invite tribal or ethnic solidarity, which may come into play and further exacerbate conflicts, transforming them from one type of conflict to another. In fact, all conflicts

of type B have their seeds sown, more or less, in type A.

Historians have stressed not only the tribal, ethnic identity of groups inhabiting the region but also their conflicting patterns of social organization and value systems." Though a sense of togetherness and common identity may be forged by living in the same environment and sharing from different vantage points the natural calamities of drought and famine, and the historical experience of colonialism

and national independence, for the most part preexisting loyalties are still dominant,

and the people identify themselves as Arabs and non-Arabs.

Until recently, however, ethnic identification in Darfur did not manifest itself in the ethnic animosities characteristic of the national Southern-Northern conflict. Instead, peaceful coexistence among Arabs and non-Arabs has been the rule

rather than the except.iori.l? Several factors help to explain this phenomenon. First, intermarriages between tribes are widespread, including marriages between Arabs and non-Arabs. Second, the bulk of the Arabs are cattle nomads who intermixed with neighboring Africans to the south, which resulted in their acquisition of what are perceived to be stereotypical African features, including darker skin. Third, being chiefly nomads, the Arabs were not concerned with power struggles until fairly recently. Rather, their history reveals their relentless effort to avoid being . taxed by the central authority. But dramatic changes have taken place, and the Arabs

have become interested in power sharing both regionally and nationally. Central to

these changes is the emergence of the nomad elites who received modern education or came into contact with other change-producing agents.!

Non-Arabs were far ahead of the Arabs in political consciousness and organization in Darfur. It is during the May Regime (1969-1985) that Arab political

consciousness manifested itself. It started in the Southern Darfur province (1974), where the Arabs form a sizable number. The political dichotomy was between the Arabs and the "Zurqa" (I.e., blacks). However, the dichotomy was an organizational

mechanism intended to wield the political support of tribesmen/ethnic groups during election times rather than a social stigma.

When a regional government system designed for northern Sudanese regions was implemented in Darfur (1980), ethnic rivalry to control the office of the regional

governor led to heightened ethnic political tensions. After a brief celebration of a presumed victory of all Darfurians against the central government and the appointment of Ahmed Ibrahim Diraige as the first governor to be drawn from the region, ethnic politics dominated the scene. Diraige was then looked upon as a Fur affiliate rather than a regional native. Relations became strained at the grassroots level. Simple intertribal conflicts acquired an ethnic dimension. The Arab-Fur conflicts (1982-1989) and the Arab-Masalit conflict (1996) certainly revealed this ethnic dimension. In each case, more than thirty distinct Arab tribes are said to have fought

against the Fur and against the Masalit."

A more overt action on the part of the Arabs related to regional and national power sharing is the formation of the so-called Arab Gathering (Al- Tajammu' al-'Arabi). The emergence of the movement was documented in a memorandum presented to the Prime Minister of Sudan at the time, al Sadig al Mahdi (1988). Based on the proportional representation of Arabs in the region, their sizable

educated cadre, and their relative wealth, the Arab Gathering demanded that they deserved to be granted their due leadership positions both regionally and nationally.

Nothing was more effective in touching off ethnic consciousness throughout the region than the revelation of that memorandum. On their part, the non-Arabs are also said to have held meetings, particularly in Southern Darfur, to counter the effects of the Arab Gathering and the memorandum. The high tension between the two groups was certainly responsible for the escalation of the Fur-Arab conflict, particularly during 1988 and 1989. It once again affected the deadly Masalit-Arab war of 1996. Ethnic rivalry remains simmering under the surface and can be ignited

when other factors bring Arab/non-Arab conflicts to a head.

In Category B, conflict over administrative and political resources between two emerging collectivities, "Zurqa" and "Arab," came out to be more important, even though the origins of these conflicts go back to competition over land, water, and pastures. According to Mohammed Suliman, the traditional assumption that violent conflicts in Africa emanate from ethnic/tribal, religious, and/or cultural differences is seriously limited. Except for "old" traditional conflicts, ethnic dichotomies appear to be a consequence of violent conflicts rather than a cause of them. Nonetheless, ethnic, religious, and cultural dichotomies potently shape people's perceptions of violent conflicts, especially those of fighters on both sides of the conflict divide, but as root causes of "new" conflicts they are weak or nonexistent. However, the longer a conflict persists, the more these ethnic, religious, and cultural

factors come into play. In an old conflict, when even the initial causes have petered

out or died away, that" abstract," ideological ethnicity becomes an active material and social force.P Markakis correctly notes:

Of all ideological weapons used in African warfare: nationalism, socialism, religion, and ethnicity, the latter proved by far the more superior as a principle of political solidarity and mobilisation as well as a dominant political force.!"

In the Darfur region, ethnic conflict between "Zurqa" and Arabs gradually grew out of type A conflicts. For some time ethnicity per se was never a serious problem in the region. The Arabs and non-Arabs had been living in peace for centuries at the

grassroots level. However, new developments have awakened ethnic consciousness,

and ethnicity has become a factor exacerbating if not generating conflicts. The . deadly Fur-Arab conflicts (1982-1989) and the Masalit-Arab conflict (1996) were sparked by competition over land ownership and land uses, but the ethnic factor has greatly intensified the conflict.

Unfortunately, interethnic rivalries between "Zurqa" and Arab in Darfur have been escalating rather than declining due to intense competition over administrative

and political resources and also due to the emergence of Islamic fundamentalism in Central Sudan and the ensuing alliances and confrontations between center and periphery.

Efforts by the central government to peacefully resolve conflict between "Zurqa" and "Arab" elites failed. At one point, some tribal and ethnic elites were behind the idea of peacefully resolving the region's ethnic conflict by convening a Grand Regional Conference for building peace among the regional inhabitants. Had

it not been for the meddling of Khartoum governments in the ethnic politics of the region, these peacemaking attempts, particularly the Nyala Comprehensive Peace Conference, could have been cited as a clear example of successful citizen-based peace building. The idea of a grand conference for popular reconciliation goes back

to 1990, when a small group of different tribal affiliations first articulated the idea."

In the periodization section below, reference will be made to the Khartoum government's intervention in the ethnic affairs of the region in a way that was perceived as favoring "Arabs" against the" Zurqa."

Category C: Regional - National Conflict

In Category C, conflict between the people of Darfur as a whole versus the people of the center in Sudan over power- and wealth-sharing in the country subsumed other types of conflicts (types A and E) and came to be of overriding significance, even though the origins of the conflicts were, in a special way, anchored to the Darfur people's own conflicts over land, water, and pasture, and to competition over administrative and political resources between rival groups in Darfur.

Darfur's political history is now a source of pride for Darfur rebels who demand more political autonomy from the center. Until 1916, Darfur was ruled as an independent Sultanate, and during British colonial rule, Darfur, like many regions,

was ruled by the British through the Native Administration system, in which traditional chiefs were reinstated as rulers of their tribes.

Darfur's recent political history has known politicians of different political and ideological stances. Traditional political parties, mainly the Umma Party, and to a lesser degree the Democratic Unionist Party (DUP), have maintained strong holds in

the region since 1956. Other radical political parties had some presence as well- the Islamists nominated candidates in the 1980 and 1986 elections, but they did not

win

the constituency, and the Communists had some presence, but they were not as effective as other political parties.

Educated elites were disillusioned by the failure of both multiparty and one-party political regimes to offer anything of use to their area. Mainly relying on patron-client networks for mobilizing support, politicians from traditional political parties show up only during election time. In the 1980s, traditional political parties supplied their clients in the area with sugar and tea to trade for votes. Unlike the traditional political parties, one-party military regimes relied on repression, thus denying people civil and political rights.

When the present Islamist military regime came to power in 1989, the educated class in Darfur reached a tacit understanding that enough was enough: "It is time to leave behind us political and ideological conflicts and focus on local issues and interests of our area," said one of my key informants. In fact, Darfur has a history of a "kind of" civic movement and vibrant civic environment for local level political

democracy and quasi-sophisticated networks of social clubs, sport clubs, cooperatives,

sandouks, women's groups, and zakat committees.

To many observers, it seemed that the problems of Darfur could have been resolved had the postindependence government in Khartoum adopted the relevant political formulae. But it appeared that successive Khartoum governments were more interested in control than in good governance and development. For example, in the mid-1990s, the region was torn by armed robbery activities, and the government

seemed to have an earnest desire to quell banditry. A series of peace conferences was convened representing social and political groups in Darfur, but then government

affiliates were bent on manipulating conference proceedings.

It was clear that the representatives of Darfurian groups on the one hand, and the central government on the other, had different perspectives and interests. For the government, the popular gathering was an opportunity to receive allegiance and sealed covenants and to demonstrate its ability for peace restoration in the region. To achieve the latter objective, the whole region, in addition to the state of neighboring northern Kordofan, were put under martial law because they were riddled with banditry. On their part, Darfurian elites and representatives in the conference succeeded in passing numerous resolutions calculated to be conducive to peace building. It was at this time that calls for a political solution cropped up, calling for national wealth to be allocated in accordance with relative population ratios of regions. This was an alternative to a more extreme demand made by Southern Darfur delegates and rejected by the conference that the region be treated like southern Sudan and be given the post of a vice president and a coordinating council headed by one enjoying the status of a vice president.'? Khartoum politicians

did not at all like to listen to such calls, since they point to a picture of another South, where an armed rebellion had been taking place since 1956, except for a lull during 1972-1983.

That Darfur is underdeveloped compared to other regions is well documented.

In 1971, an International Labor Organization (ILO) commission was invited to visit

the Sudan and propose a future development plan that would take into account the requirements of development, employment, and equity. The commission found that Sudan was characterized by uneven regional development, with both economic and social services being concentrated in the triangle of Khartoum-Kosti-Gedarif. This is the region where agriculture is either irrigated or mechanized rain-fed. The rest

of the regions (chiefly western Sudan and the south) were labeled by the commission

as the traditional agricultural sector with rain-fed agriculture and livestock raising as the main sources of livelihood. Although in its 1976 report the ILO called for the

traditional agriculture sector to be given "the lion's share" of development projects in order to redress uneven development and regional disparities. Despite this; subsequent development plans continued to concentrate on development and social services in the same advantaged regions.

It will be shown that Khartoum governments during Islamist rule (1989-2004) not only reinforced the Center's dismissive attitudes toward Darfur but also, perhaps

even more seriously, seemed to have been more involved and directly implicated in the Darfur conflict by siding with one group against the other. Since the Islamist military regime of Al Bashir assumed power in June 1989, the Islamists, represented

by their National Islamic Front (the ruling party known now as the National Congress Party), have come to be perceived as taking part in type A and B conflicts;

that is to say, the Khartoum government has intervened in local matters (such as control of land and pastures) without regard to local customs, history, or tradition. As a result, the current regime in Khartoum is perceived as supporting one tribe against another, one ethnic group against another. This development has had serious

implications for Darfur's conflict and its escalation.

In many cases the policies of the central government even prior to the 1989 military coup added to conflict transformation. First, a Land Registration Ordinance

was passed in 1970 rendering all unregistered lands as government lands. This created a chaotic situation with regard to tribal land holdings (a contrast between a de jure and de facto land ownership). Second, after revolutionary elements came to power in 1964 and 1969, in 1971 the paramount tribal chiefs were unseated by the then-revolutionary government, culminating in a policy of anti-Native Administration. The consequence for Darfur was devastating, as tribesmen resorted to taking the law into their own hands to resolve their tribal disputes.

The region had been brought under the effective control of the colonial government in the year 1916, when its last sultan, Ali Dinar, was defeated, and the colonial government was more able to pacify all regional tribes, some of whom the Sultanate had been unable to control.

A unified administration was established, with its headquarters in El-Fasher, and lasted as such up to the year 1974 when the region was redivided into the two separate provinces of Northern Darfur, with El-Fasher as its capital, and Southern Darfur, with its headquarters in Nyala. Then the region was divided again 'in 1994 to

create three states, still with El-Fasher and Nyala as capitals for the Northern and Southern Darfur states, respectively, and El-Geneina as a capital for the newly founded state of Western Darfur.

Category D: Regional Conflict

Protracted conflicts and territorial expansionist tendencies among regional powers (mainly Libya) and the political instability in Chad (and its spillover in the region of

Darfur in Sudan and Central African Republic) on the one hand, and the rivalry and

scramble of international powers (United States, France, China, Britain, Russia)

on the other, have transformed the region and given it a distinct character as one of the "security threat regions," not only of the African continent but also of the world at large. Roaming nomad tribes from West Africa cross Sahelian countries, such as Mali, Niger, Chad, and Sudan, further adding to the region's complexity and giving conflicts additional supranational dimensions.

Category E: International Conflict

Worldwide humanitarian relief operations since the 1980s, spillover of regional conflicts, and reports about the richness of the region's minerals have paved the way for and fed into the internationalization of the Darfur conflict. The bulk of humanitarian operations are concentrated in Darfur, drawing hundreds of international nongovernmental organizations (INGOs), national NGOs, and networks channeling food, tents, and medical and educational equipment to the displaced people in Darfur and refugees on the Sudanese-Chadian borders. Recently, the visible role played by China in the oil economy of Sudan, combined with diplomatic

and military support to the Khartoum government, have raised the fears of both the United States and France, who seem to be embroiled in a power contest over western and central sub-Saharan Africa.

Periodization Schema of Darfur Conflicts

Having identified the sources of conflict and broadly categorized types of conflicts in Darfur, it is now time to look at how actors played out their roles in Darfur's recent

history. I propose to do this by way of a periodization schema, indicating phases or turning points in the course of conflict in Darfur. Periods or phases are not definitively

separated from one another in a clear-cut fashion, but in most cases periods may overlap, and one period's traits may carry over to another. Traits carried over from one period to another, however, will be subordinated to the dominant nature of the period/phase in question. For example, during the relatively tranquil period, when conflicts were confined to land issues within the Darfur region, and the major players were local actors, issues of conflict other than land - those characteristics of other periods - were present in a dormant/embryonic form and had not yet taken shape. The recent history of conflict in Darfur is divided up into different periods according to a combination of categories and issues of conflict together with actors,

weapons used, and level of conflict.

Table 2. Phases of Conflict In Darfur

	Categories of Conflict	Actors	Weapons and Scale of Violence	Level of Conflict
1956-1983, relative tranquillity	Combination of C, A, and B	Local tribal groups	Traditional weapons	Local level
1983-1994, escalation and containment	Combination of A, B, and C	Tribal/ethnic Chadian government	Modern arms	Local and regional levels
1994-2002, ethnic polarization and political Islam	Combination of A, B, and C	Polarization: Arabs and SPLM versus government and non-	Modern arms, massive casualties	Regional national levels

2003, fragile peace All types of SLM, JEM versus Modern arms, National
and war by proxy conflicts, with D government and large-scale international

Colonial Leviathan and Control: 1898-1956

The region has been the homeland for three successive Sultanates: the Daju, the Tunjur, and the Fur. However, it is only the last Sultanate that has been adequately documented. The Fur Sultanate was established around 1650 and dominated by the Fur people. Unlike its contemporary, the Funj Sultanate, which was largely a loosely knit confederation of tribes, the Fur Sultanate was able to establish a central

authority that exerted a reasonable command over its sedentary tribes and made a relentless effort to subdue nomadic tribes." With open frontier to the West and East, the region has been receiving migrants from West Africa as well as riverians from Central Sudan. The two movements have had considerable impact on the cultural and demographic formation of the region.

While the Darfur Sultanate was historically dominated by the Fur people, it was ruled by a title-holding elite recruited from all the major ethnic groups. Under the Sultan, the settled peoples, basically non-Arabs, were able to control or keep out the nomads. The Sultan even went so far as to use heavy cavalry attacks to drive them away. After Ali Dinar restored the Sultanate in 1898, he spent most of his

reign driving the nomads back, until the British killed him in 1916. The British then

discovered that they had no alternative but to continue his policy.'? They also kept the old ruling elite intact, and many of today's educated Darfurians are descended from that elite.

Relative Tranquility and Regional Politics: 1956-1983

From 1916 to 1956, Darfur was an interior backwater ruled by British officials presiding

over the Native Administrative system. After Sudan obtained independence, political and economic structures were in the hands of predominantly Arab-Muslim Northerners, or a Riverian Arab-Muslim Power Bloc (RAMP). It was only in the mid-

1960s that Darfurians, both Arab and non-Arab, began to enter the national political

arena and assert their own identity. Though Darfurians took pride in their political history, they were nonetheless marginally incorporated into dominant power structures and only fully woke up to their political rights in the mid-1960s. The RAMP's ability to incorporate, eo-opt, and contain enabled the soft pacification of the 1960s Darfurian political awakening. Prominent politicians and elites in Darfur, like Ahmed Ibrahim Drieg, a symbol of the Darfurian elite, were integrated into the Umma Party as leaders of parliamentary opposition in the 1960s.

Following the overthrow of the Abboud Military regime in 1964, Darfur intellectuals formed a regional pressure group, called the Darfur Renaissance Front (DRF), with Ahmed Ibrahim Diraige as its leader. Its overriding concern was Darfur's

underdevelopment compared to the northern regions. The DRF called for an equitable

distribution of national wealth and power positions. Other Darfurian organizations propagating the cause of the Darfur people, albeit in a more radical form, were Sunni

and al Lahib al Ahmar (Red Flame). However, these radical organizations did not win wide support among the intellectuals who, at that time, were more inclined to use peaceful, constitutional means to further the interests of Darfur.

In the second half of the 1970s Jabhat Nahdat Darfur (Darfur Development Front) was founded, thus signaling the beginning of a new phase in which Darfurians

were bent on making their mark on national politics. Indeed, many politicians and elites from Darfur were reportedly implicated in the 1973, 1975, and 1976 attempts to topple the military regime of Ja'far Numeiri who, to placate these pressures, introduced Regional Rule in 1980, allowing a degree of decentralization and some autonomy for the regions in governing themselves.

As far as the conflicts in the region were concerned, between 1956 and 1980—that is, between political independence of the country and the institution of regional

governments in 1980 - tribal and ethnic conflict (more of type A and less of type B)

occurred, either because groups were competing for natural productive resources, pasture, and water, or because of mutual raiding of livestock. But, most of the conflicts

remained under the control of government agencies and were, in most cases, settled by tribal reconciliation conferences supported by the district or provincial authorities

with *ajawid* or *joudiyya* (indigenous conflict resolution mechanisms) bringing the two hostile parties to the conflict into agreement. The government authorities usually

played the role of a neutral go-between and later the guarantors for the fulfillment of the terms of such agreements.^s In other words, political frictions within Darfurian

elites did not show up during this period, and conflict between farmers and pastoralists (mainly type A conflict) was largely resolved by resort to [*oudiyya/ajawtd*;"

Underlying the conflict with the central government is a conflict of interest and mistrust between oligarchic, "national," Arab-Muslim elites and regional, Darfurian elites. The former perceives the latter as secessionist, while the latter view the behavior of the former as racist. Ironically, however, the official Sudanese media dubs regional elites, who call for more participation and sharing of power and resources, as racist. The attitude of the ruling oligarchs and "national" elites is endorsed by some of the leaders and members of some of Darfur's Arab tribes, as has been shown in the tribal-ethnic conflict in the region.

Popular radicalism, however, was not lost to the people of Darfur, who in

1981 staged a regional popular uprising, forcing the central government to appoint a regional native (Ahmed Ibrahim Diraiqe) as the Regional Governor in place of EI-

Tayib El-Mardi, who was a native of Kordofan, Darfur's immediate regional neighbor.

They also rejected an earlier attempt at combining Darfur and Kordofan into one region with its headquarters being in El-obeid.

The changes occurring in Darfur were by the late 1970s and early 1980s given further impetus by a combination of factors, including severe drought-induced famine in Darfur in 1983 and 1984; a raging Chadian civil war and cross-border movements of fighting groups; Libyan meddling in the affairs of both Chad and Darfur; West African tribes flocking in large numbers toward Darfur and Sudan; and

easy access to modern weapons. All of these factors combined to contribute to political instability in Sudan and to bringing the politics of Darfur into a new phase.

Escalation and Uneasy Containment: 1983-1994

According to Harir, after the institution of a regional government and the installation

of Darfurians as regional governors, ministers, and commissioners, the conflict situation changed dramatically." People who shared tribal and ethnic affinities with parties to conflict held the reins of power. While taking sides does not necessarily follow from this fact, unfortunately, as time went on, many, though not all, government employees started taking sides in local ethnic conflicts. Very early in 1981, officeholders in the Darfur government started identifying their opponents in such categorical terms. It was at this stage that the two opposing political alliances crystallized: the Zaghawa, the nomadic Arab groups, and the doctrinaire Muslim Brotherhood on one side; and the Fur, Tunjur, and elements within the urban Darfur

elite on the other side.

These developments coincided with worsening environmental conditions already affecting, to an unprecedented degree, the northern half of the Darfur region.

This caused a massive movement of population groups and livestock into the farming belts of central Dar Fur, the heartland of the Fur, and of other Darfur ethnic

groups, which have a long tradition of settled rain-fed cultivation, based upon land-tenure systems that exclude nonmembers (the haykura system). As mentioned above, the haykura system is based upon lands allocated by the Fur sultans to leaders of specified ethnic or family groups for the common use of the members of those groups. In each locality, as the practice was among the Fur, a headman allocated usufruct land rights to the members of a diffusely constituted, ambilineal descent group.²³ While strangers and individual nonmembers can be allocated land

on usufructuary terms in return for remitting one-tenth of the produce at harvest, a massive influx of nonmembers created a number of problems. While individuals or a few migrant families were always granted temporary land-use rights and were in due time incorporated into the local system, an influx of whole tribal groups created problems regarding the availability of arable land resources and also raised questions regarding the system of political authority. Animal theft across ethnic borders was also rife and, though localized, nonetheless gave rise to serious and frequent interethnic conflicts.^j"

The influx of non-Fur ethnic groups into the Fur area, which took place in the early 1970s and 1980s, was, however, of a completely different character. Fleeing from drought-stricken areas and hunger, the displaced groups were there to stay on a more permanent basis. To forward their interests, they opted for a different concept

of access to natural productive resources. They were to be seen as Sudanese nationals who had inalienable and equal rights to all productive resources available.

The difference between this new concept and the customary haykura system of land tenure prevalent among the Fur was bridged by various ethnic wars." Each position was backed by a different ideological rationalization that was racist in content. In tandem with this development, war broke out again in Southern Sudan, led by the Sudan Peoples Liberation Movement/Army (SPLM/A). This would radically change the nature of politics in Darfur as well as in the country as a whole in the 1990s and after.

As stressed earlier, this process (of change in politics), which was initiated

by a cluster of factors in the early 1980s, assumed its full momentum during the 1990s with the advent of a new Islamist regime in the country in 1989. Each group overplayed its cultural differences from the other and hence justified culturally the call for a separate administration - not on a geographical basis, but on ethnic grounds.

A fragile federal structure of government in the 1990s and a central government in Khartoum bent on utilizing these differences for political gain has greatly contributed

to inflaming an already precarious security situation in the region,

To reiterate, one of the root causes of the present crisis goes back to the 1980s, when prolonged droughts accelerated the desertification of northern and central Darfur and led to pressure on water and grazing resources as the camel nomads were forced to move southward. Conflicts over wells - conflicts that in earlier times

had been settled with spears or mediation - became much more intractable in an era awash with guns. The situation disintegrated with the decision of Sadiq al-Mahdi,

Sudan's prime minister in the mid-1980s, to give arms to the Arabic-speaking cattle.

nomads, the Baggara of Southern Darfur, ostensibly to defend themselves against the SPLA. Later, no one was surprised when these Murahalin, now called Janjawid,

started to turn their guns on their northern neighbors, the Fur, Masalit, and others. How did this come about?

The Rise of. the Arab Gathering

Heightened tensions and conflict over resources led major ethnic groups to organize

in separate blocs. According to Rabah, the Arab Gathering first made itself known in a letter to Prime Minister al-Mahdi, whose power base in Darfur is mainly

drawn from Arab tribes.i" Twenty-three Darfur leaders of Arab extraction, a mix of mainstream intellectuals, tribal figures, and senior officials, attributed to the "Arab race" the "creation of civilization in this region ... in the areas of governance, religion, and language."

As mentioned in the memo of the Arab Gathering, the "Arabs" in Darfur comprise about 70 percent of the population, spread over 55 percent of the Darfur region, contribute to the national income of the country by 15 percent, and comprise

40 percent of Darfur's educated elite. Despite all of this, they have only fourteen members in the national parliament.F Different estimates, however, are given in Table 3.

Table 3. Population and Access to Resource among the Tribes/Ethnic Groups of Darfur

Tribe	Population	Education	Economic	Animal	Arms
Zaghawa	10%	50%	60%	10%	15%
Arab tribes	25%	10%	57%	70%	68%
Fur	40%	25%	23%	18%	14%
Masalit and tribes	20%	15%	10%	2%	3%

Source: **Nazik**

Whatever the truth, the Arabs in Darfur complained of underrepresentation in local,

regional, and national governments and demanded a 50 percent share for Arabs at all three levels in recognition of their demographic weight, contribution to the generation of wealth and knowledge in the region, and their historic role as

"civilization bearers." They concluded with a thinly disguised threat: "We fear that if this neglect of the participation of the Arab race continued things will break loose from the hands of the wise men to those of the ignorant, leading to matters of grave consequence."28

To date, the Arab Gathering remains a Darfur phenomenon, but its destructive ideology could as easily spread throughout Sudan's diverse communities, where there are groups that view themselves as racially and culturally superior to others. In this regard, Darfur is not much different from other places in Sudan and beyond, where tensions exist among ethnic, regional, or religious groups. These occasionally

turn into violent confrontations, and the triggering factor is often the political and economic ambitions of unscrupulous individuals who can manipulate the collective fears and aspirations of their communities to their personal advantage. The Arab Gathering's supremacist ideology clearly shares responsibility for enabling the "ignorant" people alluded to in their letter to kill, loot, and rape fellow Darfurians while believing their victims are lesser people."

The emergence of the Arab Gathering deeply alarmed non-Arab Darfurians.

The intermittent surfacing of what non-Arab activists believed were internal memorandums far less reserved than the first public document seemed to confirm fears of a detailed plan, including deals with foreign nomadic elements, to engineer the forced replacement of sedentary non-Arab tribes on Darfur lands with Arab tribes. One document attributed to the Arab Gathering purported to record the minutes of a secret meeting alleged to have taken place in mid-1988, following the appointment of Tigani Sese, a Fur, as governor of Darfur by al-Mahdi. It called upon members to

obstruct the reform programs of the regional government; paralyze the service sectors in areas inhabited by the Zurqa [sic] to persuade the population of the government's inability to provide basic needs; destabilize security, stop production and liquidate leaders in these areas; and encourage disputes among the Zurqa [sic] tribes to keep them disunited.

The document further called for "gathering members in executive posts ... to commit

to the following: concentrate services in areas of the Gathering as far as possible; avoid appointing Zurqa [sic] sons in positions of importance and create ... obstacles for those among them occupying administrative and executive positions; and use all

means possible to de stabilize schooling in Zurqa [sic] areas."30

The outbreak of the current rebellion extended ethnic polarization to new political and military extremes. A mobilization of non-Arabs is now undeniably in progress, spurred by fears of the strategic designs attributed to the Arab Gathering and the indiscriminate nature of the government's counterinsurgency campaign. Moderate leaders of Arab and non-Arab groups alike are said to be greatly alarmed by these developments because of their potential for threatening the long-term coexistence of Darfur's peoples.

The ruling regime in Khartoum has received anguished appeals from within the Darfur establishment and traditional chiefdoms across the ethnic divide warning

of full-scale ethnic war. In a disturbing incident largely unreported in Sudan and internationally, twenty-one Darfur tribal leaders accused unnamed members of the ruling National Congress Party in South Darfur State of having toured as a political coordination committee to propagate Arab Gathering ideology. They attached to their statement six allegedly internal documents in order to "demonstrate the Gathering's heinous project and show ... that the predicament of Darfur beginning with armed robbery and tribal wars and ending with the atrocities of the Janjaweed [sic] have in fact resulted from ... the continuous thrust of an organization known

as The Arab Gathering. "31

They claimed the documents proved the "racist tribal organization" existed and had "specialized committees tasked with implementing ... well-defined and calibrated strategies"; it was using "the institutions and capacities of the state and the ruling party"; and its mission "did not limit itself to the destabilization of Darfur ... but its activities have gone beyond the boundaries of Darfur and Sudan to neighboring countries. "32

The allegations gained considerable credibility when, nine days later, some 111 members of the NCP's South Darfur chapter, including state and national parliament members, addressed a memorandum to the chairman and secretary of the NCP warning of the efforts of some members of the party to achieve the objectives of an unnamed "racist organization" advocating the division of Darfur region along racial lines, thereby undermining NCP cohesion and its national credibility and threatening the unity of the whole country.P

These protests by senior NCP members and other concerned leaders in South Darfur coincided with the visit to Nyala of a high-level NCP delegation. Upon

returning to Khartoum, al-Haj Atta al-Manan, the delegation leader and NCP secretary in Khartoum State, warned that the situation was threatening to become an ethnic conflict between the Arab and non-Arab tribes.P' However, the ruling party

remained focused on military victory. In a December 31,2003, President Al Bashir claimed in a televised speech to the nation that "part of a tribe" was responsible for the insurgency. The reference was obviously to the Zaghawa, whom the govern-

ment was seeking to isolate from the Fur, the Massaleit, the Meidoub, and other groups that were in revolt. While manipulating ethnic realities for short-term military

gains, the government nonetheless launched a campaign in the last quarter of 2003 to "stitch the social fabric together again" in Darfur. This relied on mobilizing tribal

leaders under the umbrella of the ruling party and the legislative and executive branches of the government to preach peaceful coexistence. At the same time, the government effectively froze diplomacy. The purpose of this approach was to gain time for a military victory that would avoid the need to negotiate with the armed Darfur rebel groups

Ethnic Polarization and Political Islam: 1994-2003

As a divine creed, Islam is a call for people of all races and ethnic and tribal groups across the world. In Sudan, political parties that adopted Islam, in one way or another, as a political ideology opened its membership to people of all racial, ethnic,

and tribal backgrounds and affiliations. Traditional religious political parties such as Umma and DUP derive their broad mass support from religious sects, namely the Ansar and Khatmiyya, respectively. Modern religious political parties like the National Islamic Front have also attracted members from both Arab and non-Arab groups in Sudan. In fact, at one time the NIF boasted that in its leadership ranks it had more non-Arab politicians from the South, West, and East Sudan than other political parties. But the fact remains that the top NIF leadership has always been from the riverian areas largely dominated by Arabs and as such is susceptible to the perceived or actual influence of Arab-Muslim culture/centricity.

To reiterate, the process of change in politics in Darfur, which was initiated by a cluster of factors in the mid-1970s to early 1980s, assumed its full momentum during the 1990s with the advent of a new Islamist regime in the country in 1989. Since then, the ethnicization and racialization of the conflict has grown more rapidly

since the military coup in 1989 that brought to power the regime of Omar Al Bashir,

which is not only Islamist but also Arabo-centric. This has injected an ideological and racist dimension to the conflict, with the sides defining themselves as Arabs or Africans. O'Fahey, a well-known historian and Sudanist, believes that many of the racist attitudes traditionally directed toward slaves have now been redirected toward sedentary non-Arab communities."

To a large extent, the Khartoum Islamist government is responsible for the high ethnic tension that has characterized life in the region ever since 1989. Most of the top state posts in state/regional governments in Darfur were given to trustees of Khartoum who were of Arab origin. Unlike previous Khartoum governments, the

Islamists in Khartoum did not hesitate to intervene and meddle with tribal matters without regard to local customs if this intervention served their grand Islamic designs

in Darfur and in Sudan. Much to the admiration of Islamist ideologues, organizations

bearing the names and symbols of Arab genealogy (such as Ouraish 1 and Quraish 2) came to the fore in Darfur. Along with this, vehement attempts were undertaken to win non-Arab tribes." Reports had it that the Khartoum government adopted a carrot-and-stick strategy toward the Fur with the intention of clearing the land stretching from Fasher, Kabkabiya, to Guneina in the far west of Darfur. In line with

this policy, in 1994 the wali (governor) of Darfur State issued decrees Islamizing native administration in West Darfur, the area of the Masaleet tribe. As a result, structures, titles, and symbols of indigenous administration were replaced by Arab titles and entitlements. On the ground of being Muslim and Sudanese, Arab tribes could now claim ownership rights to the land of indigenous tribes in Darfur. Repressive state power and armed militia (Janjawid) were used against tribes that refused to abide by the new policies.

The racist dimension comes to the fore in reports of rape and mass killings, cynically supported by the Khartoum government, which is determined to retain control over the area. The reason, according to some press reports, is simple: a possible oil pipeline through Darfur, not to mention Darfur's riches in minerals and animal wealth.

Fragile Peace and War by Proxy: 2003-2008

Feeling that enough is enough, the Fur came out in early 2003 with the Darfur Liberation Army. Subsequently, when joined by the Zaghawa, the name was changed to Sudan Liberation Army (SLM). Shortly after, another group called the Justice and Equality Movement (JEM) came into being as an armed rebel movement

in Darfur. Both the SLM and JEM were predominantly "Zurqa" (non-Arab) organizations, and the military strikes of both organizations against government troops won the admiration and support of the "Zurqa" population in Darfur.

Fearing that the signing of Peace Protocols between the government of Sudan and the SPLM in the South in 2002 would provoke drastic changes in the power structure in the whole country, powerful Arab groups in Darfur moved to exploit their alliance with hard-liners in the Islamist government of Khartoum in order to settle once and for all a long-standing conflict over land with the "Zurqa" in Darfur.

The powerful Arab groups in Darfur and hard-liner Islamists in Khartoum both resemble what is left of an ideological expansionists' movement of Political Islam in

Sudan, the dreams of which were shattered with the dismal performance, failure, and eventual collapse of the Islamists in Sudan. This eventuality has strengthened

the alliance between the Islamist government and Arab militia in Darfur. Both are wings of an ideological expansionist movement against historical indigenous rights in land claimed by non-Arab tribes in Darfur. Khartoum's ruling Islamists are using "Arab" militias to defeat Darfur's rebel movements and stall the peace process with the SPLM/SPLA. At the same time, Darfur's Arab tribes have found in these events a unique chance to settle, once and for all, the land question by physically removing non-Arabs from their historically claimed lands and settling there. It is a situation of actual homicide and potential genocide.

Conclusion

Sudan's government troops and their allies are reckoned to have killed approximately 250,000 civilians, burned about 3,000 villages, and displaced almost 1.5 million people in Darfur, many of whom eventually fled into neighboring Chad, where they

were attacked again by Sudanese troops in cross-border raids, worsening regional security problems." Government troops and their allied militia (Janjawid) are using an ethnic cleansing strategy, developing in the process a racist ideology and a warrior culture with weapons and plenty of horses and camels - still the easiest way to get around Darfur. They have forced a million civilians from their homes by bombing, burning, and mass rape, and have corralled the survivors into refugee camps. A UN official reported that the only difference between Rwanda, scene of ethnic slaughter by Hutus in 1994, and Darfur was the number of casualties. He added that this was not simply a war but an "organized attempt to do away" with ethnically defined groups of people."

According to the ideological Islamist faction in the government of Sudan, the CPA has given the South more than they deserve, and this "mistake" of giving to rebels should not be repeated in Darfur or in the East of Sudan. In a way, the tortuous north-south peace negotiations have given the Sudanese government enough respite from the SPLM/A rebels in the south to redirect its military force against rebel groups in Darfur. The Khartoum government saw in Darfur's rebel movements the specter of African peripheries marching against the Arab-Muslim center. Closely connected to the ruling circles, Islamist ideologues organized the North Peace Forum (NPF) to rally the support of Arabs inside and outside the country, warning of the imminent danger to which the Arabs in Sudan are exposed, and recalling cases of expulsion of Arabs from Spain and Africa. When a powerful minority

behaves like a beleaguered minority, surely this is a situation of potential genocide.³⁹

So bad are the conditions in Darfur that the normally cautious former UN Secretary-General, Kofi Annan, during his tenure said: "The international community

must be prepared to take action ... by action I mean a continuum of steps that may include military action."⁴⁰ His remarks were made in 2004 on the tenth anniversary

of the start of the Rwandan genocide, which claimed 800,000 lives.

Strictly speaking, where race is concerned there are few Arabs in Darfur.

More generally, the Arabs in Darfur are those who speak Arabic as a home language,

and sometimes those who are nomadic in lifestyle. In this sense, many have become

Arabs, as many have become Africans. Both identities are fluid at their borders, but adversaries use tribal/ethnic/racial identification in an exclusive sense in the field fighting each other. In the political sense, the term Arab, or for that matter

Arab-Muslim, refers to a political identity called Arab that RAMP, the ruling group in Khartoum, has elevated as an exclusive index of identity and leverage to power and wealth of the Sudanese nation.

Darfur was a stronghold of Ansar religious sects of the Mahdist movement, whose troops defeated and killed the British Army General Gordon leading a Turko-

Egyptian army a little more than a century ago. Since then, Darfur has been the power base of the Umma Party, currently led by the grandson of the Mahdi, Sadiq al-Mahdi. In the 1980s, Sadiq al-Mahdi, the Prime Minister then, was perceived to have treaded on a thin line and placated the Arab Gathering of Arab tribes in Darfur without alienating the "Zurqa" tribes in Darfur. Changes in politics in Darfur,

particularly with the introduction of Islam as a political identity, soon made maneuvering all too difficult.

It is important to emphasize that Islam, as a cultural as well as political identity, refers to "Muslims" who are believers and for whom Islam means individual worshipping of God (Allah), whereas Islamist refers to political activists who use Islam as an exclusive index of political identity and leverage to power and wealth. Mahdist thought is based on the Sufi belief system and therefore its followers, the Ansar, are Muslims but not Islamist in the orthodox sense. In contrast

to sectarian, traditional Muslim political parties of Umma Party of Sadiq al-Mahdi and DUP of al-Mirghani stand the radical, militant, modernist, and international type of Political Islam championed by Hassan Al-Turabi of the National Islamic Front

(NIF), a predominantly middle-class, urban-based, cadre-led, vanguard party bent on assuming power by any means. An NIF alliance with a faction in the Sudanese Army fulfilled their political dream, and NIF has been in power in Sudan since 1989.

But a recent split within the ruling Islamists of Sudan prompted Turabi to seek support not from the more urban, central parts of Sudan (typically identified as being

the preserve of President AI Bashir), but from Darfur. Political schisms within the ranks of Islamists in Sudan forced both leaders to retreat to a narrower political support and identity.

With the rise of SPLM/SPLA, the identity of "African" was given a new political dimension. The term African came to have a much more powerful political

connotation and identity. The SPLM/SPLA promised to unite the Africans in Sudan

against the historically powerful Arab-Muslim Center of Khartoum (RAMP) and called for the non-Arab tribes in Darfur to rise against the Arabs. Now, one of the two major rebel movements in Darfur, the SLM, is a member of the National Democratic Alliance, an umbrella opposition movement, comprising SPLM/SPLA and Northern groups.

Protagonists have in their ranks members of "other" ethnic categories. Both rebel groups now fighting the Khartoum government in Darfur are not purely ethnic

in their composition. The Khartoum government has in its ranks members belonging

to the Fur, Masalit, and Zaghawa, whom the government was reportedly bent on destructing. Therefore, both the anti- and the pro-government militia have outside sponsors, but they cannot just be dismissed as external creations. Khartoum rulers, it was reported, organized local militias in Darfur and other regions in the 1980s, using them both to fight the SPLM/A in the south and to contain the expansion

of the Southern rebellion to the west. At the beginning, the militias were Arabs, but later non-Arab tribes organized their own militias and found support from the central government, particularly in the 1990s.

When the Islamists split in 1999 between the Turabi and the Bashir groups, many of the Darfur militia suspected of supporting Turabi were purged. Those who were not, like the Berti, retained a measure of local support. This is why it is wrong to think of the Janjawid as a single organization under a unified command, even though the Khartoum government is known for supplying these militias with arms and logistics.

That the militias have no central command, however, does not absolve the government of Sudan from its responsibility for the atrocities committed by the Janjawid, which it continues to supply. In Mamdani's words (2004), "the patron must be held responsible for the actions of the proxy. "

The Khartoum ruling Islamists have used Arab militia Janjawid to defeat Darfur armed opposition movements suspected of receiving support from other major opposition groups such as the SPLM/A, NDA, and Turabi Islamists. They also want

to stall the peace process with the SPLMI A, since a hawkish faction in the Islamist government in Khartoum believe that they have already given too many concessions

to the Southern rebels. In addition, the aim of the Islamists is also to rally Arab and Muslim support all around the world on the belief that Arabs in Sudan are at risk of being exterminated by the Africans."! Arab tribes found in these events a unique chance to settle, once and for all, the land question by physically removing non-Arabs from their historically claimed lands and settling there. It is a situation of actual homicide and potential genocide.